

التنسيق الدولي والعمل متعدد الأطراف مطلبان ضروريان لبناء مستقبل أخضر ورقمي وشامل للجميع.

ملتزمون بالتعاون

صندوق النقد الدولي

التقرير السنوي ٢٠٢٣



١٩٠
بلدا

نعمل من أجل تعزيز التعاون النقدي الدولي، وتسهيل التجارة الدولية، والمساهمة في زيادة فرص العمل ورفع مستويات الدخل الحقيقي، وتشجيع استقرار أسعار الصرف، ومساعدة البلدان الأعضاء على معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات.

ملتزمون بالتعاون

صندوق تحيط بالآفاق العالمية أجواء من عدم اليقين. وبرغم ما أبداه الاقتصاد العالمي من صلابة، لا تزال آفاق النمو قصير ومتوسط المدى ضعيفة في معظم البلدان كما ترتفع مخاطر التطورات السلبية. وفي سياق تشديد مواقف السياسة النقدية لخفض التضخم، تشكل الصدمات المتوالية، بما فيها الحرب الروسية على أوكرانيا، عبئا على الاقتصاد وعلى الاستقرار الاقتصادي الكلي — المالي، بما في ذلك الضغوط في القطاع المالي. وبرغم تراجع التضخم إلى حد ما، لا تزال الضغوط السعرية الأساسية قائمة.

وتزداد مواطن الضعف المتعلقة بالديون، فهناك ٦٠٪ من البلدان منخفضة الدخل و٢٥٪ من اقتصادات الأسواق الصاعدة إما تعاني بالفعل من المديونية الحرجة أو هي مهددة ببلوغها. وظلت عمليات إعادة هيكلة الديون متسمة بالبطء. وفي الوقت ذاته، لا يزال عدم المساواة مستمرا داخل البلدان وفيما بينها، وهناك عدد غير مسبوق يصل إلى ٣٥٠ مليون نسمة في ٧٩ بلدا يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد.

ومع تزايد مخاطر التشتت الجغرافي — الاقتصادي تصبح مواجهة التحديات المشتركة أكثر صعوبة، وهو ما يدعو إلى اتخاذ خطوات حاسمة لإعادة بناء الثقة. ومكتسبات السلام العالمي آخذة في الانكماش جنبا إلى جنب مع الموارد المتوافرة لدعم الفئات الضعيفة. والحمائية آخذة في التزايد، وهو ما يعوق التجارة العالمية ويقلص نتائج التكامل التي تحققت بشق الأنفس. ومواجهة التحديات المشتركة، مثل أزمة المناخ والتحول الرقمي، سوف تقتضي التغلب على الفروق ودفع التعاون الدولي.

ويظل صندوق النقد الدولي ملتزما بالتعاون مع بلدانه الأعضاء لإيجاد حلول عملية تدفع الاقتصاد العالمي نحو مسار صعود مستدام. ويتعين ضمان سلامة السياسات المحلية، وتعزيز التجارة العالمية، وتقوية المؤسسات لمواجهة عدم اليقين وتقوية الصلابة الاقتصادية الكلية. ويمكن دعم البلدان المعرضة للمخاطر من خلال زيادة المساعدات الدولية وإيجاد الحلول لمعالجة أعباء الديون المرتفعة. وسوف يساعد الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية على بناء مستقبل أكثر ازدهارا واحتواء للجميع. وبالعمل معا لمعالجة تغير المناخ سوف نحافظ على كوكبنا.



الإمارات العربية المتحدة

رسالة من المدير العام

عزيزي القارئ،

لقد واجه الاقتصاد العالمي صدمة فوق صدمة، فوضعت صلابة الناس قيد الاختبار في كل مكان. وبينما كانت البلدان تكافح من أجل التعافي من جائحة كوفيد-١٩، مُنيت بصدمة أخرى من الحرب الروسية على أوكرانيا وأزمة تكلفة المعيشة التي أعقبتها.

والآن، أصبح النمو ضعيفا وارتفع التضخم ارتفاعا مزمنا، في وقت لا تزال فيه مخاطر الديون ومواطن الضعف المالي مرتفعة. والتشتت الجغرافي — الاقتصادي آخذ في التفاقم، في وقت نحتاج فيه إلى التعاون الدولي لمعالجة الديون السيادية وتغير المناخ والمخاطر والفرص المتعلقة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

والصندوق يتعاون مع أعضائه لمواجهة هذه التحديات وبناء الصلابة الاقتصادية. ونقوم بهذه المهمة من خلال أداء أدوارنا الأساسية في الرقابة وتنمية القدرات والإقراض — ومن خلال قدرتنا على جمع كبار صناع السياسات الاقتصادية في العالم معا حيث يمكنهم معالجة المشكلات الصعبة بروح التعاون والمصالح المتبادلة.

فخلال الفترة الممتدة بين بداية الجائحة ونهاية السنة المالية ٢٠٢٣، قدم صندوق النقد الدولي حوالي ٣٠٠ مليار دولار إلى ٩٦ بلدا. وخلال السنة المالية ٢٠٢٣، دخل اثنان من تسهيلات الإقراض الجديدة حيز التشغيل. فالصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة يقدم تمويلا طويل الأجل بأسعار ميسورة لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة تحديات مثل تغير المناخ والتأهب لمواجهة الجوائح، ونافذة مواجهة صدمة الغذاء تقدم تمويلا طارئا لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات المرتبطة بالغذاء.

ويساعد صندوق النقد الدولي البلدان الأعضاء أيضا في تلبية احتياجاتها التمويلية الكبيرة لمنع حدوث أزمات المديونية، أو لاستعادة الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان التي بلغت بالفعل مستوى المديونية الحرجة. وبالإضافة إلى جهوده التي يبذلها مع البلدان الأعضاء، يعمل صندوق النقد الدولي كذلك لتيسير إعادة هيكلة الديون من خلال الإطار المشترك الذي وضعته مجموعة العشرين واجتماع المائدة المستديرة بشأن الديون



السيادية العالمية الذي عُقِدَ بالاشتراك مع البنك الدولي والرئاسة الهندية لمجموعة العشرين ليلتقي فيه الدائنون من القطاعين العام والخاص مع المقترضين.

ويركز هذا التقرير السنوي على عمل المجلس التنفيذي للصندوق، الذي يقدم الإرشاد والإشراف الضروريين لعملنا. وكذلك يسلط التقرير الضوء على أعمال المشورة وتنمية القدرات والدعم التي قدمها الصندوق بصورة فورية لبلداننا الأعضاء.

وبينما يستعد صناع السياسات من ١٩٠ بلدا للاجتماع في مدينة مراكش المغربية لحضور الاجتماعات السنوية في شهر أكتوبر، يذكرنا ذلك أن بمقدورنا العمل معا لمعالجة التحديات المشتركة التي يواجهها العالم. فلا وقت لدينا لنضيعه!

كريستالينا غورغييفا

المدير العام

سبتمبر ٢٠٢٣

لمحة عن صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي منظمة تضم ١٩٠ بلدا عضوا وتعمل لتعزيز التعاون النقدي الدولي، وتسهيل التجارة الدولية، والمساهمة في زيادة فرص العمل ورفع مستويات الدخل الحقيقي، وتشجيع استقرار أسعار الصرف، ومساعدة البلدان الأعضاء على معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات. ويسعى الصندوق إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكِّن البلدان ومواطنيها من إجراء المعاملات فيما بينهم. وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش تبعات السياسات الاقتصادية لكل بلد عضو على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ويوافق على التمويل المقدم من الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء، كما يشرف على جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا وخبراء الصندوق خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠٢٢ إلى ٣٠ إبريل ٢٠٢٣، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتعكس محتويات التقرير آراء المجلس التنفيذي ومناقشاته بشأن السياسات حيث كانت له مشاركات فعالة في إعداد هذا التقرير السنوي.

تبدأ السنة المالية في صندوق النقد الدولي في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل، والتحليلات واعتبارات السياسات الواردة في هذا التقرير تمثل وجهات نظر المديرين التنفيذيين. ووحدة حقوق السحب الخاصة هي وحدة الحساب المستخدمة في الصندوق؛ وتستخدم القيم التقريبية في تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٢٨ إبريل ٢٠٢٣، كان سعر صرف حق السحب الخاص مقابل الدولار الأمريكي هو ٠,٧٤٢٣٨٦ حق سحب خاص للدولار الأمريكي، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حق السحب الخاص هو ١,٣٤٧٠١ دولار أمريكي لحق السحب الخاص. وكان السعر في السنة السابقة (٢٩ إبريل ٢٠٢٢) هو ٠,٧٤٣٨٨٠ حق سحب خاص للدولار الأمريكي، و ١,٣٤٤٣٠ دولار أمريكي لحق السحب الخاص. «مليار» تعني ألف مليون، و«تريليون» تعني ألف مليار؛ وترجع التفاوتات الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب. ولا يشير مصطلح «بلد» حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون الدولي والأعراف الدولية. ويشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل. ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في أي خرائط على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

في ٢٨ إبريل ٢٠٢٣ كان سعر صرف **حق السحب الخاص مقابل الدولار الأمريكي** هو

٠,٧٤٢٣٨٦ حق سحب خاص للدولار الأمريكي

وكان سعر صرف **الدولار الأمريكي مقابل حق السحب الخاص** هو

١,٣٤٧٠١ دولار أمريكي لحق السحب الخاص

أدوار الصندوق الرئيسية الثلاثة

الرقابة الاقتصادية

إسداء المشورة للبلدان الأعضاء بشأن اعتماد السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر.

الإقراض

إتاحة التمويل للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، بما في ذلك حالات عجز النقد الأجنبي الناتجة عن تجاوز المدفوعات الخارجية الإيرادات من النقد الأجنبي.

تنمية القدرات

توفير أنشطة تنمية القدرات (بما في ذلك المساعدة الفنية والتدريب)، عند الطلب، لمساعدة البلدان الأعضاء على تقوية مؤسساتها الاقتصادية من أجل تصميم سياسات اقتصادية سليمة وتنفيذها.

ويقع مقر الصندوق الرئيسي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم بغرض توسيع نطاق تواصله على المستوى العالمي والحفاظ على الروابط الوثيقة مع بلدانه الأعضاء.
وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للصندوق *IMF.org*.

المختصرات

BBA	bilateral borrowing agreement	اتفاق اقتراض ثنائي
CCRT	Catastrophe Containment and Relief Trust	الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون
CD	capacity development	تنمية القدرات
COVID-19	disease caused by the coronavirus	مرض ناجم عن فيروس كورونا
ECF	Extended Credit Facility	التسهيل الائتماني الممدد
EFF	Extended Fund Facility	تسهيل الصندوق الممدد
ERM	enterprise risk management	إدارة المخاطر المؤسسية
FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
FSAP	Financial Sector Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
FY	financial year	السنة المالية
G20	Group of Twenty	مجموعة العشرين
GDP	gross domestic product	إجمالي الناتج المحلي
GNI	gross national income	إجمالي الدخل القومي
GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
HIPC	Heavily Indebted Poor Countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
IDA	International Development Association	المؤسسة الدولية للتنمية
ICD	Institute for Capacity Development	معهد تنمية القدرات
IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
NAB	New Arrangements to Borrow	الاتفاقات الجديدة للاقتراض
OIA	Office of Internal Audit	مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
PLL	Precautionary and Liquidity Line	خط الوقاية والسيولة
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
PRS	Poverty Reduction Strategy	استراتيجية الحد من الفقر
RCF	Rapid Credit Facility	التسهيل الائتماني السريع
RFI	Rapid Financing Instrument	أداة التمويل السريع
RSF	Resilience and Sustainability Facility	تسهيل الصلابة والاستدامة
RST	Resilience and Sustainability Trust	الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة
SBA	Stand-By Arrangement	اتفاق استعداد ائتماني
SCF	Standby Credit Facility	تسهيل الاستعداد الائتماني
SDR	special drawing right	حق السحب الخاص
SLL	Short-Term Liquidity Line	خط السيولة قصيرة الأجل
UCT	upper credit tranche	الشريحة الائتمانية العليا
UN	United Nations	الأمم المتحدة

صندوق النقد الدولي

التقرير السنوي
٢٠٢٣

---

٨ الجزء الأول

عن كثب

٢٤ الجزء الثاني

العمل الذي نضطلع به

٥٢ الجزء الثالث

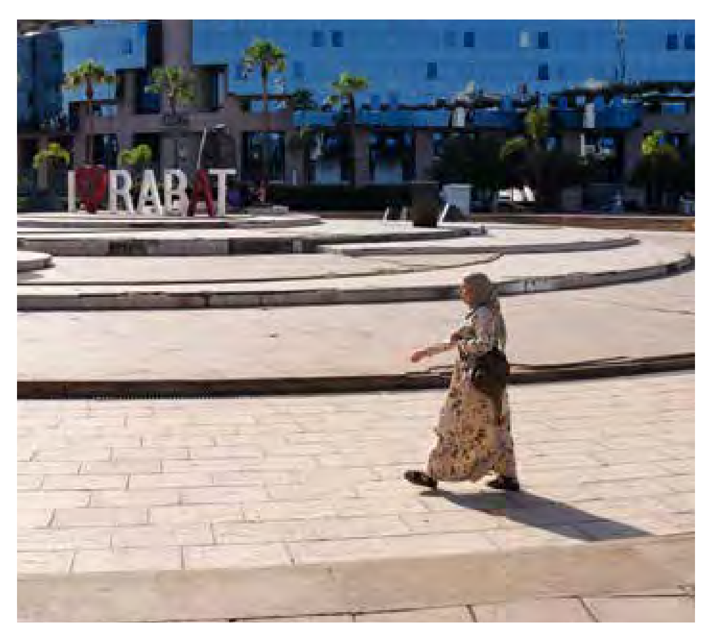
من نحن



التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٣

طالع المزيد على شبكة الإنترنت

IMF.ORG/AR2023





المغرب



مراكش ٢٠٢٣

الاجتماعات السنوية المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي

يقع المغرب على مفترق طرق بين إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، وهو يربط بين الثقافات والحضارات منذ آلاف السنين. وخلال الفترة من ٩ إلى ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣، سيستضيف المغرب الاجتماعات السنوية المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مراكش، بمناسبة عودة الاجتماعات السنوية إلى إفريقيا بعد ٥٠ عاما وعودتها إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد ٢٠ عاما. وسوف تتيح اجتماعات مراكش ٢٠٢٣ فرصة فريدة للبلدان الأعضاء في الصندوق من جميع أنحاء العالم للتصدي معا للتحديات المتزايدة ومناقشة أولويات السياسات والإصلاحات في المجالات ذات الأهمية التي تتناولها الاجتماعات والمتمثلة في بناء الصلابة، وتنفيذ الإصلاحات التحويلية، وإحياء روح التعاون العالمي.

المغرب



الجزء الأول

عن كثب

مواجهة أجواء عدم اليقين

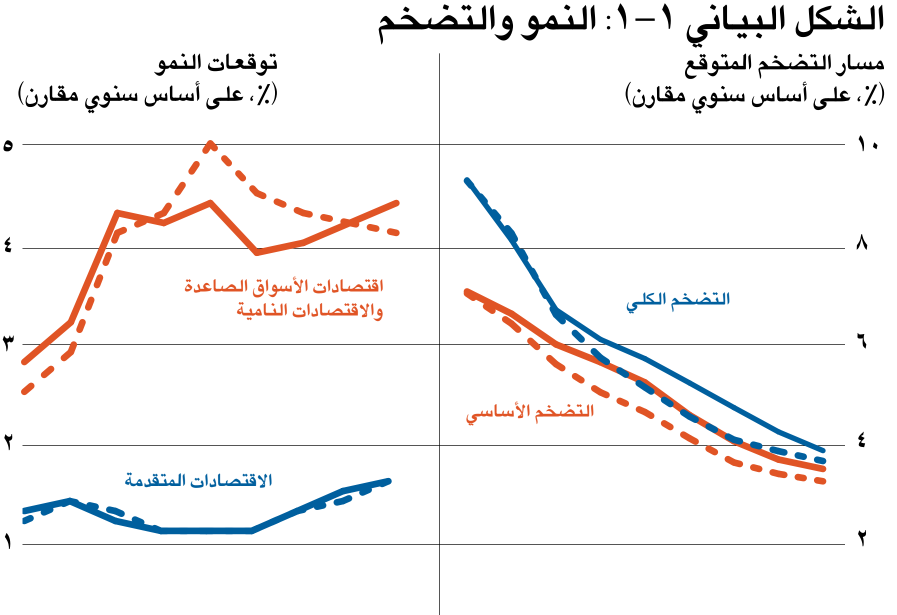
صندوق النقد الدولي يتعاون مع البلدان الأعضاء في مواجهة الصدمات الاقتصادية العالمية المتعددة.

في بيئة عالمية عرضة للصدمات ويكتنفها عدم اليقين، باتت السياسات الحاسمة المنضبطة سريعة الاستجابة التي يتم تصميمها حسب ظروف كل بلد عاملا أساسيا في ترسيخ الاستدامة الاقتصادية، وحماية الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي العالمي، ودعم الفئات الضعيفة، وتعزيز الصلابة. ويعد تعزيز التعاون والعمل متعدد الأطراف على المستوى الدولي أساسا لدعم النمو العالمي، وحماية استقرار النظام النقدي الدولي، ومعالجة المخاطر الصحية المزمنة، وتسريع جهود الدعم المتبادل لبناء مستقبل أخضر ورقمي واحتوائي.

وفي هذا السياق، يواصل صندوق النقد الدولي مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة هذه التحديات من خلال جهوده في مجالات الإقراض والرقابة وتنمية القدرات.



الشكل البياني ١-١: النمو والتضخم



بلغ التباطؤ الاقتصادي ذروته في الاقتصادات المتقدمة. وينخفض التضخم بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا.

المصادر: عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.

الإقراض

قام صندوق النقد الدولي بزيادة إقراضه للبلدان الأعضاء ويواصل إعادة تقييم مجموعة أدواته المستخدمة في الإقراض لضمان استجابته للاحتياجات المستجدة وقدرته على التكيف معها. ومنذ الغزو الروسي لأوكرانيا، وافق صندوق النقد الدولي على ٤١ طلبا من ٣٨ بلدا عضوا للحصول على ٩٥,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١٢٨ مليار دولار) في هيئة التزامات تمويلية جديدة، مما يصل بالدعم الكلي المقدم للبلدان البالغ عددها ٩٦ بلدا منذ بداية الجائحة إلى ٢١٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢٩٤ مليار دولار).

وقد تم تفعيل تسهيلين جديدين من تسهيلات الإقراض في السنة المالية ٢٠٢٣:

- الصندوق الاستئماني الجديد للصلابة والاستدامة، ويوفر تمويلا طويل الأجل بتكلفة معقولة لمساعدة البلدان الأعضاء على التصدي للتحديات الأطول أجلا، بما في ذلك تغير المناخ والتأهب للجوائح. وخلال السنة المالية ٢٠٢٣، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على خمسة طلبات للاستفادة من اتفاقات «تسهيل الصلابة والاستدامة»، بإجمالي ٣,٤ مليار دولار تقريبا، كما أعربت أكثر من ٤٠ بلدا مؤهلا آخر عبر مختلف المناطق ومجموعات الدخل عن رغبتها في الاستفادة من اتفاقات «تسهيل الصلابة والاستدامة».
- النافذة الجديدة لمواجهة صدمة الغذاء، وتوفر قناة إضافية للتمويل الطارئ للبلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات عاجلة لتمويل ميزان المدفوعات بسبب معاناتها من انعدام الأمن الغذائي الحاد، أو زيادة بالغة في فواتير وارداتها من الغذاء، أو صدمة في صادراتها من الحبوب. ومنذ الموافقة على «نافذة مواجهة صدمة الغذاء» في أكتوبر ٢٠٢٢، حصلت ستة بلدان على هذا التمويل بإجمالي ١,٨ مليار دولار تقريبا.

وبالإضافة إلى التسهيلين الجديدين اللذين تم تسليط الضوء عليهما، استفادت اقتصادات الأسواق الصاعدة من التمويل المعتمد في إطار البرامج الجديدة التي يدعمها «حساب الموارد العامة» (GRA) من خلال «تسهيل الصندوق الممدد» (EFF)، و«خط الائتمان المرن» (FCL)، و«خط الوقاية والسيولة» (PLL)، و«اتفاق الاستعداد الائتماني» (SBA). ومن البلدان التي تلقت هذا التمويل بربادوس ومصر وسري لانكا وأوكرانيا (تسهيل الصندوق الممدد)، والمغرب (خط الائتمان المرن)، وجامايكا ومقدونيا الشمالية (خط الوقاية والسيولة)، وأرمينيا وجورجيا وصربيا (اتفاق الاستعداد الائتماني).



[١] وواصل العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة أيضا الاستفادة من الحصول على التسهيلات الوقائية التي يتيحها الصندوق، حيث تم التعهد حاليا بتقديم حوالي ٦٥,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٨٨ مليار دولار) في إطار «خط الائتمان المرن» و«خط الوقاية والسيولة».

الرقابة

في السنة المالية ٢٠٢٣، نشر صندوق النقد الدولي عددا من تقارير الرقابة متعددة الأطراف، بما في ذلك تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وتقرير الراصد المالي، وتقرير القطاع الخارجي. وأجرى الصندوق أيضا ١٢٦ مشاورة من مشاورات المادة الرابعة و٩ تقييمات لاستقرار النظام المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP).

ويواصل الصندوق تحسين أنشطته في مجال الرقابة الثنائية، بما في ذلك التحسينات التي يتم إدخالها لمراعاة مجموعة أكبر من قوى الاقتصاد الكلي. ففي هذا العام، على سبيل المثال، تمت زيادة دمج الاعتبارات المناخية في أنشطة الرقابة التي يضطلع بها الصندوق، بما في ذلك من خلال نشر مذكرات خبراء الصندوق عن المناخ. واعتمد الصندوق أيضا أول استراتيجية شاملة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل مساعدة بلدانه الأعضاءعلى معالجة الفجوات بين الجنسين ذات الدلالة الاقتصادية الكلية.

تنمية القدرات

يساعد الصندوق البلدان الأعضاء، من خلال تنمية القدرات، على بناء مؤسسات قوية وتعزيز مهارات صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية ومالية سليمة. وفي السنة المالية ٢٠٢٣، قام الصندوق بتدريب أكثر من ١٥ ألف مسؤول قُطْري، وقام بأكثر من ٢٠٠٠ زيارة متعلقة بتنمية القدرات شارك فيها أكثر من ١٥٠٠ خبير، وقدم أكثر من ٥٠٠ دورة تدريبية بسبع لغات. وتهدف مراجعة استراتيجية تنمية القدرات التي أجراها الصندوق في عام ٢٠٢٣ إلى متابعة عملية مراجعة تمت في عام ٢٠١٨، وتحديث إدارة أنشطة تنمية القدرات في الصندوق وآليات تنظيمها وتنفيذها.

[١] بالإضافة إلى ذلك، هناك أربعة بلدان أخرى، وهي بنغلاديش وبنن وموريتانيا وبابوا غينيا الجديدة، استفادت أيضا من التمويل من «حساب الموارد العامة» من خلال «تسهيل الصندوق الممدد» في إطار اتفاقات تجمع بين الاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT) وحساب الموارد العامة.

البرنامج الجديد الذي يدعمه الصندوق في أوكرانيا

في ٣١ مارس ٢٠٢٣، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على اتفاق مالي مع أوكرانيا بقيمة ١٥,٦ مليار دولار على مدى أربع سنوات حتى عام ٢٠٢٧. ويعد الاتفاق، في إطار «تسهيل الصندوق الممدد»، جزءا من حزمة تمويلية دولية بقيمة ١١٥ مليار دولار على مدى نفس فترة الأربع سنوات، ويهدف إلى دعم سياسات السلطات المتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل استمرار الحرب، وتعميق إصلاحات أوسع نطاقا لتسريع التعافي بمجرد انتهاء الحرب.

والاتفاق الذي تمت الموافقة عليه مؤخرا في إطار «تسهيل الصندوق الممدد» يمثل المرحلة الثالثة والأخيرة من استراتيجية تم وضعها مع السلطات لدعم أوكرانيا. وتمثلت المرحلة الأولى في تمويل طارئ بإجمالي ٢,٧ مليار دولار من خلال «أداة التمويل السريع» في عام ٢٠٢٢. أما المرحلة الثانية فتمثلت في متابعة البرامج لمدة أربعة أشهر بمشاركة المجلس التنفيذي، والتي تمت الموافقة عليها في ديسمبر ٢٠٢٢. وساهمت قوة أداء السلطات أثناء المرحلة الثانية في تمهيد السبيل نحو الارتباط ببرنامج كامل مع الصندوق.



أزمة تكلفة المعيشة

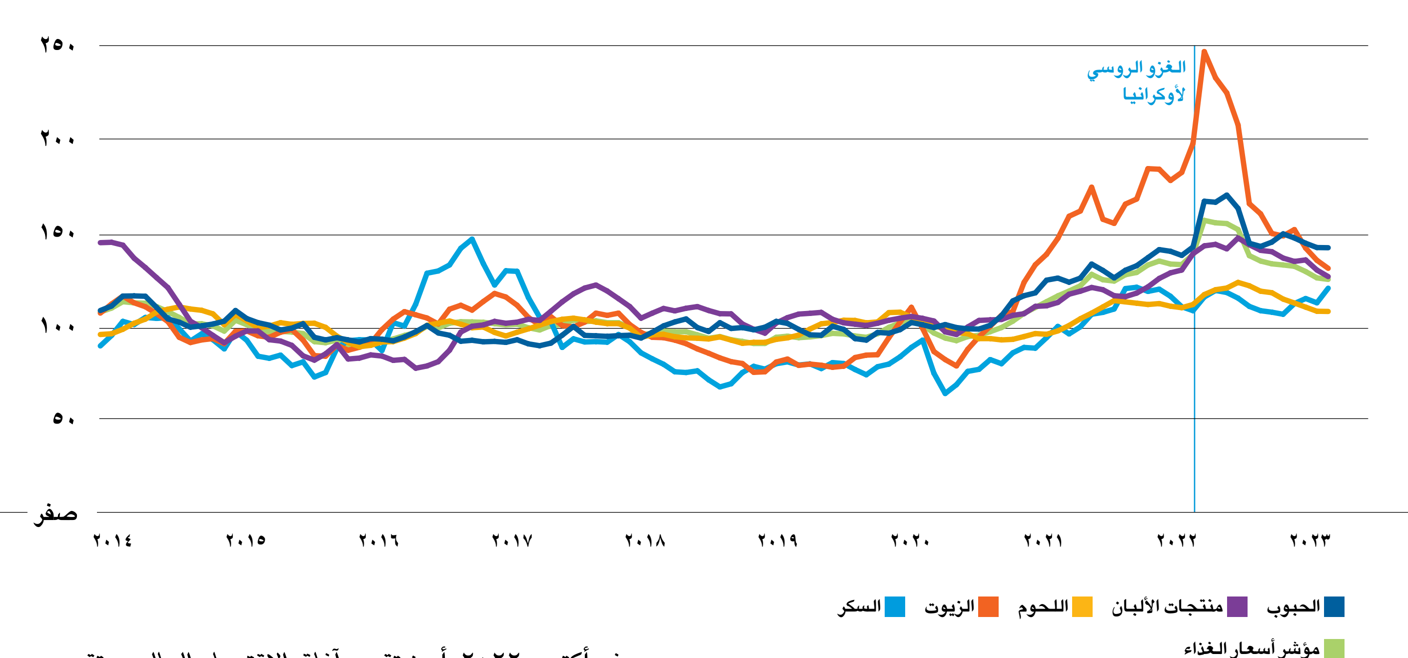
تواجه البلدان الأعضاء ارتفاعا في معدلات التضخم وأسعار السلع الأساسية، ويحصل الكثير منها على دعم الصندوق.

أدى مزيج الصدمات المناخية والجائحة إلى حدوث اضطراب في إنتاج وتوزيع الغذاء والطاقة، مما تسبب في رفع التكاليف على الأفراد في جميع أنحاء العالم. وبالنسبة للعديد من البلدان الأعضاء، تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في جعل الموقف العصيب بالفعل أشد سوءا من خلال رفع اسعار الطاقة والغذاء والأسمدة وتفاقم نقص الغذاء والطاقة. ورغم انخفاض الأسعار العالمية للغذاء والطاقة عن مستويات الذروة التي بلغتها في منتصف عام ٢٠٢٢، لا تزال الأسعار المحلية والمخاطر التي يتعرض لها إنتاج الغذاء مرتفعة في العديد من الاقتصادات، مما يعود بأكبر الضرر على الأسر الأكثر فقرا. وبشكل أعم، رغم أن التضخم يواصل التراجع نتيجة قيام العديد من البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة، لا تزال معظم البلدان تواجه ارتفاعا في معدلات التضخم الكلي والأساسي.

باربادوس

الشكل البياني ١-٢: مؤشرات أسعار الغذاء الحقيقية

(٢٠١٤-٢٠١٦ = ١٠٠)



تظل أسعار الغذاء مرتفعة حتى بعد أن تراجعت عن المستويات القياسية المرتفعة التي بلغتها في أوائل عام ٢٠٢٢.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

ملحوظة: تم اختيار الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ باعتبارها فترة الأساس لأنها كانت تعتبر الفترة الأكثر تمثيلا لمعظم الأسواق في السنوات العشر الماضية. ويتم اختيار فترة الثلاث سنوات للحد من تأثير التفاوت في الأسعار والكميات المتداولة على المستوى الدولي.

التعامل مع التضخم

واجهت الحكومات مفاضلات صعبة في معالجة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، فضلا عن الضغوط التضخمية الأساسية، مع تقليص هوامش الأمان التي تتيحها السياسات بعد سنوات من الإنفاق لتخفيف آثار الجائحة.

أشار عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى أنه ينبغي أن يظل تركيز صناع السياسة النقدية منصبا على خفض التضخم، ولكن عليهم أن يكونوا على أهبة الاستعداد للتكيف سريعا مع التطورات المالية. وحدد عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير الراصد المالي كيف يمكن لسياسة المالية العامة القيام بدورها في دعم السياسة النقدية في تسهيل مكافحة التضخم مع حماية الفئات الأشد ضعفا.

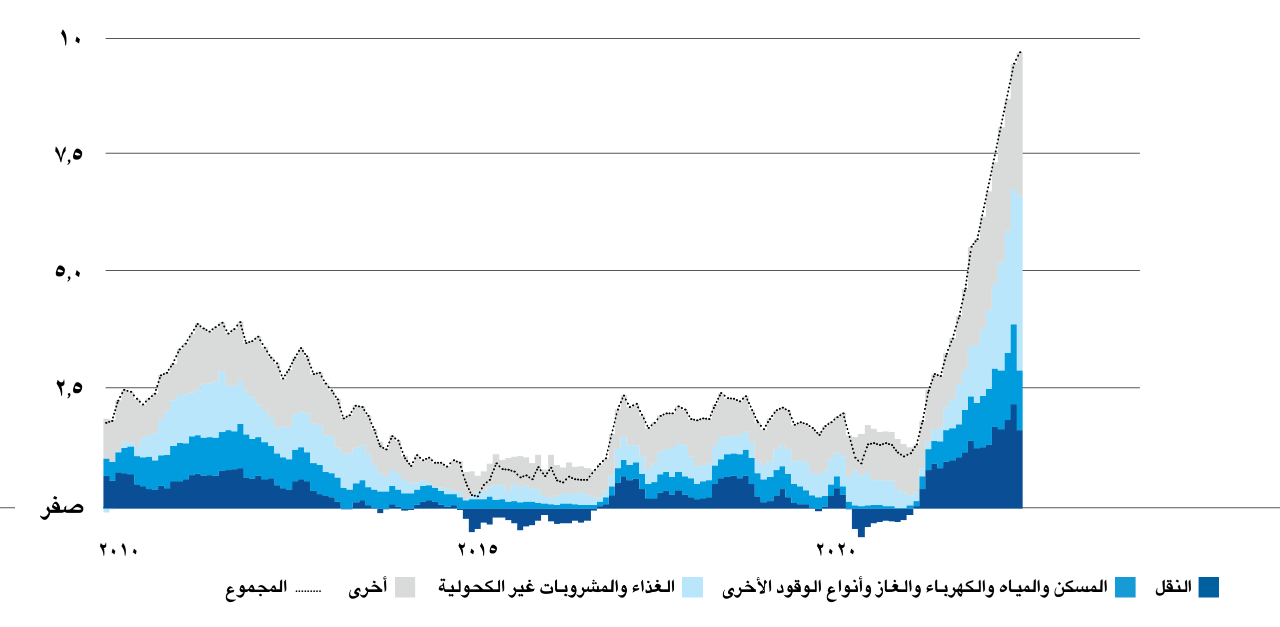
وفي أكتوبر ٢٠٢٢، أبرز تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الراصد المالي المبادئ الأساسية لصياغة سياسات المالية العامة الملائمة للاستجابة لأزمة تكلفة المعيشة، ومنها ضمان عدم تعارض أغراض سياسة المالية العامة مع مساعي السلطات النقدية لخفض التضخم؛ واستخدام التحويلات الموجهة والمؤقتة لدعم الأسر الضعيفة بدلا من الضوابط السعرية، والدعم غير الموجه، وحظر التصدير؛ وحماية الاستثمار في رأس المال البشري، والتحول الرقمي، والطاقة الخضراء، وتنويع سلاسل الإمداد.

انعدام الأمن الغذائي

كثف الصندوق جهوده للمساعدة في معالجة أزمة الغذاء العالمية. وقد وقع التأثير الأكبر على بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث شهدت أسعار الغذاء ارتفاعا حادا بنسبة ٢٤٪ في المتوسط في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، وهو أكبر ارتفاع منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. وتواجه البلدان الأشد ضعفا تحديات اقتصادية كلية حادة تفاقمت بسبب ضعف المؤسسات والبيئة الاجتماعية — السياسية الهشة.

الشكل البياني ١-٣: محركات التضخم

(٪، معدل التضخم الوسيط)



كانت الزيادات السريعة في أسعار الغذاء أحد المحركات الرئيسية لتعجيل وتيرة التضخم في جميع أنحاء العالم.

المصدر: قاعدة بيانات مؤشر أسعار المستهلكين لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.

ملحوظة: يوضح الرسم البياني مجموع التضخم الوسيط وفي فئات مختارة عبر ٨٨ بلدا، بما في ذلك ٢٨ اقتصادا متقدما و٦٠ اقتصادا صاعدا وناميا.

تمويل صندوق النقد الدولي ونافذة مواجهة صدمة الغذاء

منذ مايو ٢٠٢٢، وافق الصندوق على اتفاقات جديدة تتيح الاستفادة من الشرائح الائتمانية العليا أو زيادة الموارد المتاحة ضمن الاتفاقات القائمة بالفعل لثمانية بلدان تواجه مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. وقد استفادت سبعة بلدان من البرامج الجديدة (بنغلاديش وبنن وكابو فيردي وموريتانيا وموزامبيق وسري لانكا وزامبيا)، وتمت زيادة الموارد المتاحة ضمن برنامج كينيا. وهذه البرامج تساعد البلدان على معالجة مجموعة واسعة من احتياجات ميزان المدفوعات مع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، بما في ذلك السياسات التي تساعد في معالجة تأثير أزمة الغذاء.

ولإتاحة قناة جديدة للتمويل الطارئ للبلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة من جراء أزمة الغذاء، وافق المجلس التنفيذي على نافذة مؤقتة جديدة لمواجهة صدمة الغذاء في سبتمبر ٢٠٢٢. وقد حصلت ستة بلدان — بوركينا فاسو، وغينيا، وهايتي، وملاوي، وجنوب السودان، وأوكرانيا — على هذا التمويل في ٣٠ إبريل ٢٠٢٣، بإجمالي ١٫٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا (أو ١٫٨ مليار دولار). وفي أكتوبر ٢٠٢٢، قام المجلس التنفيذي أيضا بتعديل سياسة البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق للسماح بمتابعة البرامج بمشاركة المجلس التنفيذي. ويتيح هذا التعديل للمجلس التنفيذي أن يطرح آراء حول ما إذا كانت سياسات البلد العضو قوية بما يكفي لتحقيق أهداف البرنامج ومتابعة تنفيذ البرنامج، بما في ذلك السياسات التي تهدف إلى تسهيل التحول إلى برنامج مدعوم من الصندوق يتيح الاستفادة من الشرائح الائتمانية العليا.

ويتعاون الصندوق تعاونا وثيقا مع الشركاء لتعزيز الاستجابة لارتفاع أسعار الغذاء على المستوى الدولي، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة التجارة العالمية.

الدين العام

يعمل الصندوق مع البلدان الأعضاء على تحسين الدعم المقدم لها لمعالجة التحديات أمام استدامة القدرة على تحمل الدين وإعادة هيكلة الدين.

انخفض الدين العام العالمي من ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠ إلى ٩٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، مدعوما بقوة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ومفاجآت التضخم، وسحب تدابير الدعم من المالية العامة لمواجهة آثار جائحة كوفيد–١٩. ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع الدين العام العالمي مرة أخرى بداية من عام ٢٠٢٣، وفقا لقاعدة بيانات الدين العالمي لدى صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ولا تزال مواطن الضعف المتعلقة بالديون ومخاطر الديون مرتفعة، ويقع تأثيرها الأكبر على اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل. وتتعرض ٢٥٪ من اقتصادات الأسواق الصاعدة لمخاطر عالية وتواجه فروقا في أسعار الفائدة على الديون السيادية «القريبة من التعثر في السداد». أما البلدان منخفضة الدخل، فقد بلغ ١٥٪ منها مستوى المديونية الحرجة، وهناك ٤٥٪ أخرى معرضة لمخاطر عالية تهدد ببلوغها مستوى المديونية



الفلبين



وستكون البلدان منخفضة الدخل بحاجة إلى

٤٤٠ مليار دولار

خلال الفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٦

لاستئناف عملية تقارب مستويات

دخلها مع الاقتصادات المتقدمة

وتعجيل وتيرتها.

الحرجة؛ ويعمل العديد من هذه البلدان في بيئة معقدة تتسم بزيادة التنوع في مشهد الدائنين. وكما ورد في دراسة «التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل –٢٠٢٢»، ستحتاج هذه البلدان إلى تمويل إضافي قدره ٤٤٠ مليار دولار في الفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٦ لاستئناف عملية التقارب بين مستويات الدخول فيها ومستويات الدخول في الاقتصادات المتقدمة وتسريع وتيرتها. ولمواجهة هذه التحديات، يعمل الصندوق ضمن أطر سياسته على مساعدة بلدانه الأعضاء في التعامل مع قضايا الديون.

دور الصندوق

يساعد الصندوق البلدان الأعضاء في تلبية احتياجاتها التمويلية الكبيرة لمنع حدوث أزمات المديونية، أو لاستعادة الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان التي بلغت بالفعل مستوى المديونية الحرجة. وقد قدم الصندوق معظم دعم السيولة من خلال البرامج، والمساعدات الطارئة، وتوزيع ٤٥٦,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في أغسطس ٢٠٢١ (ما يعادل ٦٥٠ مليار دولار في ذلك الوقت). ويدعم الصندوق أيضا جهود بلدانه الأعضاء للعمل مع دائنيها على معالجة حالة المديونية الحرجة في إطار برنامج يدعمه الصندوق. ويقوم الصندوق بدور أساسي في تحديد مجموع التمويل (أو مجموع مساعدات تخفيف أعباء الديون) وتقديم رؤية دقيقة وواضحة للاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي في البلد العضو وتقييم واضح لمدى استدامة قدرته على تحمل الدين.

وقام الصندوق أيضا بتعديل سياساته المعنية بالمتأخرات السيادية وحدود هذه المتأخرات، والتي تنظم الشروط التي يمكن للصندوق بموجبها إقراض البلدان التي تستحق عليها متأخرات لدائنيها الرسميين ومن القطاع الخاص. وتستهدف هذه السياسات تحقيق التوازن بين حث البلدان الأعضاء على تسوية متأخراتها والسماح للصندوق بدعم من يحتاج منها إلى هذه التسوية ويتخذ الخطوات المناسبة للتوصل إليها. والتعديلات التي تم إدخالها على سياسات الصندوق المعنية بالمتأخرات السيادية ووافق عليها المجلس التنفيذي في مايو ٢٠٢٢ تعكس الحقائق الجديدة لمشهد الدائنين الأكثر تعقيدا ودعوة البلدان الأعضاء في الصندوق إلى زيادة شفافية الديون. ووافق المجلس التنفيذي أيضا على إدخال تعديلات على سياساته المعنية بضمانات التمويل في سياق التمويل من الصندوق الذي يتيح الاستفادة من الشرائح الائتمانية العليا في ظل ارتفاع استثنائي في مستوى عدم اليقين، وذلك بغرض إزالة الحواجز الحالية أمام تصميم برنامج يتيح الاستفادة من الشرائح الائتمانية العليا في هذه الحالات.

الإطار المشترك لمجموعة العشرين

بدأ الإطار المشترك لمجموعة العشرين في تحقيق إمكاناته. فقد تم تقديم أربعة طلبات (من تشاد وإثيوبيا وغانا وزامبيا). وتوصلت تشاد إلى اتفاق مع دائنيها الرسميين ومن القطاع الخاص في منتصف نوفمبر ٢٠٢٢ بشأن إعادة هيكلة الديون بما يتسق مع معلمات برنامجها المدعوم من الصندوق. ومن شأن إعادة الهيكلة


غانا

أن تتيح التخفيف الفعلي لأعباء خدمة الدين (في عام ٢٠٢٤) والحماية من مخاطر التطورات المعاكسة، بما في ذلك الانخفاض المحتمل في أسعار النفط. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٣، أحرزت غانا وزامبيا تقدما مهما نحو إعادة هيكلة الديون، حيث حصل البلدان على ضمانات تمويل من جميع دائنيهما الرسميين، مما مهد السبيل لعقد اتفاقين مع البلدين في ظل «التسهيل الائتماني الممدد». غير أن التقدم المحرز بشكل عام في مجال إعادة هيكلة الديون كانت وتيرته أبطأ مما هو منشود، ولم تُستكمل عملية إعادة الهيكلة حتى الآن.

مائدة مستديرة عالمية حول الديون السيادية

في فبراير ٢٠٢٣، قام صندوق النقد الدولي، بالتنسيق مع البنك الدولي ومجموعة العشرين برئاسة الهند حاليا، بإطلاق المائدة المستديرة العالمية حول الديون السيادية التي تضم الأطراف المعنية الأساسية المشاركة في إعادة هيكلة الديون السيادية لتعزيز التوافق في الآراء حول التحديات المتعلقة بالديون وإعادة هيكلة الديون وكيفية مواجهتها. وتشمل هذه الأطراف المعنية الدائنين التقليديين الأعضاء في نادي باريس، والدائنين الجدد مثل الصين والهند والمملكة العربية السعودية، والقطاع الخاص، والبلدان المقترضة. وتهدف المائدة المستديرة إلى دعم الآليات الحالية لإعادة الهيكلة مثل الإطار المشترك لمجموعة العشرين، بدلا من استبدالها، من خلال دعم تعميق الفهم المشترك للمفاهيم والمبادئ.

وقد ضم اجتماع المائدة المستديرة العالمية حول الديون السيادية في ١٢ إبريل ٢٠٢٣ الدائنين من القطاعين العام والخاص، وكذلك المقترضين، بهدف مشترك وهو تسريع عملية إعادة هيكلة الديون. وأسفر الاجتماع عن إحراز تقدم ملموس في إعادة هيكلة الديون. وقد تحققت ثلاث نتائج إيجابية: (١) اتفاق على تحسين تبادل المعلومات المتعلقة بالتوقعات الاقتصادية الكلية والتقييمات المتعلقة بمدى استدامة القدرة على تحمل الديون في مرحلة مبكرة من عملية إعادة هيكلة الديون، و(٢) فهم مشترك للدور الذي يمكن أن تقوم به بنوك التنمية متعددة الأطراف، ولا سيما من خلال تقديم التدفقات الصافية الموجبة من التمويل المُيَسَّر، و(٣) خطة عمل محددة بوضوح، بما في ذلك حلقة تطبيقية حول كيفية تقييم وإنفاذ المعاملة المتماثلة.



الصلابة في مواجهة الصدمات

يساعد الصندوق البلدان على تعزيز صلابتها في مواجهة الصدمات ودعم مؤسساتها.

الصلابة

ضرورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والازدهار، ولكنها معرضة لخطر الصدمات والضغوط العالمية، بما في ذلك الضغوط المالية العالمية، وتقلب أسعار السلع الأولية، والأحداث الجغرافية — السياسية، والجوائح، وتغير المناخ. وتعتمد الصلابة أيضا على صنع وتنفيذ سياسات سليمة، بدعم من مؤسسات قوية.

تغير المناخ

في هذا العام، يتزايد تركيز أعمال الصندوق على قضية تغير المناخ ذات التأثير البالغ على الاقتصاد الكلي، سواء في مجال أدوات السياسات، أو الرقابة، أو منتجات تنمية القدرات، وفي العمل بشكل مباشر مع البلدان الأعضاء.[1]

ويساعد الصندوق البلدان الأعضاء على تضييق الفجوات بين السياسات الحالية والمطلوبة لتحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن درجات الحرارة، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن تسعير الكربون ودعم الوقود الأحفوري. ويقوم بمراجعة «برنامج تقييم الانعكاسات المناخية على الاقتصاد الكلي»، والذي يهدف إلى مساعدة البلدان الأعضاء، ولا سيما البلدان الصغيرة وذات الدخل المنخفض، في بناء الصلابة وتطوير استجابات السياسات لمواجهة الأثر الاقتصادي لتغير المناخ. وهناك وحدة نموذجية جديدة عن المناخ تضيف بُعد الاستجابة لتغير المناخ إلى إطار «تقييم إدارة الاستثمارات العامة» في الصندوق، وتقيِّم قدرة البلدان الأعضاء على إدارة البنية التحتية المتعلقة بالمناخ. وأصدر خبراء الصندوق توجيهات تشغيلية للحكومات حول كيفية دمج منظورات مراعية للمناخ في ممارسات وعمليات الإدارة المالية العامة، وقدموا للبلدان الأعضاء عددا من مبادرات تنمية القدرات. واستحدث الصندوق والبنك الدولي «أداة تقييم سياسات المناخ» لتحديد التصميم الأمثل لسياسات التخفيف.

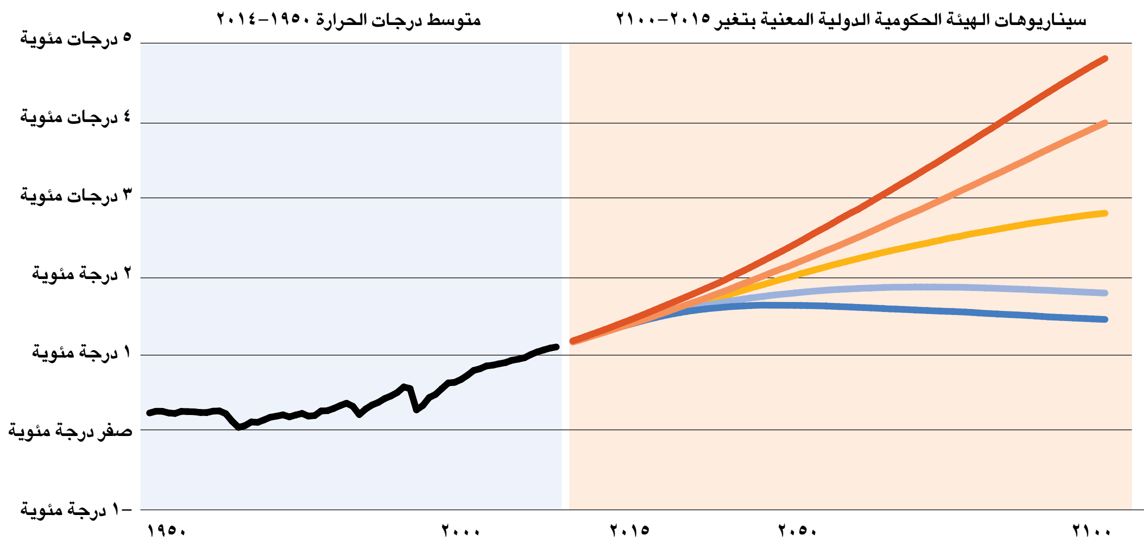
ويعمل الصندوق مع شركائه الدوليين على وضع خطة عمل رفيعة المستوى لمبادرة جديدة بشأن ثغرات البيانات تتضمن توصيات لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية المتعلقة ببيانات تغير المناخ، والنقود الرقمية، ومجالات أخرى. وللمساعدة في تلبية الاحتياجات

[1] قام الصندوق أيضا بأعمال تحليلية حول تغير المناخ. وعلى سبيل المثال، تضمن عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحليلا حول التأثير الاقتصادي الكلي قريب المدى لسياسات التخلص من الكربون، وخلص إلى أنه إذا تم تنفيذ التدابير الصحيحة على الفور وإرساؤها تدريجيا على مدار السنوات الثماني القادمة، ستظل التكاليف في حدود الممكن وستتضاءل أمام تكاليف الإحجام عن التحرك التي لا حصر لها على المدى الطويل. وورد في عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي تقييما للتحديات والفرص المرتبطة بزيادة تمويل القطاع الخاص للعمل المناخي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.



الشكل البياني ١-٤: مستقبل يشوبه عدم اليقين

(تغير درجة الحرارة بالدرجات المئوية، السيناريوهات التي تستخدمها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ)



- متوسط درجات الحرارة ١٩٥٠-٢٠١٤
- انبعاثات عالية للغاية (المسار الاجتماعي والاقتصادي المشترك ٥-٨,٥)
- انبعاثات عالية (المسار الاجتماعي والاقتصادي المشترك ٣-٧)
- انبعاثات متوسطة (المسار الاجتماعي والاقتصادي المشترك ٢-٤,٥)
- انبعاثات منخفضة (المسار الاجتماعي والاقتصادي المشترك ١-٢,٦)
- انبعاثات منخفضة للغاية (المسار الاجتماعي والاقتصادي المشترك ١-١,٩)

هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن مسار الانبعاثات العالمية وبالتالي بشأن الاحترار العالمي.

المصدر: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، موجز لصناع السياسات عن عام ٢٠٢١.
ملحوظة: التغير في درجات الحرارة السطحية العالمية مقارنة بالفترة ١٨٥٠-١٩٠٠.

المتعلقة بالبيانات، قام الصندوق بالتوسع في مجموعة المؤشرات المتاحة على لوحة متابعة مؤشرات تغير المناخ، وأضاف المزيد من الأدوات سهلة الاستخدام للوصول إلى البيانات.

ويشارك البنك الدولي والصندوق في اجتماع الأمانة العامة لائتلاف وزراء المالية للعمل المناخي، الذي يضم صناع السياسات المالية والاقتصادية من أكثر من ٨٠ بلدا، لقيادة الاستجابة العالمية لتغير المناخ وضمان تحقيق تحول عادل نحو تنمية منخفضة الكربون وتتسم بالصلابة.[٢]

الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة

دخل الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة حيز التنفيذ في أكتوبر ٢٠٢٢، وهو مصمم لمساعدة البلدان الأعضاء منخفضة الدخل والبلدان الأعضاء متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر على معالجة التحديات الهيكلية الأطول أجلا التي تشكل مخاطر على احتمالات استقرار ميزان المدفوعات. ويهدف هذا الصندوق إلى مساعدة البلدان الأعضاء على معالجة التحديات الأطول أجلا — بما في ذلك تغير المناخ والتأهب للجوائح. وتهدف الإصلاحات المنفذة بموجب اتفاقات «تسهيل الصلابة والاستدامة»، والمرتبطة ببرامج الصندوق المتزامنة، إلى مساعدة البلدان على بناء الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية عن طريق الحد من المخاطر المحيطة باحتمالات استقرار ميزان المدفوعات، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والجوائح. وهي تساعد أيضا في خلق بيئة تدعم التمويل الخاص للعمل المناخي. وخلال السنة المالية ٢٠٢٣، وافق المجلس التنفيذي على خمسة اتفاقات للاستفادة من موارد «تسهيل الصلابة والاستدامة» بدعم من «الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة» (مع بنغلاديش وبربادوس وكوستاريكا وجامايكا ورواندا) بإجمالي ٣,٤ مليار دولار تقريبا. ويعد الطلب على اتفاقات «تسهيل الصلابة والاستدامة» قويا، ومركزا في البداية: فهناك أكثر من ٤٠ بلدا مؤهلا آخر عبر مختلف المناطق ومجموعات الدخل أعربت عن رغبتها في الاستفادة من اتفاقات «تسهيل الصلابة والاستدامة» أو طلبت ذلك بصورة رسمية.

وتعتمد موارد الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة على المساهمات الطوعية من البلدان الأعضاء في الصندوق ذات

[٢] يشارك صندوق النقد الدولي في العمل المهم الذي يقوم به الائتلاف من خلال مسارات العمل المخصصة لتسعير الكربون (HP3)، والسياسة الاقتصادية الكلية والإدارة المالية العامة (HP4)، والسياسة المالية (HP5)، وفي العمل الشامل المعني بالتكيف مع تغير المناخ.



المراكز الخارجية القوية. وتهدف تعبئة الموارد المطلوبة للصندوق الاستئماني إلى تأمين اتفاقات مساهمة بقيمة ٣٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٤٢ مليار دولار) تشمل موارد إقراضية لتلبية الطلب المتوقع على القروض وكذلك التغطية الكافية للاحتياطيات. وحسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٣، تم الحصول على تعهدات بقيمة ٢٥,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣٤,٣ مليار دولار) من ١٥ بلدا عن طريق اتفاقات مساهمة تشمل موارد إقراضية؛ كما تم الحصول على تعهدات بقيمة ٥,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦,٩ مليار دولار) في شكل مساهمات منفصلة (بدون موارد إقراضية) من بلدين لتعزيز احتياطيات الصندوق الاستئماني. وهناك حاجة إلى تعهدات إضافية لتغطية النقص الكبير في الموارد الإقراضية اللازمة لتلبية الطلب في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ وعلى المدى المتوسط.

تقوية المؤسسات

واصل الصندوق التعاون مع بلدانه الأعضاء لتقوية مؤسساتها وسياساتها التي تدعم الصلابة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تؤكد مراجعة إطار تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة على أهمية تقوية الحوكمة ومعالجة قضايا الفساد ذات التأثير البالغ على الاقتصاد الكلي في السياقات المحلية والعابرة للحدود الوطنية. ولتقوية المؤسسات والمهارات الحكومية، يقوم الصندوق بتقييم أعمال تنمية القدرات، مع التركيز على الاستراتيجية والتمويل وتقديم الخدمات والتأثير.

وهناك استراتيجيات أخرى جارية أيضا. فمن خلال العمل مع بلدانه الأعضاء، ينفذ الصندوق حاليا استراتيجية للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات تستهدف تعزيز جهوده لتقديم دعم أقوى مصمم حسب درجة ضيق الحيز المتاح للحركة من خلال السياسات في هذه البلدان. وينفذ الصندوق أيضا استراتيجية للتكنولوجيا الحكومية (GovTech) لدعم التحول الرقمي لعمليات وسياسة المالية العامة للحكومة.[٣] وبالإضافة إلى ذلك، أصدر الصندوق توجيهات لدعم صنع وتنفيذ سياسات سليمة — على سبيل المثال، دليل تقييم إدارة الاستثمار العام.

كذلك فإن الجهود المبذولة لوضع سياسات فعالة للأصول المشفرة أصبحت الآن أولوية قصوى على مستوى السياسات، بعد فشل العديد من البورصات والجهات الفاعلة الأخرى داخل المنظومة البيئية للأصول المشفرة، وانهيار بعض الأصول المشفرة. وعلى أثر ذلك، قام الصندوق بتقييم عناصر السياسات الفعالة فيما يتعلق بالأصول المشفرة، وأشار إلى الحاجة إلى استجابة شاملة ومتناغمة ومنسقة.

[٣] خلصت مذكرة مناقشات خبراء الصندوق إلى أن التحول الرقمي قد ساعد في حماية الإنتاجية أثناء جائحة كوفيد–١٩، ولكن دون حدوث تغير هيكلي كبير.

التعاون الدولي

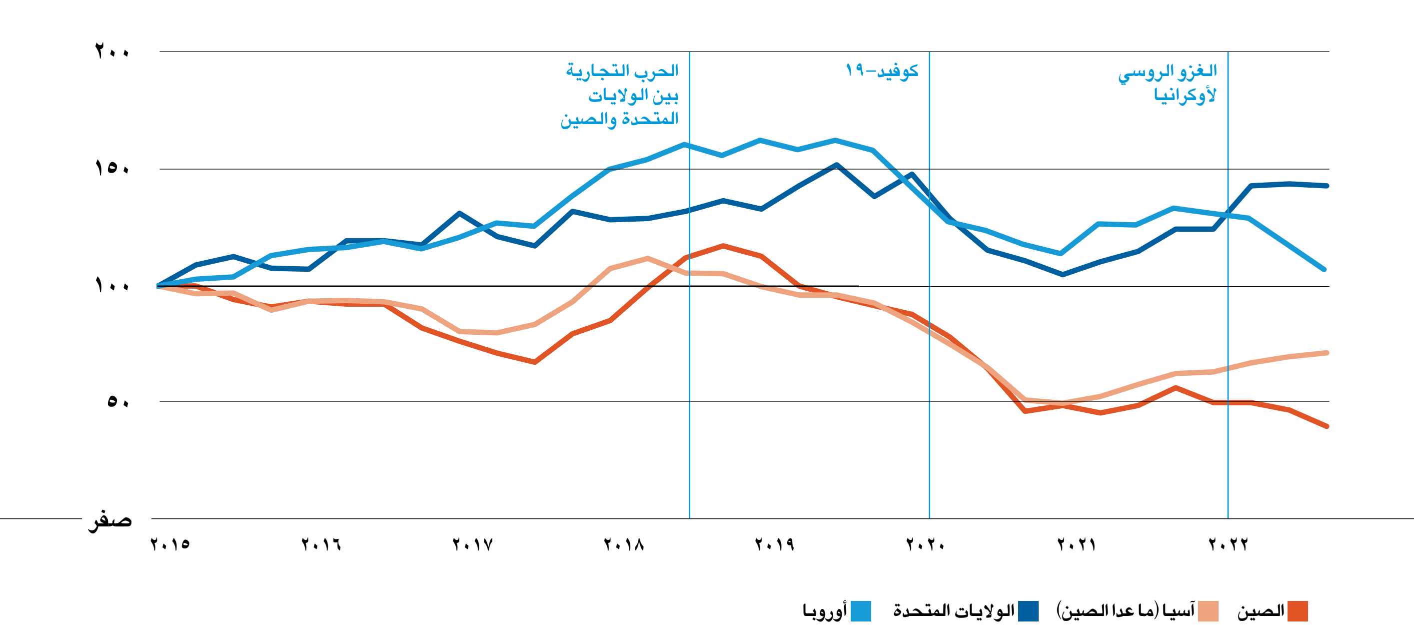


مجموعة التحديات المعقدة التي تواجه العالم حاليا تدعو إلى استجابة مشتركة ومنسقة.

أدى التكامل الاقتصادي العالمي المتزايد على مدار ثلاثة عقود إلى تعزيز الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة، وزاد من حجم الاقتصاد العالمي بمقدار ثلاثة أضعاف، وانتشل ١٫٣ مليار نسمة من براثن الفقر المدقع. لكن العالم يواجه الآن مخاطر التشتت الجغرافي — الاقتصادي. فمنذ الأزمة المالية العالمية، ظلت تدفقات السلع ورؤوس الأموال العابرة للحدود ثابتة وزادت القيود التجارية؛ وتلا ذلك جائحة كوفيد–١٩ والغزو الروسي لأوكرانيا، وهو ما أدى إلى خضوع العلاقات الدولية لمزيد من الاختبارات وزيادة الشكوك في مزايا العولمة. واستكشفت مذكرة مناقشات الخبراء التي نُشرت في يناير ٢٠٢٣ تداعيات التشتت الجغرافي — الاقتصادي وعواقبه على النظام النقدي الدولي وشبكة الأمان المالي العالمية.

الشكل البياني ١-٥: تشتت الاستثمار الأجنبي المباشر

(عدد الاستثمارات، متوسط متحرك يغطي أربعة أرباع السنة، الربع الأول ٢٠١٥ = ١٠٠)



تواصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاستراتيجية اتخاذ مسارات متباعدة فيما بين المناطق، حيث تفقد الصين حصتها السوقية.

المصادر: أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وخلص عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى أن الجهود متعددة الأطراف الرامية إلى الحفاظ على التكامل العالمي هي أفضل وسيلة لتخفيض التكاليف الاقتصادية الكبيرة وواسعة الانتشار التي يفضي إليها تشتت الاستثمار الاجنبي المباشر، والتي تقدَّر بنحو ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي على المدى الطويل. وفي حال تعذر التحرك متعدد الأطراف، فمن الضروري التخفيف من تداعيات السياسات الأحادية. وفي عالم أكثر تشتتا، يمكن لبعض البلدان الحد من مواطن تعرضها للمخاطر عن طريق تشجيع تنمية القطاع الخاص، بينما يمكن أن تستفيد بلدان أخرى من تحول مسار تدفقات الاستثمار لجذب استثمار أجنبي مباشر جديد بإجراء إصلاحات هيكلية وتحسين البنية التحتية.[1]

أكد عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير الاستقرار المالي العالمي على أنه ينبغي لصناع السياسات تخصيص الموارد اللازمة لتقييم مخاطر تزايد التوترات الجغرافية — السياسية على الاستقرار



ألمانيا

[1] كان التشتت الجغرافي — الاقتصادي أيضا موضوع أحد الفصول التحليلية في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء.



المالي وإدارتها والتخفيف منها. وللحد من تزايد المخاطر الجغرافية — السياسية، تحتاج المؤسسات المالية إلى هوامش أمان كافية من رأس المال والسيولة، كما يجب أن تكون شبكة الأمان المالي العالمية قوية وكافية. ونظرا للمخاطر الجسيمة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي/المالي العالمي، ينبغي تعزيز الجهود متعددة الأطراف للحد من التوترات الجغرافية — السياسية ومنع التشتت الاقتصادي والمالي.

وتعتبر الأولويات الأخرى ضرورية أيضا لإعادة الثقة في أن النظام العالمي القائم على القواعد يمكن أن يعمل لصالح كل البلدان، بما في ذلك تعزيز التجارة لزيادة الصلابة وتحديث النظام النقدي الدولي.

التجارة

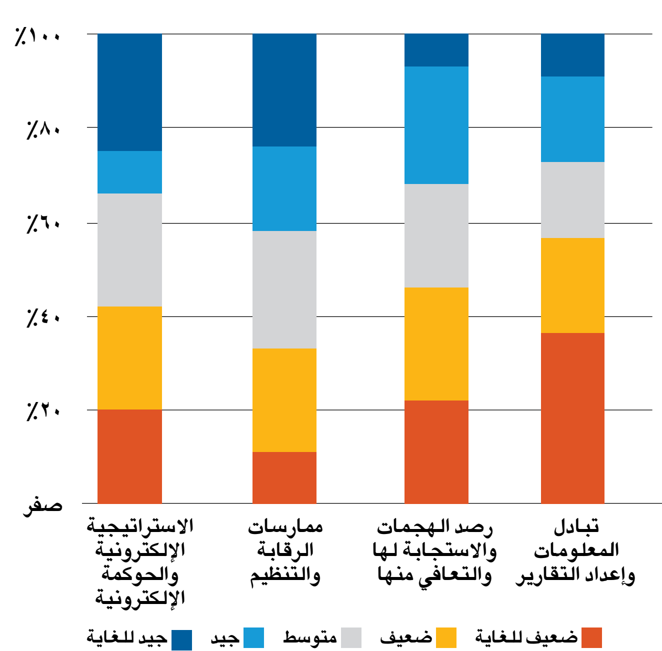
راجع المجلس التنفيذي دور التجارة في عمل الصندوق ووافق على جدول أعمال لتنشيط دور المنظمة فيما يتعلق بالتجارة لمساعدة البلدان الأعضاء على التصدي للتحديات الأساسية المرتبطة بالتجارة.

وتشمل الخطوات التالية استخدام منظور اقتصادي كلي لتحديد التطورات والمخاطر الرئيسية المرتبطة بالتجارة، وتعزيز الترابط

المغرب

الشكل البياني ١-٦: الثغرات الإلكترونية

(الوضع الحالي لآليات الإشراف على المخاطر الإلكترونية لدى السلطات الرقابية، نسبة البلدان التي شملها المسح)



يؤدي ضعف الدفاعات المُعدة لمواجهة الهجمات إلى تعريض القطاع المالي للخطر، لكن الإجراء الجماعي يمكن أن يساعد في إحباط هذه التهديدات المكلفة.

المصدر: مسح خبراء الصندوق، والوضع الحالي لدى السلطات الرقابية.

ملحوظة: أجرى خبراء الصندوق مسحا لعدد ٥١ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الفترة بين ديسمبر ٢٠٢١ ومارس ٢٠٢٢. ولا يعتمد تصنيف الممارسات إلا على الإجابات على المسح، ولا يشمل التقييم النوعي الذي يجريه خبراء الصندوق.

بين الأهداف التجارية وغير التجارية على مستوى السياسات مثل المناخ وعدم المساواة والأمن. ومن الضروري تطوير المشورة بشأن السياسات والمصممة بحيث تلائم احتياجات كل بلد، بما في ذلك السياسات المحلية لضمان تقاسم منافع التجارة والتقدم التكنولوجي على نطاق واسع. وسيواصل الصندوق الدعوة إلى سياسات تجارية منفتحة ومستقرة وشفافة ونظام تجاري قوي متعدد الأطراف يشرف على هذه السياسات. وسيكون تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى في مجال التجارة، ولا سيما منظمة التجارة العالمية، عاملا أساسيا في تحقيق هذه الأهداف.

التحول الرقمي

رغم أن حدوث ثورة في التكنولوجيا الرقمية والاتصالات السلكية واللاسلكية كان له تأثير هائل على الخدمات المالية والمدفوعات في العقود الثلاثة الماضية، كان التقدم أبطأ في عمليات الدفع عبر الحدود.

ومن شأن التنسيق وإمكانية التوافق التشغيلي بين منصات العملات الرقمية الجديدة الصادرة عن البنوك المركزية والمنصات الرقمية الأخرى أن يساعدا على الحيلولة دون تشتت نظم الدفع ودعم زيادة كفاءة المدفوعات والشمول المالي. كذلك من شأن تنسيق القواعد المنظمة للخدمات الرقمية على المستوى العالمي ووضع معايير عالمية أن يساعدا على الحد من مخاطر التكنولوجيات الرقمية الجديدة.

وتحديدا، ينبغي لصناع السياسات النظر في استراتيجية متعددة الجوانب للحفاظ على فعالية تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية إزاء التحديات المرتبطة بالأصول المشفرة. وهذا يعني ضمان تغطية الأصول المشفرة في القوانين واللوائح المعنية بإدارة التدفقات الرأسمالية، والإشراف عليها من خلال ترتيبات تعاونية دولية، وخضوعها لمراقبة المخاطر باستخدام التكنولوجيا.

الجزء الثاني

العمل الذي نضطلع به

كما تشير اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، أي ميثاق الصندوق، تعمل المؤسسة على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام لكل بلدانها الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدا عضوا من خلال أنشطتها الرئيسية الثلاثة:

الرقابة الاقتصادية

١٢٦ عملية تحقق من سلامة اقتصادات البلدان

من خلال نشاط الرقابة، يشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي، كما يتابع السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء. وفي سياق هذا العمل، الذي يجري على مستوى البلدان المنفردة وعلى مستوى العالم، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر المحتملة التي تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن التعديلات اللازمة في السياسات. وتتضمن عملية الرقابة القُطْرية مشاورات دورية (على أساس سنوي عادة) على نحو منفرد مع البلدان الأعضاء، فيما يُعرف باسم مشاورات المادة الرابعة. وفي ظل برنامج تقييم القطاع المالي، يُجري الصندوق كذلك تحليلات متعمقة بانتظام للقطاعات المالية المؤثرة على النظام المالي.

الإقراض

٧٤ مليار دولار إلى ٣٦ بلدا، منها حوالي ١١ مليار دولار إلى ٢١ بلدا منخفض الدخل، ويبلغ مجموع القروض منذ بداية الجائحة ٢٩٤ مليار دولار إلى ٩٦ بلدا.

ويقدم الصندوق التمويل لبلدانه الأعضاء التي تواجه احتياجات فعلية أو محتملة أو مرتقبة في ميزان المدفوعات لمساعدتها على إعادة بناء احتياطياتها الدولية، واستعادة الأوضاع اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي، مع تصحيح أي مشكلات أساسية. ويقدم صندوق النقد الدولي كذلك تمويلا طارئا يتيح صرف الموارد على أساس عاجل وفق شرطية محدودة، كما زاد هذا التمويل بشكل كبير عقب ظهور جائحة كوفيد-١٩.




رواندا

تنمية القدرات

٣٣٧ مليون دولار للمشورة الفنية العملية، والتدريب في مجال السياسات، والتعلم بين النظراء

يعمل صندوق النقد الدولي مع البلدان لتقوية مؤسساتها الاقتصادية من خلال تقديم المساعدة الفنية والتدريب للتصدي لمختلف القضايا الاقتصادية المهمة. وتساعد هذه الجهود البلدان في تقوية اقتصاداتها وتوفير المزيد من الوظائف. ويشارك الصندوق المعرفة المتاحة له مع المؤسسات الحكومية، مثل وزارات المالية والبنوك المركزية والهيئات الإحصائية وأجهزة الرقابة المالية وإدارات الإيرادات من خلال تقديم المشورة العملية والتدريب والتعلم بين النظراء. ويقدم الصندوق أنشطة تنمية القدرات بالحضور الشخصي ومن بعد من خلال تكليف خبرائه وخبراء يوفدون لفترات قصيرة ومستشارين مقيمين في مهمات طويلة الأجل، ومستشارين في مراكز تنمية القدرات الإقليمية، وكذلك من خلال التدريب في الفصول الدراسية والحلقات التطبيقية العملية والندوات والدورات التدريبية المجانية عبر شبكة الإنترنت.



الرقابة الاقتصادية

يشرف الصندوق، من خلال أنشطته التي يشار إليها بوصفها أعمال «الرقابة»، على النظام النقدي الدولي ومتابعة التطورات الاقتصادية العالمية، كما يجري فحوصات منتظمة للتأكد من سلامة السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدا. وإضافة إلى ذلك، يلقي الصندوق الضوء على المخاطر التي تهدد استقرار البلدان الاعضاء ويقدم المشورة لحكوماتها بشأن التعديلات المحتملة في السياسات. ويدعم هذا العمل النظام النقدي الدولي في تحقيق هدفه المتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان، ومن ثم الحفاظ على نمو اقتصادي سليم. ويقدم الصندوق المشورة القُطْرية من خلال «الرقابة الثنائية»، كما يحلل النظام النقدي الدولي والتطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية من خلال «الرقابة متعددة الأطراف». وفي الواقع العملي، يوجد دعم متبادل بين مجالي الرقابة بنوعيهما لضمان إجراء تحليلات أشمل وأكثر اتساقا لكيفية انتقال آثار سياسات بلد ما إلى البلدان الأخرى، أي «تداعياتها».

واليوم، في هذه البيئة الاقتصادية العالمية المحفوفة بالمصاعب، يظل من الضروري تنفيذ أنشطة الرقابة في الوقت المناسب وتصميمها تبعا للاحتياجات بما يضمن تبادل الدروس المُستفادة وتقديم مشورة مدروسة إلى البلدان الأعضاء بشأن السياسات. وهناك حاجة إلى مزيج سياسات متسق يُصَمَّم حسب ظروف البلدان ويدرك المفاضلات ويُوَجَّه نحو التعامل مع ارتفاع عدم اليقين.

المغرب

الرقابة الثنائية

تجرى مشاورات المادة الرابعة في صورة حوار مشترك حول السياسات بين صندوق النقد الدولي وسلطات البلد المعني، وتغطي مجموعة من القضايا بالغة الأهمية، بما في ذلك قضايا المالية العامة والقطاع المالي والنقد الأجنبي والقضايا النقدية والهيكلية. وخلال السنة المالية ٢٠٢٣، أجرى الصندوق ١٢٦ من مشاورات المادة الرابعة، و٩ تقييمات لاستقرار النظام المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي.

الرقابة متعددة الأطراف

يصدر الصندوق كجزء من أنشطته الرقابية متعددة الأطراف تقارير نصف سنوية وتقارير المستجدات عن آخر التطورات الاقتصادية العالمية: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي وتقرير الراصد المالي. وتضم هذه المطبوعات فصولا تعرض تحليلات متعمقة لقضايا مختارة بالغة الأهمية. وتَصدُر أيضا تقارير مرحلية لعرض مستجدات الأوضاع الاقتصادية

العالمية عند اللزوم. ويُنشر تقرير القطاع الخارجي سنويا في إطار الجهود الجارية لتقييم الاختلالات العالمية المفرطة وأسبابها بشكل واضح وفعال.

وينشر الصندوق كذلك تقارير تتناول الآفاق الاقتصادية في المناطق المختلفة. وتغطي هذه التقارير تطورات السياسات والتحديات الإقليمية وتقدم تحليلات قُطْرية.

كذلك تتناول مشاورات المادة الرابعة وتقييمات استقرار القطاع المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي القضايا ذات الصلة بالرقابة متعددة الأطراف حسب الاقتضاء.

المشورة بشأن السياسات

يناقش المجلس التنفيذي جميع جوانب عمل الصندوق، بدءا من مشاورات المادة الرابعة إلى قضايا السياسات ذات الصلة بالاقتصاد العالمي. ويُسَيِّر المجلس التنفيذي عمله بناء على دراسات بشأن السياسات يُعدُّها خبراء الصندوق. وخلال السنة المالية ٢٠٢٣، نشر الصندوق ٦٥ دراسة بشأن السياسات في موقعه الإلكتروني الخارجي. وللاطلاع على قائمة شاملة بالدراسات التي أصدرها الصندوق بشأن السياسات خلال السنة المالية ٢٠٢٣، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بالتقرير السنوي عبر الرابط التالي: [imf.org/AR2023].

ممارسات أسعار الصرف المتعددة

وفي يوليو ٢٠٢٢، استكمل المجلس التنفيذي مراجعته لسياسة الصندوق بشأن ممارسات أسعار الصرف المتعددة. وذكر المديرون التنفيذيون أن ممارسات تعدد أسعار الصرف يمكن أن تسبب تشوهات، وأن تخلق ميزة تنافسية غير عادلة بين البلدان، وتعوق التجارة والاستثمار، ولا سيما على المدى المتوسط والمدى الطويل. واتفقوا على أن السياسة المتعلقة بممارسات تعدد أسعار الصرف ينبغي أن تظل حجر زاوية في إطار الصندوق القانوني والمتعلق بالسياسات من أجل ضمان انتظام ترتيبات الصرف واستقرار نظام أسعار الصرف. ورحب المديرون بتعديل السياسة لكي تعكس التطورات منذ آخر مراجعة، والتي أُجريت في الثمانينات، بحيث لا تثبط الممارسات السليمة في أسواق النقد الأجنبي وتتسق على نحو أفضل مع غيرها من سياسات الصندوق (بما فيها السياسة بشأن القيود على الصرف والرؤية المؤسسية بشأن تحرير تدفقات رأس المال وإدارتها)، مع ضمان استمرارها في معالجة إجراءات السياسات التي تُعتبر غير جائزة في ظل السياسة الجديدة.



موريتانيا

إدماج القضايا الجنسانية في عمل الصندوق

اعتمد صندوق النقد الدولي في يوليو ٢٠٢٢ أولى استراتيجياته الشاملة بشأن إدماج القضايا الجنسانية في عمله لمساعدة البلدان الأعضاء في معالجة الفجوات الجنسانية الشاسعة على مستوى الاقتصاد الكلي. وتقر الاستراتيجية بأن السياسات الاقتصادية الكلية والمالية لها تأثير متفاوت على المرأة والرجل، وغالبا ما يكون ذلك عن غير قصد. ويقدم الصندوق المساعدة لصناع السياسات في تحديد التحيزات من هذا النوع ومعالجتها من خلال النظر بعدسة جنسانية إلى أنشطته الرئيسية: الرقابة والإقراض وتنمية القدرات.

وفي ظل الاستراتيجية الجديدة، سيعمل الصندوق مع البلدان الأعضاء المائة والتسعين، والشركاء الخارجيين، لتوسيع نطاق توصياته بشأن السياسات وتعزيز دقة تحليلاته لمساعدة مزيد من البلدان على تصميم وتعميم سياسات تعالج عدم المساواة الجنسانية.

ومنذ إطلاق هذه الاستراتيجية، بحث الصندوق قضايا جنسانية في أكثر من ١٥ بلدا، وقدم مساعدة فنية مصممة خصيصا في مجال إعداد الميزانية المراعية للمنظور الجنساني في ٥ بلدان، وأطلق مركز البيانات الجنسانية لتسهيل عمل الخبراء التحليلي، وقدم دورات تدريبية داخلية وخارجية وُضِعَت حديثا عن نوع الجنس والاقتصاد الكلي.

ومع مرور الوقت، ستؤدي السياسات الاقتصادية الكلية والمالية المراعية للاعتبارات الجنسانية إلى تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء للجميع، وزيادة الاستقرار والصلابة الاقتصاديين، والحد من عدم المساواة في توزيع الدخل — وهو مكسب لا يقتصر على النساء، بل يعود بالنفع على المجتمعات ككل.

الإقراض



أوكرانيا

يهدف التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. ويمكن أيضا تقديم التمويل لمواجهة الكوارث الطبيعية أو الجوائح. كذلك يقدم صندوق النقد الدولي تمويلا وقائيّا للبلدان التي تطبق سياسات سليمة ولا تزال تعاني في الوقت نفسه من بعض مواطن الضعف المتبقية لمساعدتها على منع الأزمات المستقبلية والتأمين ضدها، كما يواصل تعزيز الأدوات المتاحة للحيلولة دون وقوع الأزمات.

كان الإقراض من الصندوق ينقسم عادة إلى فئتين: قروض حساب الموارد العامة وتُقَدَّم بأسعار فائدة تتحدد على أساس متوسط أسعار الفائدة السائدة بين العملات العالمية الرئيسية، وقروض تقدم إلى البلدان منخفضة الدخل بشروط مُيَسَّرة. وحاليا، تُقَدَّم كل القروض في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي بفائدة صفرية. ومع دخول الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة حيز التشغيل، توفرت الآن فئة إقراض ثالثة جديدة، تضم هيكل أسعار فائدة يتكون من مستويات مختلفة باختلاف مجموعات البلدان، مع إعطاء البلدان منخفضة الدخل شروطا أفضل.

فكرة عامة موجزة عن السنة المالية ٢٠٢٣

المبادرات على مستوى السياسات

واصل الصندوق تحركاته لمواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد–١٩ والحرب الروسية في أوكرانيا على نحوٍ غير مسبوق من حيث السرعة والحجم، وكان معظمها من خلال التمويل الطارئ وبرامج الإقراض.[١] وساعدت هذه الأنشطة على حماية حياة الناس ومصادر رزقهم وتسهيل التكيف في مواجهة الصدمات.

وخلال السنة المالية ٢٠٢٣، ظل كثير من البلدان، ولا سيما البلدان منخفضة الدخل، يواجه بيئة اقتصادية محفوفة بالتحديات، بما فيها ارتفاع أسعار الطاقة وانعدام الأمن الغذائي بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا. ولتحسين الدعم المقدم للبلدان الأعضاء، وخاصة البلدان منخفضة الدخل، في مواجهة هذه التيارات المعاكسة، وافق الصندوق في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ على إطلاق نافذة جديدة هي نافذة مواجهة صدمة الغذاء في ظل أدواته للتمويل الطارئ. وكانت الموافقة على النافذة الجديدة قد صدرت

[١] حسب الوضع في ٢٨ إبريل ٢٠٢٣، كان مجموع التزامات الإقراض غير المنصرفة والائتمان القائم من حساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي، بما فيه ما تم التعهد به قبل الجائحة، يبلغ نحو ١٩٤,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، بينما بلغ مجموع نفس البنود في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر حوالي ٢١,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

في الأصل لمدة ١٢ شهرا وتوفر قناة جديدة لتمويل احتياجات ميزان المدفوعات العاجلة للبلدان الأعضاء والناجمة عن انعدام الأمن الغذائي الحاد، أو عن حدوث زيادة حادة في فاتورة استيراد الغذاء، أو وقوع صدمة في صادرات الحبوب. وتتسق الاستفادة من النافذة مع احتياجات ميزان المدفوعات الفعلية بحد أقصى ٥٠٪ من حصة العضوية، وتشكل مصدرا إضافيا إلى جانب حدود الاستفادة السنوية الحالية في ظل التسهيل الائتماني السريع (RCF) وأداة التمويل السريع (RFI). وكانت حدود الاستفادة التراكمية من خلال النافذة الاعتيادية في ظل أداة التمويل السريع ونافذة الصدمات الخارجية في ظل التسهيل الائتماني السريع التي بلغت ١٥٠٪ من حصة العضوية، قد رُفِعَت إلى ١٧٥٪ من حصة عضوية البلدان الأعضاء التي تقترض من خلال نافذة مواجهة صدمة الغذاء.

وفي أكتوبر ٢٠٢٢، قام الصندوق كذلك بتعديل سياسته بشأن البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق للسماح بمتابعة البرامج بمشاركة المجلس التنفيذي، والتي لا تُتاح إلا للبلدان الأعضاء (بناء على طلبها) التي ستستفيد من مشاركة المجلس التنفيذي الموجهة، إضافة إلى سعيها لبناء أو إعادة بناء سجل أداء من استخدام موارد الصندوق (في الشريحة الائتمانية العُليا). ويحث الصندوق البلدان التي تنظر في الاستفادة من برامج يتابعها خبراؤه أن تطلب متابعة البرامج بمشاركة المجلس التنفيذي إذا كان دائنوها أو مانحوها يبذلون جهودا دولية منسقة ومستمرة لتقديم تمويل جديد بمبالغ كبيرة أو لتخفيف أعباء ديونها أو إذا كان عليها ائتمان كبير قائم للصندوق في ظل أدوات التمويل الطارئ وقت تلقي التمويل الطارئ.

وانعكاسا لما تتسم به البيئة العالمية من صعوبة، ظل الطلب على التمويل المُيَسَّر من الصندوق مرتفعا مقارنة بمستوياته قبل الجائحة. فخلال السنة المالية ٢٠٢٣، وافق الصندوق على الالتزام بتقديم نحو ٥٫٧ مليار دولار في هيئة إقراض جديد بشروط مُيَسَّرة للبلدان منخفضة الدخل، أي حوالي أربعة أضعاف المتوسط السنوي قبل الجائحة. وتضمنت الالتزامات بالإقراض التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية للبلدان منخفضة الدخل حوالي ٠٫٥ مليار دولار في ظل نافذة مواجهة صدمة الغذاء، تفيد منها خمسة بلدان منخفضة الدخل.

ولتسهيل التحرك بفعالية لتلبية الاحتياجات المتزايدة في فترة تشهد صدمات عالمية متعددة، قام المجلس التنفيذي للصندوق في ٦ مارس ٢٠٢٣ برفع حدود الاستفادة السنوية والاستفادة التراكمية من حساب الموارد العامة من ١٤٥٪ و٤٣٥٪ من حصة العضوية، على التوالي، لتصلا إلى ٢٠٠٪ و٦٠٠٪ من حصة العضوية، على التوالي. وسوف تُطَبَّق هذه التغييرات المؤقتة في حدود الاستفادة من حساب الموارد العامة لمدة ١٢ شهرا، وإذا استدعت الظروف، يجوز أن ينظر المجلس التنفيذي في تمديدها لفترة أطول قبل انتهاء مدتها. وسوف يسمح رفع حدود الاستفادة للبلدان الأعضاء — ولا سيما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية — التي تواجه ضغوطا تمويلية متزايدة وتتعرض لمخاطر من الحصول على دعم تمويلي أكبر من صندوق



تايلند


هندوراس

كثف الصندوق عمله لمساعدة سكان الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات البالغ عددهم حوالي مليار نسمة، بسبل منها تقديم التزامات تمويلية بلغت ٣٩,١ مليار دولار أمريكي منذ بداية الجائحة.

النقد الدولي دون الحاجة إلى تطبيق إطار الاستفادة الاستثنائية من الموارد.

وسوف تكون حدود الاستفادة من الموارد في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، التي رُفِعَت بنسبة ٤٥٪ في ٢٠٢١، موضوع نقاش باعتبارها جزءا من المراجعة الشاملة المتوقعة للتسهيلات التمويلية بشروط مُيَسَّرة في ٢٠٢٤/٢٠٢٥. ومع هذا، إذا أحرزت عملية تعبئة الموارد من أجل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر تقدما كبيرا نحو هدف المرحلة الأولى وهو ٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة لموارد تمويل الدعم والمتفق عليه في ٢٠٢١ (طالع المناقشة في جزء لاحق من هذا القسم) — مع بلوغ مجموع التعهدات ملياري وحدة حقوق سحب خاصة أو أكثر — سيُعاد النظر في حدود الاستفادة من الموارد في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر خلال عملية مراجعة مرحلية مخصصة الغرض.

وحُدِّدَت نهاية يونيو ٢٠٢٣ موعدا لانتهاء الزيادات المؤقتة التي أقرها المجلس التنفيذي لحدود الاستفادة التراكمية من الموارد في ظل أداتي التمويل الطارئ، وهما التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع، والتي صدرت الموافقة بشأنها خلال السنة المالية ٢٠٢٢ (راجع الجدولين ٢-١ و٢-٢).[٢]

وفي ١٧ مارس ٢٠٢٣، وافق الصندوق على إجراء تغييرات في سياسته بشأن ضمانات التمويل. وتُطَبَّق هذه التغييرات في مواقف عدم اليقين المرتفع أكثر من المعتاد، التي تنطوي على صدمات خارجية ليست لسلطات البلدان المعنية سيطرة عليها وتكون خارج نطاق سياساتها الاقتصادية وتولد مخاطر بعيدة الاحتمال أكبر من المعتاد. وفي مواقف الدرجات العالية الاستثنائية من عدم اليقين، يمكن أن يقدم الصندوق تمويلا طارئا لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء بهدف تمويل موازين المدفوعات بشرط تقديم ضمانات وقائية معينة. وينطوي تقديم الدعم من خلال ترتيب مستوفٍ لمعايير الشريحة الائتمانية العليا على مصاعب أكبر، وهو ما يقتضي الاتفاق على برنامج يدعمه الصندوق لحل مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة سلامة الوضع الخارجي على المدى المتوسط وتقديم ضمانات وقائية كافية. وكان الاتفاق في ظل «تسهيل الصندوق الممدد» مع أوكرانيا بقيمة ١١,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة لمدة ٤٨ شهرا، الذي صدرت الموافقة بشأنه في مارس ٢٠٢٣، هو المرة الأولى لتطبيق سياسة الصندوق الجديدة بشأن ضمانات التمويل.

وتعالج التغيرات التي اعتُمِدَت أبرز المعوقات أمام تصميم برنامج مع الصندوق مستوفٍ لمعايير الشريحة الائتمانية العُليا في المواقف التي تكتنفها درجة عالية استثنائية من عدم اليقين، ولا سيما بتعديل سياسات الصندوق بشأن ضمانات التمويل بطريقتين. ويسمح التغيير الأول للدائنين الثنائيين الرسميين بتقديم ضمان موثوق في البداية يتعلق بتخفيف أعباء الديون أو تمويل الديون أو كليهما مع تقديم عنصر طارئ لتخفيف أعباء الديون أو تمويل الديون أو كليهما في المرحلة الثانية متى تلاشت الدرجة العالية الاستثنائية من عدم اليقين. ويساعد هذا الأمر على إثبات استعادة سلامة الأوضاع على المدى المتوسط. أما التغيير الثاني فيوسع نطاق استخدام ضمانات القدرة على السداد من الدائنين الثنائيين الرسميين والمانحين من التمويل الطارئ إلى سياق الترتيبات المستوفية لمعايير الشريحة الائتمانية العليا، وهو ما يساعد على إثبات توافر الضمانات الوقائية الكافية لاستخدام موارد الصندوق.

٢ خلال السنة المالية ٢٠٢٢، أقر المجلس التنفيذي اقتراح خبراء الصندوق بإعداد استراتيجية للخروج من الرفع المؤقت لحدود الاستفادة التراكمية من الموارد في ظل أدوات التمويل الطارئ بنهاية يونيو ٢٠٢٣.



ألمانيا

وفي ٦ إبريل ٢٠٢٣، اختتم المجلس التنفيذي للصندوق المراجعة السنوية المُجَمَّعة لكفاية موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، والصناديق الاستئمانية لتخفيف أعباء الديون، بما فيها الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون والمبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك»)، وصندوق الصلابة والاستدامة. وخلُصَت مراجعة الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر إلى أن موارد الصندوق تعاني من الضغوط نتيجة للارتفاع الكبير في الطلب على الاقتراض منه والارتفاع الحاد في أسعار الفائدة مقارنة بالمتوخى في السابق؛ فمنذ أن بدأت الجائحة وحتى نهاية إبريل ٢٠٢٣ قدم الصندوق دعما لأكثر من ٥٠ بلدا منخفض الدخل مع الموافقة على قروض بدون فوائد تبلغ قيمتها نحو ١٧,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٤ مليار دولار). ووُجِدَ أن الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر يواجه نقصا يصل إلى ١,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,٦ مليار دولار) نظرا لتعهداته بتوفير موارد لتمويل الدعم و٣,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٤,٧ مليار دولار) في موارد تمويل القروض لاستكمال المرحلة الأولى من استراتيجية التمويل لسنة ٢٠٢١. ونظرا لهذه الظروف، طُرِحَ اقتراحٌ بوضع استراتيجية متعددة الأبعاد لتعزيز موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر من خلال إعطاء دفعة منسقة لتعبئة المساهمات على نطاق واسع بهدف سد الفجوات في موارد تمويل الدعم وتمويل القروض قبل انعقاد الاجتماعات السنوية في مراكش، مقترنة باتخاذ مزيد من الخطوات خلال المراجعة الشاملة للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لوضعه على مسار مستدام يُمَكِّنَه من تقديم دعم كافٍ طويل المدى للبلدان منخفضة الدخل.

وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، خلُصَت المراجعة إلى أن الطلب على التمويل من هذا الصندوق قوي ومركز في البداية، مما يلقي الضوء على الحاجة إلى الوفاء بالتعهدات الحالية وكذلك التعهدات الإضافية لتحقيق هدف تعبئة الموارد وهو ٣٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وكذلك، نظرا لارتفاع سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، أجرت المراجعة تقييما لانعكاسات اعتماد حد أقصى لسعر الفائدة هو ٢,٢٥٪ يُطَبَّق


غانا

على مجموعة البلدان الأقل دخلا المستوفية لشروط الاقتراض من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة. وخلُصت المراجعة إلى أن وضع حد أقصى على هذا النحو سيمكن مع ذلك من تراكم احتياطيات كافية، في حين أن المراجعات الدورية أو المخصصة لغرض محدد يمكن أن تعتمد تدابير تصحيحية إذا لزم الأمر.[٣]

وتوصلت المراجعة إلى أن الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، الذي يقدم منحا لتخفيف أعباء ديون أفقر البلدان منخفضة الدخل وأشدها عرضة للمخاطر التي تصيبها كوارث طبيعية مدمرة أو تلحق بها كوارث صحية عامة، لا يزال يعاني من نقص حاد في التمويل. فموارد الصندوق لا تكفي لتخفيف الأعباء بشكل كبير في حالة وقوع كارثة أخرى تستوفي شروط الاستفادة من موارده.

وكثف صندوق النقد الدولي عمله لمساعدة حوالي مليار شخص يعيشون في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، بما في ذلك التزامه بتقديم تمويل بقيمة ٣٩,١ مليار دولار منذ بداية الجائحة.[٤] وبناء على استراتيجية شاملة جديدة اعتُمِدَت في ٢٠٢٢،[٥] استخلص صندوق النقد الدولي مشورة مصممة جيدا لمساعدة أشد البلدان الأعضاء تعرضا للمخاطر في «المذكرة الإرشادية لخبراء الصندوق عن تطبيق استراتيجية صندوق النقد الدولي للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات»؛ ووسع نطاق تأثيره المحلي، واستعان بعدد أكبر من الخبراء للعمل لفترات طويلة، ووسع نطاق انخراطه في العمل مع الأطراف الفاعلة المعنية بالأعمال الإنسانية والتنمية والسلام، مثل المجتمع المدني وبنوك التنمية متعددة الأطراف والأمم المتحدة والبنك الدولي.

وإضافة إلى ذلك، اختتم المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠٢٢ مراجعة، يجريها كل خمس سنوات، لسياسة تقييم الضمانات الوقائية، والتي كانت قد تأخرت بسبب الجائحة. وقدمت لجنة خبراء خارجية منظورا مستقلا لتطبيق السياسة، وأقر المجلس التنفيذي بأن هذه السياسة لا تزال مهمة في المساعدة على تخفيف المخاطر من إبلاغ بيانات خاطئة وسوء استخدام موارد صندوق النقد الدولي. ووجد المديرون التنفيذيون أن هذه السياسة تظل بالغة الأهمية في تحقيق هذه الأهداف والحفاظ على سمعة الصندوق كجهة إقراض حذرة.

ووجدت المراجعة كذلك أن الإطار الحالي لتقييم آليات الحوكمة والمراقبة في البنوك المركزية ومتابعتها لا يزال ملائما بوجه عام واقترحت تعزيز إطار الضمانات الوقائية من أجل مواكبة التطورات المستمرة. وتضمنت التنقيحات إرساء ركيزة مستقلة للحوكمة من أجل تسهيل توسيع نطاق التغطية ومناقشة الدور الإشرافي للمجلس التنفيذي وتقسيم المسؤوليات بين أهم أجهزة صنع القرار للحفاظ على المساءلة، وطرائق إجراء مراجعة الضمانات الوقائية المالية، وتعميق تقييم وظائف إدارة المخاطر وإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية، وتعزيز التواصل مع البنوك المركزية.

[٣] وافق المجلس التنفيذي في ١٨ مايو ٢٠٢٣ على وضع حد أقصى لسعر الفائدة على القروض من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة يُطبَّق على المقترضين الأقل دخلا.

[٤] في الفترة بين مارس ٢٠٢٠ وإبريل ٢٠٢٣.

[٥] راجع الموقع الإلكتروني: https://www.imf.org/en/Topics/fragile-and-conflict-affected-states/work-on-fcs.

فكرة عامة عن الإقراض

خلال السنة المالية ٢٠٢٣، استمر ارتفاع الطلب على الإقراض والدعم في ظل تسهيلات الصندوق الوقائية. وخلال الفترة بين ١ مايو ٢٠٢٢ و٣٠ إبريل ٢٠٢٣، تمت الموافقة على طلبات جديدة تبلغ قيمتها حوالي ٥٥,١ مليار حق سحب خاص تركزت في المجالات التالية:

التمويل الطارئ في ظل أداة التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع، بما فيه التمويل من خلال نافذة مواجهة صدمة الغذاء: تلقى الصندوق طلبات من سبعة بلدان للحصول على تمويل طارئ بقيمة ١,٤ مليار حق سحب خاص (حوالي ١,٨ مليار دولار)، وافق عليها المجلس التنفيذي، وصُرِفَ منها حوالي ٠,٤ مليار حق سحب خاص (٠,٥ مليار دولار) لستة بلدان منخفضة الدخل. وفي أكتوبر ٢٠٢٢، كانت أوكرانيا أول بلد عضو يتلقى تمويلا طارئا في ظل نافذة مواجهة صدمة الغذاء التي تأسست حديثا، بلغت قيمته مليار حق سحب خاص.

تعزيز اتفاقات الإقراض القائمة: قام صندوق النقد الدولي كذلك بزيادة موارد الاتفاقات القائمة لاستيعاب الاحتياجات التمويلية الجديدة المُلحّة في سياق الحوار الجاري بشأن السياسات بقيمة ١,٣ مليار حق سحب خاص. ووافق المجلس التنفيذي على طلبات بزيادة الموارد تقدم بها ستة من البلدان الأعضاء.

الاتفاقات الجديدة للإقراض، بما فيها الاتفاقات الوقائية: وافق المجلس التنفيذي على عقد ٢٠ اتفاقا جديدا غير وقائي مع ١٦ بلدا، تضمنت ١٠ اتفاقات في ظل التسهيل الائتماني الممدد بقيمة بلغ مجموعها ٣,٥٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، و٨ اتفاقات في ظل تسهيل الصندوق الممدد بلغ مجموعها ١٨,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، و٣ اتفاقات في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني بلغ مجموعها ٢,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وكذلك اتفاق واحد في ظل خط الوقاية والسيولة بقيمة ٠,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.[٦] وإضافة إلى ذلك، أُتيحت خمسة اتفاقات وقائية لعدد من البلدان الأعضاء — ثلاثة خطوط ائتمان مرن وخط واحد للوقاية والسيولة وخط واحد للسيولة قصيرة الأجل. وفي مايو ٢٠٢٢، كانت شيلي أول بلد عضو يطلب عقد اتفاق في ظل خط السيولة قصيرة الأجل، والذي وافق عليه المجلس التنفيذي.

وإضافة إلى ذلك، وافق المجلس التنفيذي على طلبات عقد اتفاقات في ظل تسهيل الصلابة والاستدامة تركز على تغير المناخ تقدمت بها خمسة بلدان هي بنغلاديش وبربادوس وكوستاريكا وجامايكا ورواندا (بلغ مجموعها حوالي ٢,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة).

تخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (**«هيبيك»**):[٧] وفي ١٧ يونيو ٢٠٢٢، وافق المجلس التنفيذي على تقديم مساعدات مؤقتة في إطار مبادرة «هيبيك» للصومال للمرة الثالثة في ظل المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.[٨] وتمت الموافقة على مبلغ ٠,٦٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة وزيد بمقدار ٠,١٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في ٥ إبريل ٢٠٢٣، لتغطية التزامات الصومال المالية المستوفية للشروط والمستحقة للصندوق في الفترة بين ١٧ يونيو ٢٠٢٢ و١٦ يونيو ٢٠٢٣.[٩]

[٦] بموجب الاتفاق في ظل خط الوقاية والسيولة الذي تمت الموافقة عليه لمقدونيا الشمالية (٠,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة)، أعربت السلطات عن اعتزامها سحب نصف المبلغ المتاح (٠,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) ومعاملة المبلغ المتبقي باعتباره وقائيا.

[٧] لم يتقدم أي بلد بطلب لتخفيف أعباء الديون في ظل الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون خلال السنة المالية ٢٠٢٣.

[٨] أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة «هيبيك» في عام ١٩٩٦ بهدف ضمان ألا يواجه أي بلد فقير عبء مديونية لا يمكنه التعامل معه. والمبادرة هي عملية من خطوتين يتعين على البلدان من خلالها استيفاء معايير معينة، والالتزام بالحد من الفقر عن طريق إجراء تغييرات في السياسات، والبرهنة على سجل أدائها الجيد بمرور الوقت. ويحدد المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أي بلد يكون مؤهلا للاستفادة من تخفيف أعباء الديون في ظل مبادرة «هيبيك»، وهي المرحلة الأولى (نقطة اتخاذ القرار في ظل المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون «هيبيك»). يجوز أن يقدم الدائنون متعددو الأطراف والثنائيون الرسميون مساعدات مؤقتة لتخفيف أعباء الدين عن بلد مؤهل للاستفادة من مبادرة «هيبيك» في الفترة الانتقالية. وعندما يفي البلد بالتزاماته، تتم الموافقة على تخفيف ديونه بالكامل في المرحلة الثانية (نقطة الإنجاز).

[٩] في ٢٥ مارس ٢٠٢٠، وعقب تسوية الصومال للمتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي، قرر المجلسان التنفيذيان للصندوق والبنك الدولي أهلية الصومال لتخفيف أعباء ديونه من خلال مبادرة «هيبيك» المعززة، وأن الصومال بلغ نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة. وحسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٣، كان الصومال قد حصل على ٢,٦٠١ مليون حق سحب خاص في هيئة مساعدات مؤقتة في إطار المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك") لتغطية ١٠٠٪ من التزاماته المالية المستوفية للشروط والمستحقة للصندوق منذ بلوغ نقطة اتخاذ القرار في ظل مبادرة "هيبيك."

خريطة الإقراض

المساعدات المالية التي تمت الموافقة عليها خلال السنة المالية ٢٠٢٣

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٣ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

سعر صرف حق السحب الخاص/دولار أمريكي

في ٢٨ إبريل ٢٠٢٣: حق السحب الخاص = ١,٣٤٧٠١ دولار أمريكي

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

مفتاح الخريطة

- **AUG** - زيادة الموارد
- **ECF** - التسهيل الائتماني الممدد
- **EFF** - تسهيل الصندوق الممدد
- **FCL** - خط الائتمان المرن
- **PLL** - خط الوقاية والسيولة
- **RCF** - التسهيل الائتماني السريع
- **RFI** - أداة التمويل السريع
- **RSF** - تسهيل الصلابة والاستدامة
- **SBA** - اتفاق الاستعداد الائتماني
- **SCF** - تسهيل الاستعداد الائتماني
- **SLL** - خط السيولة قصيرة الأجل



آسيا والمحيط الهادئ

٦,٤٤٥,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بنغلاديش

التسهيل الائتماني الممدد: .... ٨٢٢,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تسهيل الصندوق الممدد: .... ١,٦٤٥,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تسهيل الصلابة والاستدامة: ... ١,٠٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بابوا غينيا الجديدة

التسهيل الائتماني الممدد: .... ٢٢٨,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تسهيل الصندوق الممدد: .... ٤٥٦,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

سري لانكا

تسهيل الصندوق الممدد: .... ٢,٢٨٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تونغا

التسهيل الائتماني السريع: .... ٦,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أوروبا

١٥,١١٤,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

مولدوفا

زيادة الموارد المتاحة من خلال تسهيل الصندوق الممدد: .... ٦٤,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

زيادة الموارد المتاحة من خلال تسهيل الصندوق الممدد: .... ١٢٩,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

مقدونيا الشمالية

خط الوقاية والسيولة: .... ٤٠٦,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

صربيا

اتفاق الاستعداد الائتماني: .... ١,٨٩٨,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أوكرانيا

تسهيل الصندوق الممدد: .... ١١,٦٠٨,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أداة التمويل السريع: .... ١,٠٠٥,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة





الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

٧,٢٧٥,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أرمينيا
اتفاق الاستعداد الائتماني: ١٢٨,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

مصر
تسهيل الصندوق الممدد: ٢,٣٥٠,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جورجيا
اتفاق الاستعداد الائتماني: ٢١٠,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

الأردن
زيادة الموارد المتاحة من خلال تسهيل الصندوق الممدد: ٧٥,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

المغرب
خط الائتمان المرن: ٣,٧٢٦,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

موريتانيا
التسهيل الائتماني الممدد: ٢١,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
تسهيل الصندوق الممدد: ٤٢,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

باكستان
زيادة الموارد المتاحة من خلال تسهيل الصندوق الممدد: ٧٢٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة



إفريقيا جنوب الصحراء

٣,٦٣١,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بنن
التسهيل الائتماني الممدد: ١٦١,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
تسهيل الصندوق الممدد: ٣٢٢,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بوركينا فاسو
التسهيل الائتماني السريع: ٦٠,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كابو فيردي
التسهيل الائتماني الممدد: ٤٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جمهورية إفريقيا الوسطى
التسهيل الائتماني الممدد: ١٤١,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غامبيا
زيادة الموارد المتاحة من خلال تسهيل الصندوق الممدد: ١٥,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غينيا
التسهيل الائتماني السريع: ٥٣,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غينيا بيساو
التسهيل الائتماني الممدد: ٢٨,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كينيا
زيادة الموارد المتاحة من خلال تسهيل الصندوق الممدد: ١٦٢,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

ملاوي
التسهيل الائتماني السريع: ٦٩,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

موزامبيق
التسهيل الائتماني الممدد: ٣٤٠,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

رواندا
تسهيل الصلابة والاستدامة: ٢٤٠,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

السنغال
زيادة الموارد المتاحة من خلال اتفاق الاستعداد الائتماني: ٨٦,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة الموارد المتاحة من خلال تسهيل الاستعداد الائتماني: ٤٣,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جنوب السودان
التسهيل الائتماني السريع: ٨٦,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تنزانيا
التسهيل الائتماني الممدد: ٧٩٥,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

زامبيا
التسهيل الائتماني الممدد: ٩٧٨,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة



نصف الكرة الغربي

٢٢,٦٥١,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بربادوس
تسهيل الصندوق الممدد: ٨٥,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
تسهيل الصلابة والاستدامة: ١٤١,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كوستاريكا
تسهيل الصلابة والاستدامة: ٥٥٤,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

شيلي
خط الائتمان المرن: ١٣,٩٥٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
خط السيولة قصيرة الأجل: ٢,٥٢٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

هايتي
التسهيل الائتماني السريع: ٨١,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جامايكا
خط الوقاية والسيولة: ٧٢٧,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
تسهيل الصلابة والاستدامة: ٥٧٤,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بيرو
خط الائتمان المرن: ٤,٠٠٣,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة





سري لانكا

الجدول ٢-١: الشروط المالية للحصول على الائتمان من حساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي

يعرض هذا الجدول أهم تسهيلات الإقراض غير الميسر. فقد ظلت اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممددة في ظل تسهيل الصندوق الممدد هي أداة الإقراض الأساسية للمؤسسة لمدة طويلة. وتكمل هذه الاتفاقات أداتا الصندوق لمنع وقوع الأزمات: خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة. وإضافة إلى ذلك، يقدم الصندوق الإقراض الطارئ بشروط غير مُيَسَّرة من خلال «أداة التمويل السريع». وأنشأ صندوق النقد الدولي كذلك خط السيولة قصيرة الأجل (SLL) في عام ٢٠٢٠ لتوفير الدعم للبلدان الأعضاء التي لديها سياسات وأساسيات اقتصادية قوية للغاية.

وفي إطار استجابة الصندوق لجائحة كوفيد-١٩ عقب بدايتها، وافق على زيادة مؤقتة في حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من موارد أداة التمويل السريع وحدود الاستفادة السنوية من حساب الموارد العامة بالصندوق، مما يترتب عليه تطبيق إطار الاستفادة الاستثنائية. وفي ديسمبر ٢٠٢١، وافق المجلس

التسهيل الائتماني (سنة اعتماده)[1]	الغرض	الشروط	الصرف المرحلي والمتابعة
اتفاق الاستعداد الائتماني (ABS) (١٩٥٢)	مساعدة قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ذات طابع قصير الأجل.	اعتماد سياسات توفر الثقة في إمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة	عمليات شراء على أساس ربع سنوي عموما شريطة الالتزام بمعايير الأداء وشروط أخرى
تسهيل الصندوق الممدد (EFF) (١٩٧٤) (ترتيبات ممددة)	مساعدة متوسطة الأجل (أطول أجلا من اتفاق الاستعداد الائتماني) لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات	اعتماد برنامج تصل مدته إلى أربع سنوات، ووضع جدول أعمال هيكلي وإعداد بيان سنوي مفصل بسياسات الاثني عشر شهرا القادمة	عمليات شراء رُبع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
خط الائتمان المرن (FCL) (٢٠٠٩)	أداة مرنة ضمن الشرائح الائتمانية لتلبية جميع احتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية، وإعطاء دفعة لثقة السوق أثناء فترة من ارتفاع المخاطر.	أساسيات اقتصادية كلية، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة، على أن تُستوفى هذه الشروط مسبقا	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق، شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد في حالة اتفاقات خط الائتمان المرن التي تمتد لعامين.
خط الوقاية والسيولة (PLL) (٢٠١١)	أداة ضمن الشرائح الائتمانية مصممة لتلبية جميع احتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية، وإعطاء دفعة لثقة السوق أثناء فترة من ارتفاع المخاطر.	سلامة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، رهنا بإجراء مراجعات نصف سنوية (بالنسبة للاتفاقات في ظل خط الوقاية والسيولة التي تتراوح مدتها بين عام وعامين)
خط السيولة قصيرة الأجل (SLL) (٢٠٢٠)	دعم السيولة في حالة الصدمات الخارجية المحتملة التي تسفر عن احتياجات متوسطة لتمويل ميزان المدفوعات	أساسيات اقتصادية كلية، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة، على أن تُستوفى هذه الشروط مسبقا	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق، ويمكن إعادتها من خلال إعادة الشراء، ولا توجد قيود على عدد الاتفاقات اللاحقة في ظل خط السيولة قصيرة الأجل ما دام البلد العضو لايزال مستوفيا لمعايير الأهلية.
أداة التمويل السريع (RFI) (٢٠١١)	مساعدة مالية سريعة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

[1] تموَّل القروض التي يقدمها الصندوق من خلال حساب الموارد العامة بصفة أساسية من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصَّص لكل بلد حصة معينة تمثل التزامه المالي. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته بحقوق السحب الخاصة أو بعملة بلد عضو آخر مقبولة لدى الصندوق ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويُصرف القرض الذي يقدمه الصندوق أو يُسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بعملات أجنبية من الصندوق بعملته المحلية. ويُسدد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية.

[2] يتقرر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة (١٠٠ نقطة أساس في الوقت الحالي). ويُطبَّق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة في حساب الموارد العامة خلال كل رُبع سنة مالية في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة غير متكرر بنسبة ٠٫٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في حساب الموارد العامة، بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويُطبق رسم التزام يُدفع مقدما (١٥ نقطة أساس على المبالغ الملتزم بها حتى ١١٥٪ من حصة العضوية، و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ١١٥٪ وحتى ٥٧٥٪ من حصة العضوية، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٥٧٥٪ من حصة العضوية) على المبلغ المتاح شراؤه في إطار الاتفاقات (في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني، وتسهيل الصندوق الممدد، وخط الوقاية

التنفيذي لصندوق النقد الدولي على مد العمل لمدة ١٨ شهرا (حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣) بالزيادات المؤقتة في حدود الاستفادة التراكمية في إطار نوافذ الكوارث الطبيعية المعتادة والكبيرة لأداة التمويل السريع، وسمح بعودة جميع حدود الاستفادة الأخرى التي تمت زيادتها بشكل مؤقت إلى مستوياتها فيما قبل الجائحة، وذلك اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢٢ حسب الإطار الزمني المقرر. وفي مارس ٢٠٢٣، رُفِعَت حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من حساب الموارد العامة لمدة ١٢ شهرا لتصل إلى ٢٠٠٪ و٦٠٠٪ من حصة العضوية، على التوالي.

ومن أجل تقديم دعم أفضل للبلدان الأعضاء في مواجهة التحديات الاقتصادية، بما فيها ارتفاع أسعار الطاقة وانعدام الأمن الغذائي من جراء الحرب الروسية في أوكرانيا، وافق صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٢٢ على عقد اتفاقات للاستفادة من نافذة مواجهة صدمة الغذاء في ظل أداتيه للتمويل الطارئ (أداة التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع). وسوف تكون نافذة مواجهة صدمة الغذاء مُتاحة لمدة ١٢ شهرا.

حدود الاستفادة من الموارد[1]	الرسوم[2]	الجدول الزمني للسداد (سنوات)	الأقساط
سنوية: ١٤٥٪ من حصة العضوية؛ بسبب عدم اليقين البالغ الذي يحيط بالاقتصاد العالمي، ورُفِعَ هذا الحد مؤقتا إلى ٢٠٠٪ من حصة العضوية حتى ٧ مارس ٢٠٢٤. تراكمية: ٤٣٥٪ من حصة العضوية؛ ورُفِعَ هذا الحد مؤقتا إلى ٦٠٠٪ من حصة العضوية حتى ٧ مارس ٢٠٢٤.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[3]	٣,٢٥–٥	ربع سنوي
سنوية: ١٤٥٪ من حصة العضوية؛ بسبب عدم اليقين البالغ الذي يحيط بالاقتصاد العالمي، ورُفِعَ هذا الحد مؤقتا إلى ٢٠٠٪ من حصة العضوية حتى ٧ مارس ٢٠٢٤. تراكمية: ٤٣٥٪ من حصة العضوية في الصندوق، بسبب عدم اليقين البالغ الذي يحيط بالاقتصاد العالمي، ورُفِعَ هذا الحد مؤقتا إلى ٦٠٠٪ من حصة العضوية حتى ٧ مارس ٢٠٢٤.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٥١ شهرا)[3]	٤,٥–١٠	نصف سنوية
لا يوجد حد مقرر سلفا	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[3]	٣,٢٥–٥	ربع سنوي
يُتاح ١٢٥٪ من حصة العضوية (٢٥٠٪ من حصة العضوية في الظروف الاستثنائية) لمدة ستة أشهر، ويُتاح ٢٥٠٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على عقد اتفاقات تتراوح مددها بين عام وعامين، ويصل المجموع إلى ٥٠٠٪ من حصة العضوية بعد ١٢ شهرا بشرط تحقيق تقدم مُرضٍ	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[3]	٣,٢٥–٥	ربع سنوي
حد أقصى ١٤٥٪ من حصة العضوية، والاستفادة المتجددة من الموارد لمدة تصل إلى ١٢ شهرا.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على الائتمان القائم الذي يتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية)، ولا يُحتسب الائتمان في ظل خط السيولة قصيرة الأجل ضمن الرسوم الإضافية حسب مدة السداد.	تُنفَّذ عملية (عمليات) إعادة الشراء في موعد أقصاه ١٢ شهرا من تاريخ الشراء، وتتيح عمليات إعادة الشراء الاستفادة من الموارد بحد أقصى المستوى الذي تمت الموافقة عليه	
سنوية: ٥٠٪ من حصة العضوية (٨٠٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة)، ارتفعت مؤقتا إلى ١٠٠٪ (١٣٠٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة) حتى نهاية ٢٠٢١ تراكمية: ١٠٠٪ من حصة العضوية (١٣٣,٣٣٪ في حالة الأزمات الطبيعية الكبيرة)؛ ورُفِعَت مؤقتا إلى ١٥٠٪ (١٨٣,٣٣٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة) حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣،[3] ورُفِعَت حدود الاستفادة التراكمية إلى ١٧٥٪ من حصة عضوية البلدان الأعضاء التي تقترض من خلال نافذة مواجهة صدمة الغذاء، ولكن حدود الاستفادة في ظل هذه النافذة تشكل مصدرا إضافيا بالكامل إلى جانب الحد السنوي	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[4]		ربع سنوية

والسيولة، وخط الائتمان المرن) والمحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنويا)؛ ويُرَد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات سحب لاحقا في إطار الاتفاق الائتماني المعني. وفيما يخص الاتفاقات في ظل خط السيولة قصيرة الأجل، يبلغ رسم الخدمة ٢١ نقطة أساس، كما يطبق رسم التزام غير قابل للرد بقيمة ٨ نقاط مئوية يُسدد عند الموافقة على عقد اتفاق في ظل خط السيولة قصيرة الأجل.

[3] في يونيو ٢٠٢١، رُفِعَت حدود الاستفادة السنوية والتراكمية في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة مؤقتا (حتى نهاية عام ٢٠٢١) إلى ١٣٠٪ من حصة العضوية و١٨٣,٣٣٪ من حصة العضوية، على الترتيب. وفي ديسمبر ٢٠٢١، سمح المجلس التنفيذي بعودة حدود الاستفادة السنوية إلى مستوياتها قبل الجائحة لكنه مد فترة الزيادات المؤقتة لحدود الاستفادة التراكمية من موارد أداة التمويل السريع لمدة ١٨ شهرا حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣.

[4] استُحدث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٠. وطُبق نظام جديد للرسوم الإضافية اعتبارا من ١ أغسطس ٢٠٠٩، وتم تحديثه في ١٧ فبراير ٢٠١٦، مع تعديل محدود بغير أثر رجعي للاتفاقات القائمة.

الجدول ٢–٢: تسهيلات الإقراض المُيَسَّر

يوفر الصندوق ثلاثة تسهيلات للإقراض المُيَسَّر للبلدان النامية منخفضة الدخل.

	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
الهدف	مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق مركز اقتصادي كلي مستقر وقابل للاستمرار والحفاظ عليه على النحو اللازم لتحقيق أداء قوي ودائم في مجال النمو والحد من الفقر.		
الغرض	معالجة مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات	تلبية احتياجات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات	التمويل لتلبية احتياجات عاجلة تتعلق بميزان المدفوعات
الأهلية	البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر		
الشرط	وجود مشكلة مطولة في ميزان المدفوعات؛ وجود احتياج فعلي إلى التمويل أثناء فترة الاتفاق، وإن لم يكن بالضرورة في وقت الموافقة على القرض أو صرفه	وجود احتياج محتمل (استخدام وقائي) أو فعلي في الأجل القصير لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات وقت الموافقة؛ ضرورة أن يكون هناك احتياج فعلي لكل مبلغ منصرف	وجود احتياج ملح لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات عندما يكون برنامج الشرائح الائتمانية الأعلى إما متعذرا أو غير ضروري[1]
استراتيجية النمو والحد من الفقر	ينبغي أن يكون البرنامج المدعم بموارد الصندوق متوائما مع أهداف البلد لتحقيق النمو والحد من الفقر وينبغي أن يهدف إلى دعم السياسات التي توفر ضمانات وقائية للإنفاق الاجتماعي وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية		
	تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر	يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر إذا كانت المدة الأصلية للاتفاق في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني تتجاوز عامين	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر
الشرطية	شريحة الائتمان الأعلى؛ مرونة فيما يتعلق بمسار ضبط أوضاع المالية العامة وتوقيته	شريحة الائتمان الأعلى؛ تهدف إلى تلبية احتياجات قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات في المدفوعات	لا توجد شرطية لاحقة: ويستخدم سجل الأداء من أجل تأهيل البلد لتكرار الاستخدام (عدا في إطار نافذة الصدمات الخارجية ونافذة الكوارث الطبيعية)
شروط التمويل[2]	سعر الفائدة: صفر حاليا فترات السداد: ٥,٥ – ١٠ سنوات	سعر الفائدة: صفر حاليا فترات السداد: ٤–٨ سنوات رسم إتاحة: ٠,١٥٪ على المبالغ المتاحة غير المسحوبة في إطار الاتفاق الوقائي	سعر الفائدة: صفر فترات السداد: ٥,٥ – ١٠ سنوات
شروط المزج مع التمويل من حساب الموارد العامة	على أساس نصيب الفرد من الدخل وإمكانية النفاذ إلى الأسواق؛ وترتبط الاستفادة بالتعرض لمخاطر الديون. بالنسبة للبلدان الأعضاء المفترض حصولها على تمويل مختلط، حيث يجري الخلط بين موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة بنسبة واحد إلى اثنين، على ألا تتجاوز الاستفادة من التمويل المُيَسَّر المعايير السارية (ويصرف الجزء المتبقي بالكامل من حساب الموارد العامة)		
إمكانية الاستخدام الوقائي	لا	نعم	لا
المدة وتكرار الاستخدام	من ثلاث إلى خمس سنوات، بحد أقصى خمس سنوات للفترة الكلية، يمكن استخدامه بصورة متكررة	يقتصر الاستخدام عادة على ثلاث سنوات من أي مدة تبلغ ست سنوات، ويتم تقييمه باستمرار، إلا أن هناك استثناءات لاتفاقات تسهيل الاستعداد الائتماني التي تعامل بوصفها وقائية	مبالغ منصرفة مباشرة: يمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيد بحدود الاستفادة والشروط الأخرى، والرفع المؤقت لحد الاستخدام المتكرر الذي يقتصر على مرتين خلال أي فترة تبلغ ١٢ شهرا حتى ٦ إبريل ٢٠٢١، وتم تمديده حتى نهاية عام ٢٠٢١
الاستخدام المتزامن	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد)	حساب الموارد العامة (اتفاق الاستعداد الائتماني) وأداة دعم السياسات	حساب الموارد العامة (أداة التمويل السريع)، الائتمان المقدم في إطار أداة التمويل السريع يحتسب ضمن حدود الاستفادة من موارد التسهيل الائتماني السريع

	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
سياسات الاستفادة من الموارد	تلبية لاحتياجات البلدان الأعضاء الكبيرة والملحة إلى التمويل بسبب جائحة كوفيد–١٩، عُدِّلَت مؤقتا حدود الاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر عدة مرات في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وفي ١٤ يوليو ٢٠٢١، رُفِعَت حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر إلى ١٤٥٪ و٤٣٥٪ من حصة العضوية، على الترتيب، لتَتوافق تماما مع حدود الاستفادة من حساب الموارد العامة. ورغم ذلك، ظل حد الاستفادة السنوية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ٢٤٥٪ من حصة العضوية حتى نهاية عام ٢٠٢١. وفي الوقت نفسه، وافق المجلس أيضا على معيار موحد للاستفادة يبلغ ١٤٥٪ من حصة العضوية لأي اتفاق في ظل التسهيل الائتماني الممدد مدته ثلاثة أعوام. واستمر الاتساق مع حساب الموارد العامة حتى ٦ مارس ٢٠٢٣، عندما رفع المجلس التنفيذي حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من حساب الموارد العام مؤقتا لمدة ١٢ شهرا. ومتى تحقق تقدم ملموس في تعبئة الموارد للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر نحو هدف المرحلة الأولى البالغ ٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة لموارد تمويل الدعم حسب المتفق عليه في ٢٠٢١ – مع بلوغ مجموع التعهدات ملياري وحدة حقوق سحب خاصة أو أكثر – سوف يُعاد النظر في حدود الاستفادة في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر من خلال عملية مراجعة مرحلية مخصصة الغرض.		
	المعايير والحدود الفرعية[3]		
	معيار الاستفادة هو ١٤٥٪ من حصة العضوية لكل اتفاق في ظل التسهيل الائتماني الممدد يغطي ثلاث سنوات	تمت تسوية معيار الاستفادة في اتفاق تسهيل الاستعداد الائتماني الذي تبلغ مدته ١٨ شهرا بمثيله في اتفاق التسهيل الائتماني الممدد لمدة ثلاث سنوات، والذي يختلف تناسبيّا من حيث المدة مع اتفاق تسهيل الاستعداد الائتماني، بحد أقصى المبلغ المسموح به في اتفاق تسهيل الاستعداد الائتماني الذي تبلغ مدته عامين (١٩٣,٣٣٪ من حصة العضوية)	لا يوجد أي معيار للاستفادة من التسهيل الائتماني السريع في ظل نافذة الصدمات الخارجية ونافذة الكوارث الطبيعية الكبيرة. حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من خلال نافذة مواجهة الصدمات الخارجية في ظل التسهيل الائتماني السريع تبلغ حاليا ٥٠٪ و١٥٠٪ من حصة العضوية، على التوالي، حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣. وارتفع حد الاستفادة التراكمية من الموارد إلى ١٧٥٪ من حصة البلدان الأعضاء التي تقترض من خلال نافذة مواجهة صدمة الغذاء، ولكن الاستفادة من الموارد التي تتيحها هذه النافذة تشكل بأكملها مصدرا إضافيا إلى جانب حد الاستفادة السنوي. وحدود الاستفادة السنوية والتراكمية من الموارد في ظل النافذة الاعتيادية التي يتيحها التسهيل الائتماني السريع تبلغ حاليا ٥٠٪ و١٠٠٪ من حصة العضوية، على التوالي، حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣، وهناك معيار متعارف عليه لحجم الاستفادة السنوية وحد أقصى لكل مرة تُصرف فيها الموارد وهو ٢٥٪ من الحصة. وتمثل الاستفادة من الموارد التي تتيحها نافذة مواجهة صدمة الغذاء بأكملها مصدرا إضافيا إلى جانب حد الاستفادة السنوية. وحد الاستفادة السنوية والتراكمية من الموارد من خلال نافذة التصدي للكوارث الطبيعية الكبيرة في ظل التسهيل الائتماني السريع يبلغ حاليا ٨٠٪ و١٨٣,٣٣٪ من حصة العضوية، على التوالي، حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣. وتمثل الاستفادة من الموارد التي تتيحها نافذة مواجهة صدمة الغذاء بأكملها مصدرا إضافيا إلى جانب حد الاستفادة السنوية. وتحُتسب عمليات الشراء المنفذة في إطار أداة التمويل السريع بعد ١ يوليو ٢٠١٥ ضمن الحدود السنوية والتراكمية المطبقة في ظل التسهيل الائتماني السريع.

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

[1] الشرطية المعيارية لشرائح الائتمان الأعلى هي مجموعة من الشروط المتصلة بالبرنامج تهدف إلى ضمان استخدام موارد صندوق النقد الدولي في دعم أهداف البرنامج، مع وجود ضمانات كافية لموارد الصندوق.

[2] يُجري صندوق النقد الدولي مراجعة لأسعار الفائدة على جميع التسهيلات التمويلية الميسرة كل عامين. وفي آخر مراجعة، بتاريخ ٤ يوليو ٢٠٢١، قرر المجلس التنفيذي إبقاء أسعار الفائدة الصفرية على القروض من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (التسهيل الائتماني الممدد وتسهيل الاستعداد الائتماني والتسهيل الائتماني السريع)، اتساقا مع القواعد المقررة لتحديد هذه الأسعار.

[3] توفر المستويات المتعارف عليها إرشادات بشأن ما يشكل مستوى مناسبا للاستفادة من التسهيلات في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ولكن لا ينبغي أن تُفَسَّر تفسيرا خاطئا باعتبارها حدودا للاستفادة أو مستحقات. وجُمِعَ معيارا الاستفادة المنخفض والمرتفع اللذان كانا مطبقين في السابق ضمن معيار واحد، بصرف النظر عن مستوى الائتمان القائم للصندوق.

الجدول ٢–٣: تسهيل الصلابة والاستدامة

الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، وهو الركيزة الثالثة للإقراض من الصندوق، يكمل حساب الموارد العامة والصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بتقديم تمويل أطول أجلا بتكلفة معقولة إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر، وكذلك الدول الصغيرة، التي تواجه تحديات هيكلية أطول أجلا تفرض مخاطر على استقرار ميزان المدفوعات المرتقب.

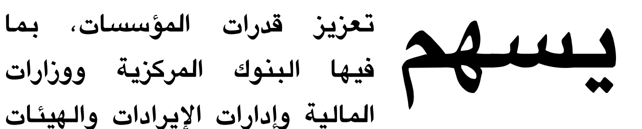
الهدف	تعزيز الصلابة والاستدامة الاقتصادية للبلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر، والدول الصغيرة
الغرض	دعم إصلاح السياسات بما يحدّ من المخاطر المؤثرة على الاقتصاد الكلي التي تقترن بتحديات هيكلية محددة على المدى الطويل
الأهلية	البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وجميع الدول الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن ١,٥ مليون نسمة، ويقل نصيب الفرد فيها من إجمالي الدخل القومي عن ٢٥ ضعف الحد التشغيلي المؤهِل للحصول على مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية في ٢٠٢١، وجميع البلدان متوسطة الدخل التي يقل نصيب الفرد فيها من إجمالي الدخل القومي عن ١٠ أضعاف الحد التشغيلي المؤهِل للحصول على مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية في ٢٠٢١.
الشرط	مجموعة من تدابير السياسات عالية الجودة تتسق مع غرض الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، وتنفيذ برنامج تمويلي أو غير تمويلي مواز يقوم على سياسات مستوفية لمعايير شريحة الائتمان العليا، على أن يكون البلد قادرا على تحمل ديونه ويتمتع بقدرة كافية على السداد لصندوق النقد الدولي.
الشرطية	تدابير للإصلاح تهدف إلى التصدي للتحديات الهيكلية الأطول أجلا المؤهِلة للاستفادة من الموارد — وهو شرط منفصل عادة عن البرنامج الموازي المستوفي لمعايير شريحة الائتمان العليا. ومن المتوقع التنسيق عن كثب مع البنك الدولي وغيره من بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الدولية ذات الصلة، للاستفادة من الخبرات المقارنة والمعرفة المؤسسية.
سياسات الاستفادة من الموارد	الاستفادة مشروطة بقوة الإصلاحات، واستدامة القدرة على تحمل الدين، والقدرة على السداد للصندوق، على ألا تتجاوز الاستفادة ١٥٠٪ من حصة العضوية أو مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أيهما أقل. نقطة البداية لتحديد استخدام الموارد هي معيار استفادة بنسبة ٧٥٪ من حصة العضوية.
شروط التمويل	سعر فائدة متعدد المستويات: بلدان المجموعة ألف: سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة + ٥٥ نقطة أساس، وبلدان المجموعة باء: سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة + ٧٥ نقطة أساس ورسوم خدمة غير متكررة بواقع ٢٥ نقطة أساس، وبلدان المجموعة جيم: سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة + ٩٥ نقطة أساس ورسوم خدمة غير متكررة بواقع ٥٠ نقطة أساس. فترات السداد: ١٠,٥ – ٢٠ عاما
إمكانية الاستخدام الوقائي	لا
المدة وتكرار الاستخدام	من المتوقع بوجه عام أن يتزامن اتفاق الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة مع برنامج جديد من برامج الشرائح الائتمانية العليا (في حالة طلب الاثنين معا)، أو مع المدة المتبقية من برنامج قائم من برامج الشرائح الائتمانية العليا (في حالة طلب الاستفادة من موارد تسهيل الصلابة والاستدامة أثناء مراجعة برنامج الشرائح الائتمانية العليا). ويبلغ الحد الأدنى للمدة ١٨ شهرا (و١٢ شهرا بالنسبة لاتفاقات الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة التي تمت الموافقة عليها خلال الأشهر الستة الأولى من بدء تشغيل الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، والتي انقضت حاليا)، وذلك لإتاحة الوقت الكافي لتنفيذ تدابير الإصلاح اللازمة فيما يخص تسهيل الصلابة والاستدامة، بما في ذلك أي مساعدة فنية لازمة. ويمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيّد بحدود الاستفادة من الموارد.[1]
الاستخدام المتزامن	يلزم تنفيذ برنامج مواز مستوف لمعايير الشرائح الائتمانية العليا.

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: للتأهل للحصول على قرض في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة، يتعين على البلد العضو: (١) اتخاذ مجموعة من تدابير السياسات عالية الجودة تتسق مع غرض الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، و(٢) تنفيذ برنامج تمويلي أو غير تمويلي مواز يقوم على سياسات مستوفية لمعايير شريحة الائتمان العليا، و(٣) أن يكون قادرا على تحمل ديونه ويتمتع بقدرة كافية على السداد لصندوق النقد الدولي.

[1] وافق المجلس التنفيذي في ١٨ مايو ٢٠٢٣ على وضع حد أقصى لأسعار الفائدة بالنسبة للبلدان الأقل دخلا التي تقترض من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة.

تنمية القدرات



يسهم تعزيز قدرات المؤسسات، بما فيها البنوك المركزية ووزارات المالية وإدارات الإيرادات والهيئات الإحصائية وأجهزة الرقابة على القطاع المالي، في زيادة فعالية السياسات وجعل الاقتصاد أكثر استقرارا وشمولا للجميع. ويعمل صندوق النقد الدولي مع البلدان الأعضاء لتطوير سياساتها الاقتصادية، وتقوية تلك المؤسسات من خلال تقديم المساعدة الفنية والبرامج التدريبية المصممة خصيصا حسب الطلب، مع التركيز على القضايا ذات الأهمية لنمو الاقتصاد واستقراره.

ويقدم الصندوق مساعدات في مجال تنمية القدرات، وتتضمن المساعدة الفنية العملية والتدريب، ومجموعة من الأدوات التشخيصية والمطبوعات، وفرص التَعَلُّم من النظراء، لتمكين البلدان من بناء مؤسسات مستدامة تتمتع بالصلابة. وتمثل هذه الجهود مساهمة مهمة في تقدم البلدان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

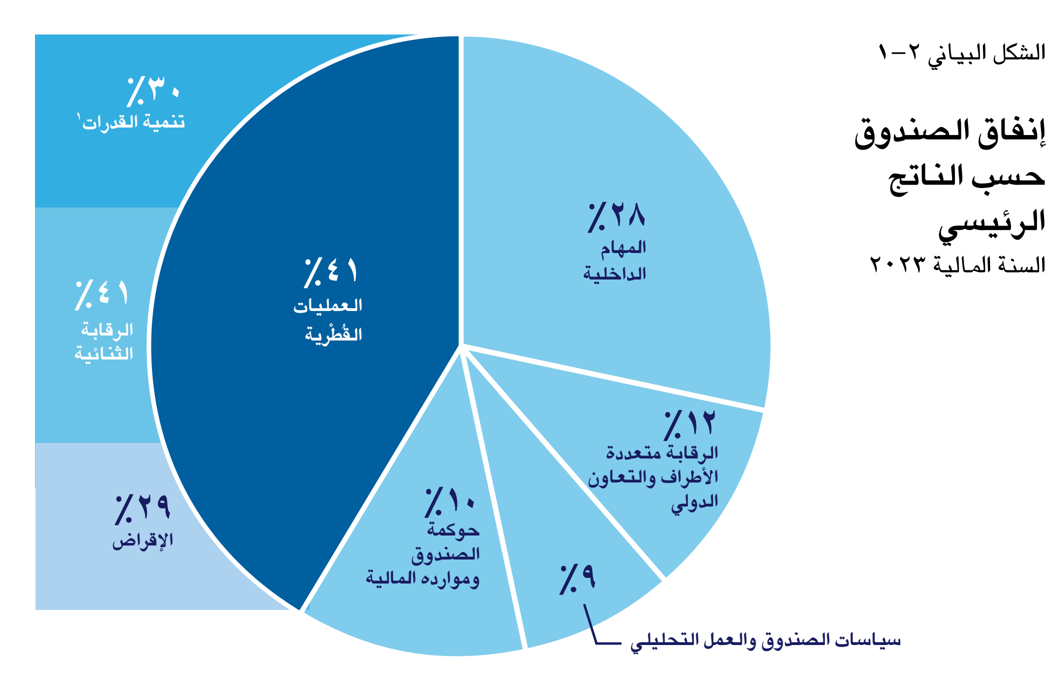
وتركز أنشطة تنمية القدرات على مجالات خبرات الصندوق الأساسية، مثل الموارد العامة، واستقرار القطاع المالي، وعمليات البنوك المركزية، والأطر الاقتصادية الكلية، والإحصاءات الاقتصادية، وهو ما يساعد البلدان على تصميم سياسات اقتصادية كلية أفضل، وتعبئة الإيرادات، وتحديد أولويات الإنفاق العام وإدارته، وجمع بيانات أفضل، وتعزيز الرقابة المصرفية، وكذلك معالجة قضايا شاملة، مثل عدم المساواة في الدخل وبين الجنسين، والفساد، وتغير المناخ، والتحول الرقمي. ويتمتع الصندوق بمكانة فريدة تؤهله لتقديم الدعم لبلدانه الأعضاء في هذه المجالات في ظل نطاق عمله العالمي، وتجاربه المؤسسية، وخبراته العالمية

السنغال

الشكل البياني ٢–١

إنفاق الصندوق حسب الناتج الرئيسي

السنة المالية ٢٠٢٣



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستثنى البنود المتنوعة الثانوية والسفر.

١ تدريب مباشر فحسب. وتُستبعد منه أنشطة تنمية القدرات المتعلقة بالسياسات والتحليل وغيرها من مجالات مخرجاته.

المتميزة. وتستفيد جميع البلدان الأعضاء بالصندوق مما يقدمه من مساعدات لتنمية القدرات، مع إيلاء الأولوية لدعم البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

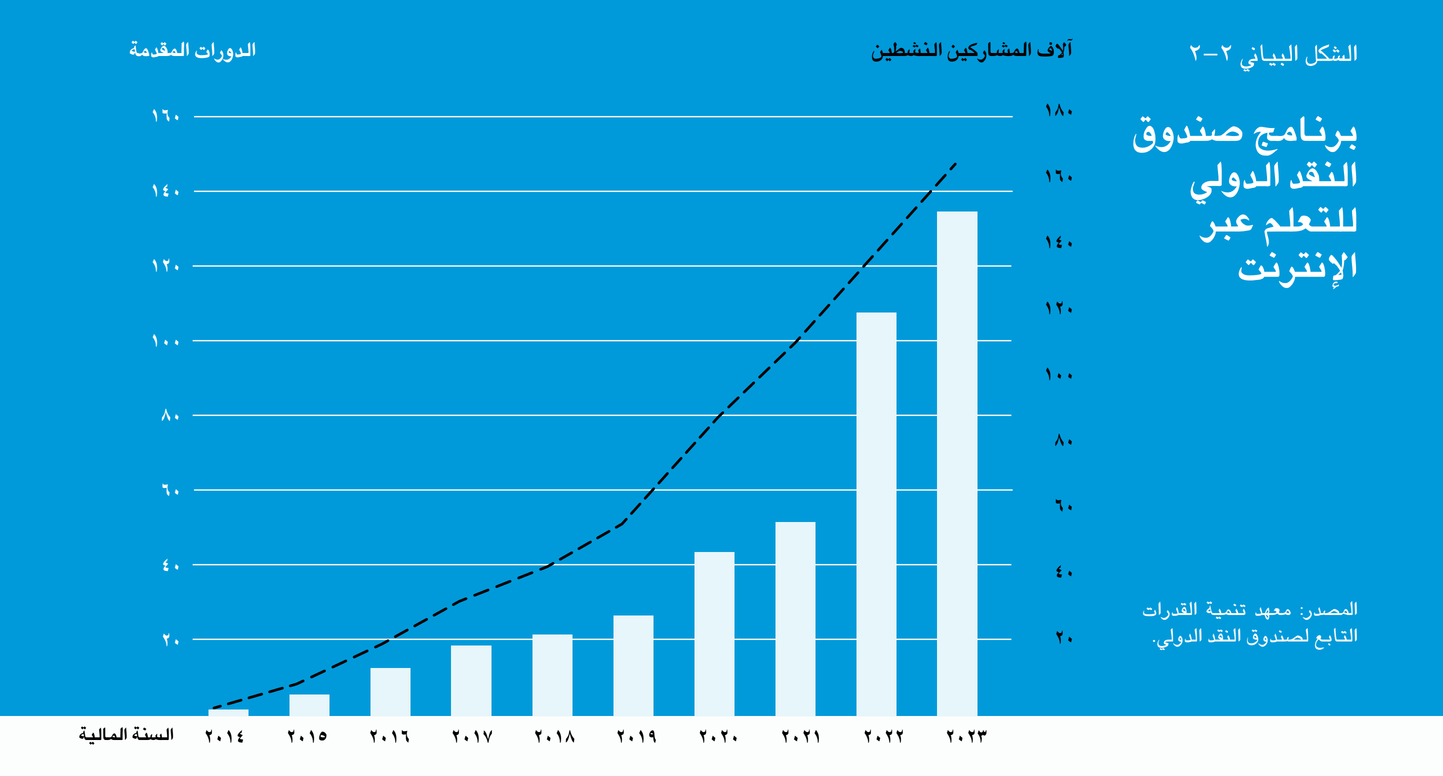
وبناء على طلب سلطات البلد المعنيّ، يقوم أعضاء الفرق القُطرية والخبراء الفنيون من صندوق النقد الدولي بوضع خطة عمل متكاملة وتنفيذها حسب احتياجات البلدان وقدراتها الاستيعابية. ويعمل الصندوق مع البلدان الأعضاء من خلال شبكة عالمية تضم ١٧ مركزا إقليميّا لتنمية القدرات، وعن طريق تكليف مستشارين مقيمين في مهمات طويلة الأجل داخل البلدان المعنية، وإيفاد بعثات من موظفيه وخبرائه في زيارات قصيرة الأجل (بالتواجد الشخصي أو من بُعد أو مزيج من كليهما — أي من خلال زيارات «هجين»)، والتدريب في الفصول الدراسية، والدورات التدريبية المجانية عبر شبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، توفر مجموعة من المطبوعات معلومات فنية وتحليلات قُطْرية يمكن أن تستفيد منها سلطات البلد المعنيّ.

وكذلك ساعد الصندوق البلدان الأعضاء على تعزيز جهودها في مجال جمع البيانات الاقتصادية ونشرها لتحسين قدرتها على صنع القرارات الاقتصادية وزيادة الشفافية. وإضافة إلى ذلك، يعكف الصندوق حاليا على تحديث معايير الإحصاءات الدولية لكي تدخل فيها جوانب التقدم في التحول الرقمي والعولمة، وكذلك المساعدة على إيجاد حلول مبتكرة لمواجهة التحديات عل صعيد السياسات — مثل استخدام التكنولوجيا الرقمية في تحديد المساعدات النقدية وتقديمها للأسر الضعيفة، وحماية الإنفاق في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وتقليص الفجوات الجنسانية، وتتبع فئات نفقات محددة مثل الإنفاق على العمل المُناخي، والاستمرار في مساعدة البلدان في الاستعداد لمواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ.

ويواصل الصندوق زيادة عدد دوراته التدريبية المتاحة مجانا عبر الإنترنت، والتي شارك فيها أكثر من ١٦٠ ألف دارس نشط على أساس تراكمي منذ بدء البرنامج في عام ٢٠١٣، مقارنة بنحو ٦٠ ألفا في نهاية ٢٠١٩.

ويُمَوِّل شركاء الصندوق في التنمية أكثر من نصف عمل الصندوق في مجال تنمية القدرات. ويسعى الصندوق بالتعاون مع شركائه جاهدا لمساعدة البلدان الأعضاء على المضي قُدما من أجل بناء مستقبل أفضل، والعمل لكي يكون المستقبل أكثر خُضرة وذكاء وعدالة.

ويراجع الصندوق استراتيجيته لتنمية القدرات بانتظام للمساعدة على تحقيق أقصى حد من تأثير أنشطته في هذا المجال على قدرة البلدان على إدارة الاقتصاد الكلي بفعالية وزيادة صلابتها المؤسسية. اختُتِمَت آخر مراجعة في عام ٢٠١٨. وناقش المجلس التنفيذي في ٥ ديسمبر ٢٠٢٢ مذكرة تصور لمراجعة ٢٠٢٣ بشأن استراتيجية الصندوق لتنمية القدرات. وتحدد المذكرة أربعة موضوعات سوف تدور حولها مراجعة استراتيجية تنمية القدرات ٢٠٢٣: (١) تعزيز الإطار الاستراتيجي والمتعلق بتحديد الأولويات، و(٢) ضمان تماشي حجم نشاط تنمية القدرات وتكوينه وتمويله مع الإطار المقترح، و(٣) تحديث أنشطة تنمية القدرات، و(٤) تقييم فعالية أنشطة تنمية القدرات وتأثيرها. ومن المقرر أن تجُرى مراجعة ٢٠٢٣ في نهاية السنة المالية ٢٠٢٤.



أصبح برنامج التَعَلُّم عبر الإنترنت الذي يقدمه صندوق النقد الدولي وسيلة متزايدة الأهمية لتنمية القدرات نتيجة للطلب الكبير من البلدان الأعضاء.

واتسع البرنامج بشكل كبير على مدار العام الماضي. وشهدت الدورات الدراسية عبر شبكة الإنترنت زيادة مستمرة في معدلات المشاركة، فوصل إجمالي عدد الدارسين حاليا من مختلف أنحاء العالم إلى ما يزيد على ١٦٠ ألفا على أساس تراكمي (راجع الشكل البياني ٢-٢). وتقدم قناة التَعَلُّم التي أطلقها معهد الصندوق فيديوهات التعلُّم المصغر في مختلف مجالات خبرة الصندوق وتجاوز عدد المشاركين الدائمين فيها ١٣٥٠٠ مشارك وحققت أكثر من ١,٢ مليون مشاهدة.

ويواصل الصندوق العمل على إثراء المنهج التعليمي في المجالات الرئيسية ذات الاهتمام العالمي بتوفير دورات تدريبية يتجاوز عددها ٨٥ دورة تدريبية للمسؤولين الحكوميين والجمهور العام وإتاحتها على منصة edX المفتوحة للتعلم عبر الإنترنت. وأُضيفت دورات تدريبية نموذجية جديدة إلى سلسلة «التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات» (VITARA-HRM, VITARA-CRM) وسلسلة «تغير المُناخ من منظور الاقتصاد الكلي» (MCCx-MS, MCCx-TNZ, MCCx-EA, MCCx-CRFS, MCCx-GPF). وتُتاح الآن كذلك دورات تدريبية جديدة عن الإحصاءات الاقتصادية الكلية (EDSx, QNAx). وعلاوة على ذلك، يقدم البرنامج ٣٤ دورة تدريبية بلغات أخرى إضافة إلى الإنجليزية، ومنها الدورة الأولى باللغة البرتغالية، وبالتالي أصبحت المعرفة التي يتيحها الصندوق متوافرة بست لغات مختلفة.

وكثيرا ما يُستخدم التدريب عبر شبكة الإنترنت في الإعداد للتدريب في الفصول الدراسية والمساعدة الفنية أو بالتزامن معهما، وهو ما يجعل الطريقة المختلطة في تقديمها (الجمع بين التَعَلُّم غير المتزامن عبر الإنترنت والجلسات الافتراضية المصممة خصيصا والتفاعلية) أسلوبا واعدا لتنمية القدرات. ونُظِّمَ أكثر من اثني عشر نشاطا مختلطا يجمع بين التدريب وتقديم المساعدة الفنية منذ بداية عام ٢٠٢٢، بما فيه دورات بلغات مختلفة (الفرنسية والروسية)، ويجري العمل حاليا على الإعداد لتقديم العديد غيرها. وأصبح الكثيرون يرون في الوقت الحالي أن التعلم المختلط سيمهد الطريق نحو نموذج جديد لأنشطة تنمية القدرات، كما أن معهد تنمية القدرات لا يزال في طليعة هذه الابتكارات.

وجميع الدورات التدريبية على منصة *edX* متاحة مجانا في أي وقت وفي أي مكان، مما يجعل البرنامج سلعة عامة عالمية تهدف إلى دعم المعرفة والمهارات من أجل اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولا.

المغرب

تنمية القدرات في أرقام

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٣

٣٣٧ مليون دولار

للمشورة الفنية العملية، والتدريب في مجال السياسات، والتعلم بين النظراء

٥١٠

دورات تدريبية قُدِّمَت

١٩,٨١٧

مسؤولا تلقوا تدريبا



٧

لغات للتدريب

دولتان

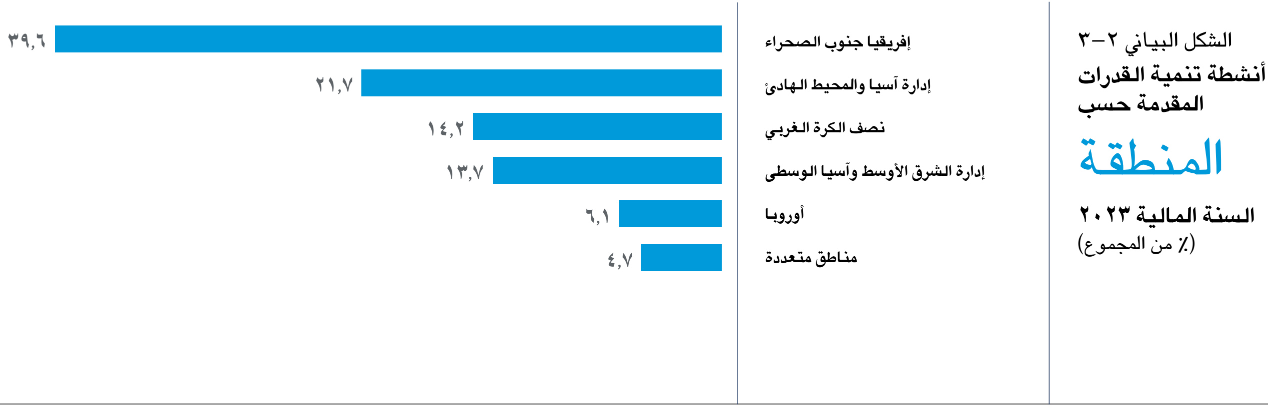
هشتان بين أعلى ١٠ بلدان تلقت مساعدة فنية

٢,٢٧٣

زيارة لتنمية القدرات ضمت ١٦٩٤ خبيرا

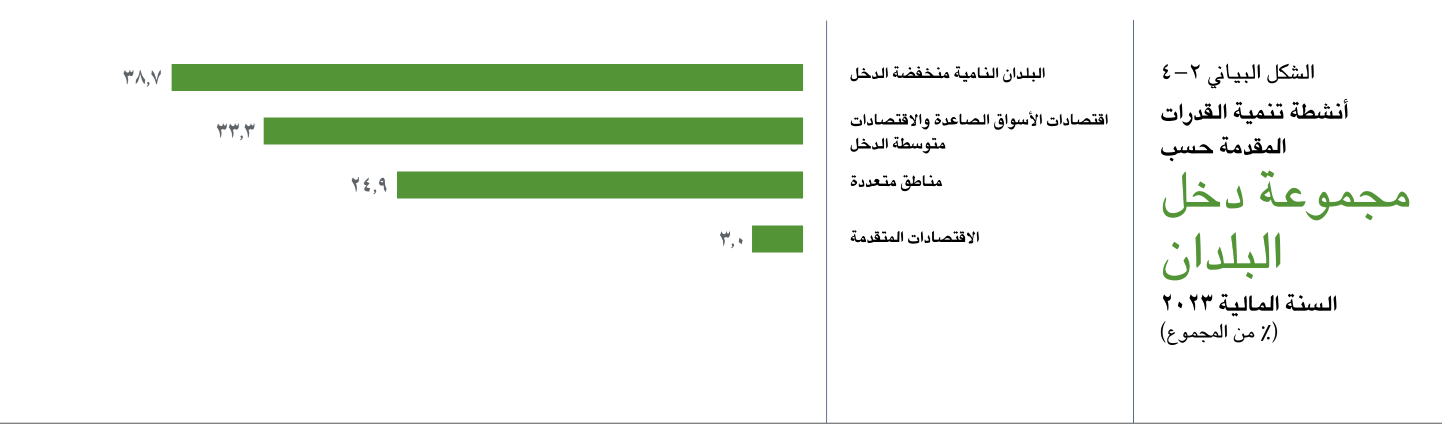


الشكل البياني ٢–٣
أنشطة تنمية القدرات المقدمة حسب
المنطقة
السنة المالية ٢٠٢٣
(٪ من المجموع)



المصادر: صندوق النقد الدولي، برنامج تنظيم وإدارة تنمية القدرات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

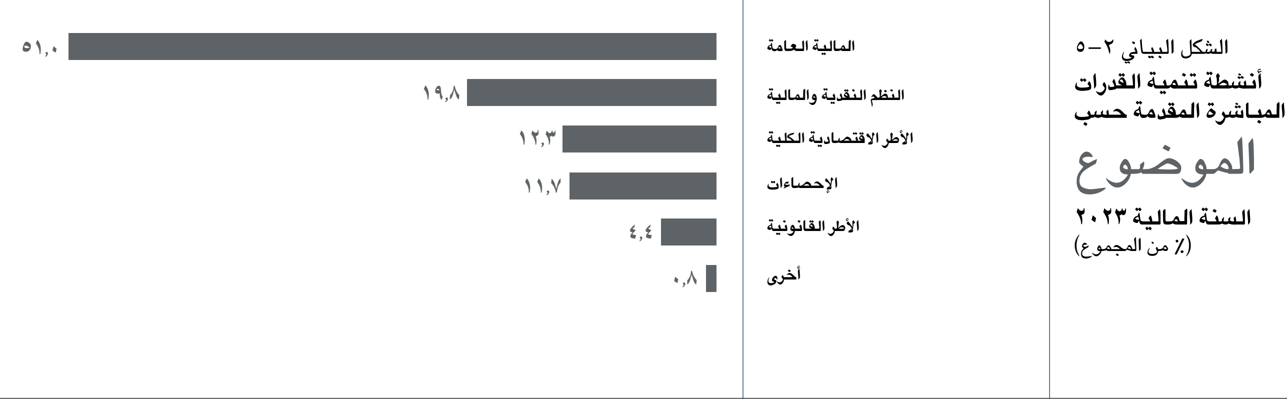
الشكل البياني ٢–٤
أنشطة تنمية القدرات المقدمة حسب
مجموعة دخل البلدان
السنة المالية ٢٠٢٣
(٪ من المجموع)



المصادر: برنامج تنظيم وإدارة تنمية القدرات (CDMAP)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُصنَّف الاقتصادات المتقدمة حسب ما ورد في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، وتُعرَّف البلدان النامية منخفضة الدخل حسب تعريف صندوق النقد الدولي. وتتضمن اقتصادات الأسواق الصاعدة ومتوسطة الدخل تلك الاقتصادات غير المصنفة ضمن الاقتصادات المتقدمة أو البلدان النامية منخفضة الدخل.

الشكل البياني ٢–٥
أنشطة تنمية القدرات المباشرة المقدمة حسب
الموضوع
السنة المالية ٢٠٢٣
(٪ من المجموع)

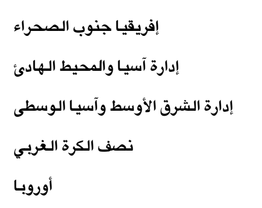


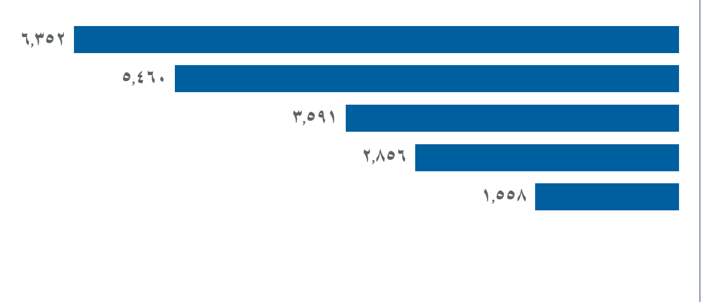
المصادر: برنامج تنظيم وإدارة تنمية القدرات (CDMAP)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-٦

التدريب

المشاركة في التدريب حسب المناطق الأصلية للمشاركين
السنة المالية ٢٠٢٣
(عدد المشاركين)





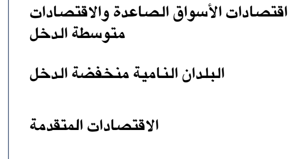
المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يندرج معظم التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج التدريب التابع لمعهد تنمية القدرات، والذي يتضمن التدريب الذي ينسقه المعهد ويقدمه بالتعاون مع إدارات أخرى في المقر الرئيسي للصندوق، ومراكز تنمية القدرات التابعة للصندوق في مختلف أنحاء العالم، والبرامج المعدة خصيصا للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك دورات الصندوق عبر شبكة الإنترنت التي يستكملها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الإدارات المختصة في الصندوق دورات تدريبية خارج نطاق برنامج التدريب التابع لمعهد تنمية القدرات.

الشكل البياني ٢-٧

التدريب

المشاركة حسب مجموعة الدخل
السنة المالية ٢٠٢٣
(عدد المشاركين)





المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يندرج معظم التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج التدريب التابع لمعهد تنمية القدرات، والذي يتضمن التدريب الذي ينسقه المعهد ويقدمه بالتعاون مع غيره من إدارات أخرى في المقر الرئيسي للصندوق، ومراكز تنمية القدرات الإقليمية التابعة للصندوق في مختلف أنحاء العالم، والبرامج المعدة خصيصا للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك دورات الصندوق عبر شبكة الإنترنت التي يستكملها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الإدارات المختصة في الصندوق دورات تدريبية خارج نطاق برنامج التدريب التابع لمعهد تنمية القدرات. وللاطلاع على تعاريف مجموعات البلدان المقسمة على أساس الدخل، راجع الملحوظة أسفل الشكل البياني ٢-٤.

أكبر عشرة شركاء لصندوق النقد الدولي في تنمية القدرات

(السنوات المالية ٢٠٢١-٢٠٢٣، حسب متوسط مجموع الاتفاقيات الموقعة بالدولارات الأمريكية)

١- اليابان
٢- سويسرا
٣- المفوضية الأوروبية
٤- ألمانيا
٥- الكويت
٦- كوريا
٧- فرنسا
٨- كازاخستان
٩- هولندا
١٠- النمسا

ملحوظة: متضمنا الدعم المباشر من البلدان المضيفة للمراكز الإقليمية لتنمية القدرات.

أكبر عشرة بلدان تلقت مساعدة من الصندوق في مجال تنمية القدرات

(السنة المالية ٢٠٢٣، حسب مجموع المصروفات بالدولارات الأمريكية)

١- كمبوديا
٢- سيراليون
٣- غامبيا
٤- جمهورية أوزبكستان
٥- سري لانكا
٦- جمهورية موزامبيق
٧- فييت نام
٨- منغوليا
٩- جمهورية الكونغو الديمقراطية
١٠- غينيا

المصادر: برنامج تنظيم وإدارة تنمية القدرات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أكبر عشرة بلدان تلقت مساعدة في مجال للتدريب

(السنة المالية ٢٠٢٣، أسابيع المشاركة)

١- الهند
٢- كينيا
٣- الصين
٤- زمبابوي
٥- بنغلاديش
٦- إندونيسيا
٧- كمبوديا
٨- الكاميرون
٩- الفلبين
١٠- غانا

المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٢–٤: الصناديق المواضيعية والقُطرية لأنشطة الصندوق لتنمية القدرات

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٣

الاسم	الشركاء
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	كندا وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا وقطر والمملكة العربية السعودية وسويسرا
مبادرة تنمية القدرات في مواجهة أزمة كوفيد-١٩	بلجيكا وكندا والصين وألمانيا واليابان وكوريا وسنغافورة وإسبانيا وسويسرا
البيانات لدعم القرارات (D4D)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وسويسرا
برنامج تسهيلات إدارة الديون (DMF III) (بالاشتراك مع البنك الدولي)	بنك التنمية الإفريقي والنمسا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة
صندوق استقرار القطاع المالي (FSSF)	الصين وبنك الاستثمار الأوروبي وألمانيا وإيطاليا ولكسمبرغ والمملكة العربية السعودية والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة
الصندوق الاستئماني المواضيعي المعني بإدارة الموارد الطبيعية (MNRW)	أستراليا والاتحاد الأوروبي وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة
الصندوق المواضيعي لتعبئة الإيرادات (RMTF)	أستراليا وبلجيكا والدانمرك والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة
الصندوق القُطْري لصالح الصومال	كندا والاتحاد الأوروبي وإيطاليا والمملكة المتحدة.
أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية (TADAT)	فرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة

الجدول ٢–٥: مراكز الصندوق الإقليمية لتنمية القدرات

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٣

الاسم	الشركاء	البلدان الأعضاء
معهد التدريب لصالح إفريقيا (ATI)	الصين وبنك الاستثمار الأوروبي وألمانيا وموريشيوس (البلد المضيف)	٤٥ بلدا في إفريقيا جنوب الصحراء مؤهلة للحصول على التدريب من المعهد
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا (AFC)	بلجيكا والصين وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي وفرنسا وغابون (البلد المضيف) وألمانيا وهولندا وسويسرا	بوروندي والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وغابون وسان تومي وبرينسيبي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا (AFE)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وهولندا والنرويج وسويسرا وتنزانيا (البلد المضيف) والمملكة المتحدة	إريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا (AFS)	أستراليا والصين وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي وألمانيا وموريشيوس (البلد المضيف) وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة	أنغولا وبوتسوانا وجزر القُمُر وإسواتيني وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب إفريقيا وزامبيا وزمبابوي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا (AFW)	بلجيكا والصين وكوت ديفوار (البلد المضيف) وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وسويسرا	بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتوغو
مركز المساعدة الفنية الإقليمي الثاني لمنطقة غرب إفريقيا (AFW2)	الصين وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي وألمانيا وغانا (البلد المضيف) وسويسرا والمملكة المتحدة	كابو فيردي وغامبيا وليبريا ونيجيريا وسيراليون
مكتب تنمية القدرات في تايلند (CDOT)	اليابان وتايلند (البلد المضيف)	البلدان المستفيدة الأساسية: كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفييت نام. والمشروعات المختارة الواقعة في نطاق مكتب تنمية القدرات في تايلند تغطي كذلك بلدانا أخرى في جنوب شرق آسيا وفي منطقة جزر المحيط الهادئ.

الاسم	الشركاء	البلدان الأعضاء
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي (CARTAC)	بربادوس (البلد المضيف) وكندا وبنك التنمية الكاريبي والبنك المركزي لدول شرق الكاريبي والاتحاد الأوروبي والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة	أنغيلا، وأنتيغوا وبربودا، وأروبا وجزر البهاما وبربادوس وبليز وبرمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر كوراساو ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهايتي وجامايكا ومونتسيرات وسانت مارتن، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وغرينادين، وسورينام، وترينيداد وتوباغو، وجزر تركس وكايكوس
المركز الإقليمي لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا (CCAMTAC)	بنك التنمية الآسيوي والصين وكازاختسان (البلد المضيف) وكوريا وبولندا وروسيا وسويسرا.	أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان ومنغوليا وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية (CAPTAC-DR)	مصرف التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى وكولومبيا والاتحاد الأوروبي وغواتيمالا (البلد المضيف) ولكسمبرغ والمكسيك والنرويج وإسبانيا	كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما
مركز تنمية القدرات المشترك بين صندوق النقد الدولي والصين (CICDC)	الصين (البلد المضيف)	الصين ومجموعة من البلدان المؤهلة للاستفادة من تدريب المركز
معهد فيينا المشترك (JVI)	النمسا (البلد العضو الرئيسي والمضيف) وشركاء/مانحون دوليون	٣١ بلدا (منها ٣٠ بلدا في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية، والقوقاز وآسيا الوسطى، فضلا على إيران) مؤهلا للاستفادة من تدريب المعهد
مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)	الكويت (البلد المضيف)	البلدان أعضاء جامعة الدول العربية مؤهلة للاستفادة من تدريب المركز
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC)	الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وهولندا وسويسرا	أفغانستان والجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس والضفة الغربية وغزة واليمن
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ (PFTAC)	بنك التنمية الآسيوي وأستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي وفيجي (البلد المضيف) وكوريا ونيوزيلندا والولايات المتحدة	جزر كوك وفيجي وكيريباتي وجزر مارشال وميكرونيزيا وناورو ونيوي وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وتيمور ليشتي وتوكلو وتونغا وتوفالو وفانواتو
معهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة (STI)	اليابان وسنغافورة (البلد المضيف)	٣٧ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مؤهلة للاستفادة من تدريب المعهد
مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC)	أستراليا والاتحاد الأوروبي والهند (البلد المضيف) وكوريا والمملكة المتحدة	بنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وسري لانكا

المصدر: معهد تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يقدم صندوق النقد الدولي كذلك دورات تدريبية من خلال برامج التدريب الإقليمية.



اليابان



الاحتفال بمرور ٢٥ عاما على إنشاء المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

صادف عام ٢٠٢٢ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (OAP) في طوكيو. ومنذ تأسيسه في ديسمبر ١٩٩٧، يمارس هذا المكتب عمله باعتباره واجهة الصندوق في المنطقة، كما يواصل دعم التعاون الإقليمي من خلال الحوار بشأن السياسات وتنمية القدرات وأنشطة التواصل لتحقيق النمو المستدام في هذه المنطقة الغنية والمتنوعة.

وفي عام ٢٠٢٢، نظم المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ فعاليتين احتفالا بهذه اللحظة الفارقة المهمة. في يوليو، أطلقت السيدة كريستالينا غورغييفا، مدير عام الصندوق، وشونيتشي سوزوكي، وزير مالية اليابان، جلسة نقاش رفيعة المستوى حول أولويات السياسات الاقتصادية والتعاون الدولي لإمعان النظر في الدروس المستفادة من الخمسة والعشرين عاما الماضية من التنمية الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وناقش صناع السياسات رفيعو المستوى الحاليون والسابقون الحالة الراهنة والآفاق المتوقعة للاقتصاد الإقليمي واستعرضوا أولويات السياسات لجعل الاقتصاد الإقليمي أكثر صلابة واستدامة.

واستضاف المكتب كذلك فعالية احتفالية في نوفمبر حضرها أربعة ضيوف شرف: كينجي أوكامورا نائب مدير عام الصندوق، وتارو آسو رئيس وزراء اليابان الأسبق، وشونيتشي سوزوكي وزير مالية اليابان، وهاروهيكو كورودا محافظ بنك اليابان. وحضر هذه الفعالية كذلك أكثر من ٢٠٠ ضيف من مختلف القطاعات، بما فيها الوزارات والمكاتب ذات الصلة والدوائر الأكاديمية ومستودعات الفكر والباحثون من برنامج اليابان وصندوق النقد الدولي للمنح الدراسية المخصصة لآسيا الذي يديره المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للذكرى السنوية.

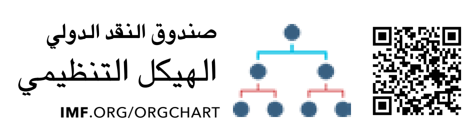


الجزء الثالث

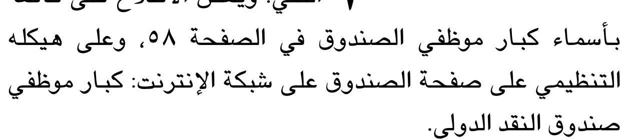
من نحن



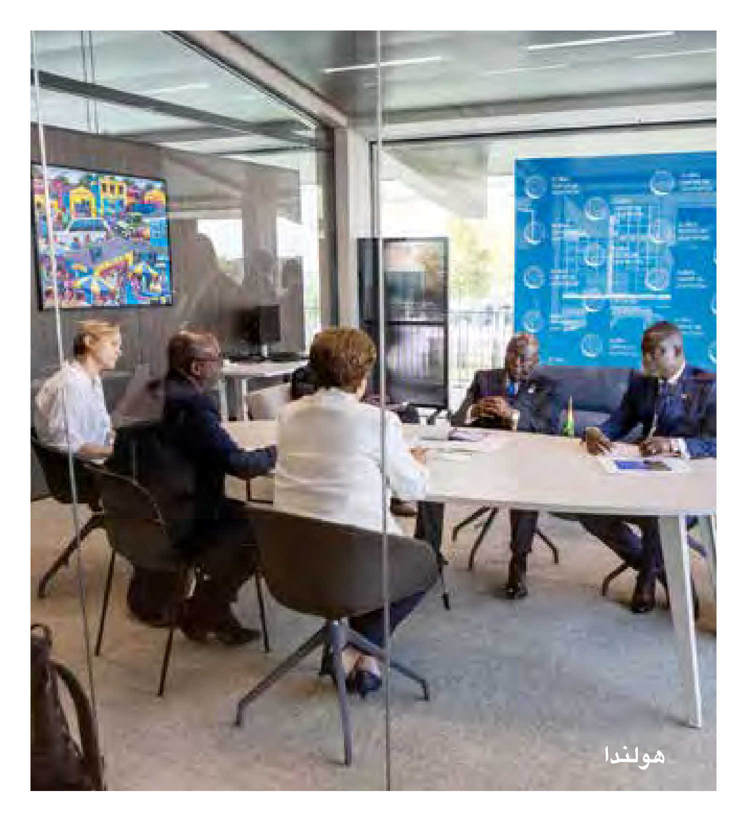
الولايات المتحدة



يضم صندوق النقد الدولي فريق الإدارة العليا و١٨ إدارة تضطلع بمسؤولياتها المتعلقة بالبلدان والسياسات والتحليل والعمل الفني. ويمكن الاطلاع على قائمة



بأسماء كبار موظفي الصندوق في الصفحة ٥٨، وعلى هيكله التنظيمي على صفحة الصندوق على شبكة الإنترنت: كبار موظفي صندوق النقد الدولي.



هولندا

المديرون التنفيذيون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٣

أفونسو بيفيلاكوا
يورغ ستيفان
محمود محي الدين
روزميري ليم
أرنو بويسيه
فيليب جينينغز
بول هيلبرز
مارسيل بيتر
كريشنامورتي فينكاتا سابرامانيان



لويس أوسكار هيريرا
ألفونسو غيرا
جون ميزوغوتشي

ويتولى المجلس التنفيذي مسؤولية تسيير الأعمال اليومية للصندوق. ويتألف من ٢٤ مديرا تنفيذيا، تنتخبهم البلدان الأعضاء أو مجموعات البلدان الأعضاء، بالإضافة إلى المدير العام الذي يتولى رئاسة المجلس.

وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش تبعات السياسات الاقتصادية لكل بلد عضو على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، كما يوافق على التمويل المقدم من الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المؤقتة التي تواجهها في ميزان المدفوعات، إلى جانب إشرافه على جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات.



فريق الإدارة العليا

نائب المدير العام
أنطوانيت سايه

نائب المدير العام
بو لي

مدير عام الصندوق
كريستالينا غورغييفا



مدير عام صندوق النقد الدولي هو رئيس موظفي الصندوق ورئيس المجلس التنفيذي. ويعاون المدير العام في أداء مهامه نائب أول للمدير العام وثلاثة نواب آخرون للمدير العام.

نائب المدير العام
كنجي أوكامورا

النائب الأول للمدير العام
غيتا غوبيناث

المديرون التنفيذيون والمناوبون
حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٣

المدير التنفيذي / المناوب	البلدان
فاسينيت سيللا ريجيس نسونديه مبويامو ماتونغولو	بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، غابون، غينيا، غينيا-بيساو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو
أفونسو بيفيلاكوا برونو سارايفا ريشما ماهابير	البرازيل، كابو فيردي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور ليشتي، ترينيداد وتوباغو
كريشنامورتي فينكاتا سابرامانيان تشاندراناث أماراسيكارا	بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا
عبد الله بن زرعة محمد الراشد	المملكة العربية السعودية
أرنو فيرناند بويسيه كليمنت رومان	فرنسا
لويس أوسكار هيريرا سيرهيو تشودوس	الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي
فيديريكو غياموسو مايكل ماسوراكيس	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو
بول هيلبرز فلاديسلاف راشكوفان لوك دريس	أندورا، أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، مقدونيا الشمالية، رومانيا، أوكرانيا
باهادور بيجاني محمد القرشي	أفغانستان، الجزائر، غانا، إيران، ليبيا، المغرب، باكستان، تونس
روبرت بروس نيكول هو جين كيم أوسكار باركين	أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ميكرونيزيا، منغوليا، ناورو، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، فانواتو
فيليب جينينغز فيرغال أوبرولاكان	أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سان فنسنت وجزر غرينادين
جانغتشين جانغ شاغر	الصين
روزميري ليم راجا أنوار	بروني دار السلام، كمبوديا، فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييتنام
ويلي نكونيادا فويلوا فومنديني أدريانو إيساياس أوبيسي	أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إسواتيني، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، السودان، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي
محمود محي الدين علي الحوسني	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، جزر ملديف، عُمان، قطر، الصومال، الإمارات العربية المتحدة، اليمن
ألفونسو غيرا خوان سيباستيان بيتانكور مورا بابلو دو رامون—لاكا كلاوسن	كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا
أليكسي موجين سيرغيه بوتابوف	الاتحاد الروسي، سوريا
دانيال بالوتاي كريستيان جست مهمت إيسات ميرت	النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا
فيتاش فازيليوشكاش آن بروليف ماركوسن	الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد
شونا رياك مات تروت	المملكة المتحدة
إليزابيث شورتينو شاغر	الولايات المتحدة
يورغ ستيفان هيون—جو كو	ألمانيا
جون ميزوغوتشي ميكاري كاشيما	اليابان
مارسيل بيتر باتريك لوشفسكي	أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمنستان، أوزبكستان

ملحوظة: لم تشارك أفغانستان وميانمار وفنزويلا في جولة انتخاب المديرين التنفيذيين الاعتيادية لعام ٢٠٢٢ وهي غير ممثلة في فترة الولاية الحالية للمجلس التنفيذي (٢٠٢٢–٢٠٢٤).

كبار المسؤولين

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٣

إدارات المناطق الجغرافية	
أبيبيه سيلاسي	مدير الإدارة الإفريقية
كريشنا سرينيفاسان	مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ
ألفريد كامر	مدير الإدارة الأوروبية
جهاد أزعور	مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
رودريغو فالديس	مدير إدارة نصف الكرة الغربي
الإدارات الوظيفية	
جولي آن كوزاك	مدير إدارة التواصل
برنارد لاورز	مدير إدارة المالية
فيتور غاسبار	مدير إدارة شؤون المالية العامة
دومينيك ديروال	مدير معهد تنمية القدرات
رودا ويكس–براون	المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية
توبياس أدريان	المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
بيير–أوليفييه غورينشا	المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث
ألبرت كرويسي	كبير الإحصائيين ومسؤول البيانات، ومدير إدارة الإحصاءات
جيلا بازارباشيوغلو	مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة
مكاتب المعلومات والاتصال	
أكيهيكو يوشيدا	مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
روبرت باول	الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة
أشوك بهاتيا	مدير مكاتب الصندوق في أوروبا
إدارات الخدمات المساندة	
براين كريستنسن	مدير إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية
كاتريونا برفيلد	مدير إدارة الموارد البشرية
شيرين حامد	مسؤول المعلومات الأول ومدير إدارة تكنولوجيا المعلومات
سيدا أوغادا	أمين الصندوق ومدير إدارة أمانة صندوق النقد الدولي
المكاتب	
ميشيل شانون	مدير مكتب الميزانية والتخطيط ومكتب إدارة التحول
بابلو مورينو	مدير مكتب التقييم المستقل
نانسي أونيانغو	مدير مكتب التدقيق الداخلي
ديريك بيلز	مدير مكتب الاستثمار
بريندا بولتوود	مدير مكتب إدارة المخاطر



الموارد

الميزانية

اعتمد المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٢٢ ميزانية إدارية صافية للسنة المالية ٢٠٢٣ بمبلغ قدره ١٢٩٥ مليون دولار، إلى جانب الميزانيتين الإرشاديتين للسنتين الماليتين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥. وقد اعتمد المديرون التنفيذيون إطارا موجها لزيادة الميزانية بهدف تعزيز جهود الصندوق في مواجهة التحديات العالمية الأطول أجلا، مع مواصلة الحرص المالي الذي يعد من الممارسات طويلة الأمد في الصندوق. ومن المقرر أن ترتفع الميزانية الإدارية الصافية الحقيقية بمقدار ٢٪ في المتوسط سنويا خلال الفترة ما بين السنتين الماليتين ٢٠٢٣ و٢٠٢٥ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٢، لتعود بعدها إلى مسار ثابت بالقيمة الحقيقية، حيث بلغت قيمة الاعتماد الأول ٢٣ مليون دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠٢٣. وبلغ إجمالي الميزانية الإدارية (باستثناء المبالغ المرحلة) ١٥٦٢ مليون دولار أمريكي، متضمنة رد مبالغ لجهات خارجية بقيمة ٢٣٠ مليون دولار أمريكي نظير أنشطة تنمية القدرات.

كذلك وافق المجلس على آلية لترحيل الإنفاق الممول من الخارج لدعم خطة التحول الهيكلي في الصندوق. ووصل مجموع الموارد المتاحة الكلية للسنة المالية ٢٠٢٣ إلى ١٦٦٩ مليون دولار أمريكي، متضمنا ترحيل ٩٣ مليون دولار أمريكي ممولة من الصندوق، وترحيل ٥ ملايين دولار أمريكي ممولة من الخارج. وتم اعتماد تمويل رأسمالي بقيمة ٧٨ مليون دولار أمريكي لاستخدامه على مدار ثلاث سنوات في بناء المرافق والمشروعات الرأسمالية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وفي السنة المالية ٢٠٢٣، وصل مجموع المصروفات الإدارية الفعلية إلى ١٢٩٣ مليون دولار أمريكي، أو ١٠٠٪ من صافي الميزانية المعتمدة و١٠١٪ من الميزانية العامة، باستثناء مكاتب المديرين التنفيذيين ومكتب التقييم المستقل، مع استخدام بعض الموارد المرحلة. ووصل مجموع المصروفات الرأسمالية في السنة المالية ٢٠٢٣ إلى ٩٦ مليون دولار أمريكي، بما في ذلك استخدام التمويل المعتمد سابقا. وتم رصد ٣٨ مليون دولار أمريكي من هذا المبلغ للإنفاق الرأسمالي المباشر على المرافق، و٤٥ مليون دولار أمريكي للمصروفات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، و١٣ مليون دولار أمريكي للتراخيص السحابية.

ودعمت ميزانية الصندوق للسنة المالية ٢٠٢٣ جهود الصندوق لمعالجة الاحتياجات المستمرة في مواجهة الأزمة الناجمة عن التحديات الاقتصادية والمالية على المدى القريب وعن محركات التغير العالمي على المدى الطويل، كما دعمت التحول إلى نموذج العمل الهجين وتحديث المؤسسة بوجه أعم. وأُستخدمت المدخرات التي نتجت عن إعادة ترتيب الأولويات الداخلية وتعديل أغراض السفر نتيجة للجائحة في تمويل هذه الاحتياجات. وبينما ظل التعاون مع السلطات افتراضيا في جزء منه، ازداد الطلب على الإقراض في ظل ما يواجه البلدان الأعضاء من تحديات معقدة على جانب الدين. وتم استئناف برامج تقييم القطاع المالي ومشاورات المادة الرابعة بشكل كامل، وعاد حجم أنشطة تنمية القدرات إلى مستويات أقرب إلى ما كانت عليه قبل الجائحة. وتم تنفيذ استراتيجيات الصندوق في مجالات تغير المناخ، والنقود الرقمية، والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات التي وافق عليها المجلس التنفيذي للسنة المالية ٢٠٢٣.

وفي إبريل ٢٠٢٣، وافق المجلس التنفيذي على ميزانية إدارية صافية للسنة المالية ٢٠٢٤ بقيمة ١٤١١ مليون دولار أمريكي. ويتضمن هذا المبلغ تخصيص ٢٩ مليون دولار أمريكي للزيادة السنوية الثانية، واعتماد بقيمة ٧ ملايين دولار أمريكي لتغطية مصروفات الاجتماعات السنوية في المغرب.

الجدول ٣–١: الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠٢٢–٢٠٢٤

(ملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠٢٢		السنة المالية ٢٠٢٣		السنة المالية ٢٠٢٤
	الميزانية	النتيجة	الميزانية	النتيجة	الميزانية
صافي الميزانية الإدارية	١,٢١٤	١,١٨٠	١,٢٩٥	١,٢٩٤	١,٤١١
منها					
الزيادة السنوية	–	–	٢٣	–	٢٩
الاجتماعات السنوية بالخارج	–	–	–	–	٧
المقبوضات	٢٤٦	١٦٦	٢٦٨	٢٢٩	٢٩٥
منها					
الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة	–	–	–	–	٥
التمويل من الخارج[1]	٢١٠	١٤١	٢٣٠	١٩٥	٢٥٠
الميزانية الإدارية الكلية (ما عدا المبالغ المرحلة)	١,٤٦٠	١,٣٤٦	١,٥٦٢	١,٥٢٢	١,٧٠٦
ترحيل مبالغ ممولة من الصندوق خلال السنة المالية ٢٠٢٣[2]	١٠٢	–	٩٣	–	٨٧
ترحيل مبالغ ممولة من الخارج خلال السنة المالية ٢٠٢٣	–	–	٥	–	٥
موارد انتقالية أخرى ممولة من الصندوق[3]	٨	–	٩	–	٩
مجموع الموارد الكلية المتاحة	١,٥٦٩	١,٣٤٦	١,٦٦٩	١,٥٢٢	١,٨٠٧
الميزانية الرأسمالية	٧٩	٩٠	٧٨	٩٦	١٠٨
المنشآت	٢٤	٢٢	١٩	٣٨	٤٧
تحديث المقر الرئيسي ١		١–			
تكنولوجيا المعلومات	٤٦	٦٠	٤٤	٤٥	٤١
معادل رأس المال السحابي	١٠	٩	١٥	١٣	٢٠
بنود للتذكرة:					
صافي الميزانية الإدارية بملايين الدولارات الأمريكية حسب قيمة الدولار في السنة المالية ٢٠٢٣	١,٢٧٢	١,٢٣٦	١,٢٩٥	١,٢٩٤	١,٣٢٨
ميزانية الاجتماعات السنوية في الخارج بملايين الدولارات الأمريكية حسب قيمة الدولار في السنة المالية ٢٠٢٣	–	–	–	–	٧

المصدر: صندوق النقد الدولي، مكتب الميزانية والتخطيط.

ملحوظة: قد لا تتطابق الأرقام في الأعمدة مع المجاميع نظرا للتقريب.

[1] لا تشمل المبالغ المرحلة الممولة من الخارج.

[2] استنادا إلى الدفاتر المالية في نهاية السنة.

[3] يُقصد بالموارد الانتقالية الأخرى الموارد المتاحة من الفائض غير المنفق لمكاتب المديرين التنفيذيين ومكتب التقييم المستقل التي تتجاوز حدود الترحيل.

نموذج الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء ومجموع الدخل الشامل

نموذج الدخل

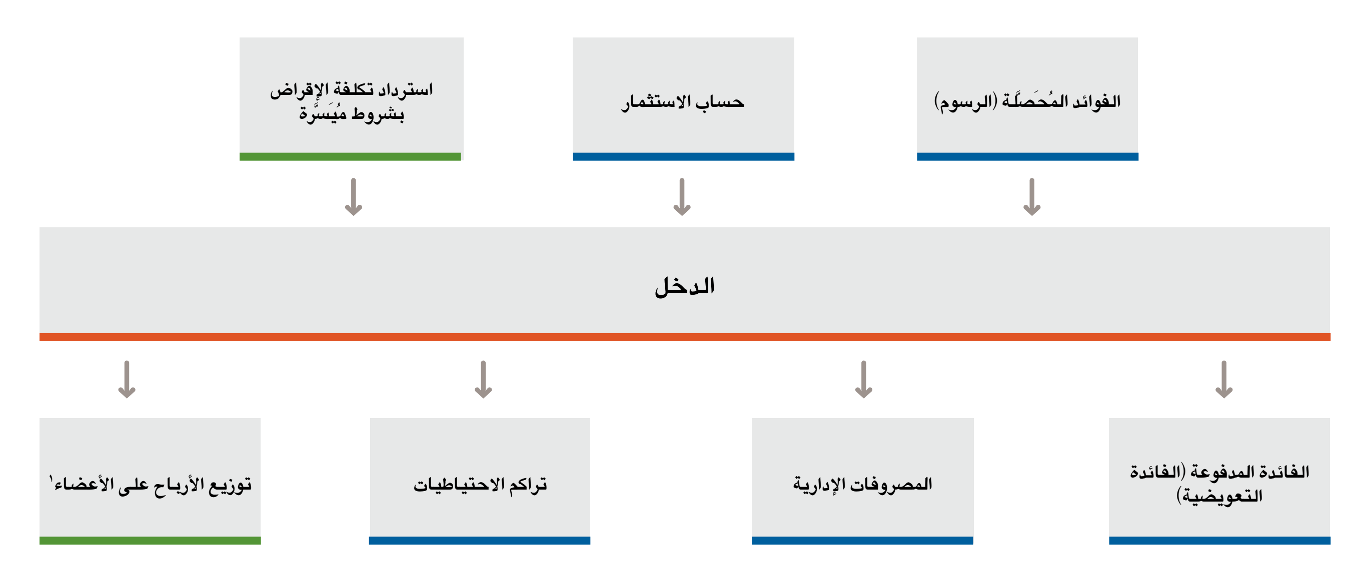
المصدر الأساسي لتوليد دخل الصندوق هو أنشطة الإقراض والاستثمار التي يمارسها (راجع الشكل البياني ٣–١). ويتحقق الدخل من أنشطة الإقراض عن طريق الرسوم المفروضة على استخدام الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة، ورسوم الخدمات، ورسوم الالتزام. وكما يشير الجزء ٢، يخضع استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي لرسوم إضافية في ظل ظروف معينة. ويعتمد نموذج دخل الصندوق كذلك على الدخل الاستثماري المتولد من الأصول في الحسابات الفرعية للدخل الثابت والوقف في حساب الاستثمار الخاص بالصندوق ومن المبالغ التي يتم ردها للصندوق. ونظرا للطبيعة العامة لهذه الأموال، تتضمن السياسة الاستثمارية للصندوق، من جملة أمور أخرى، إجراء تقييم دقيق لمستويات المخاطر المقبولة وكذلك الضمانات الوقائية للحد من تضارب المصالح الفعلي والمفترض. ووافق المجلس التنفيذي في يناير ٢٠٢٢ على استراتيجية استثمار مُحَدَّثة، تتضمن مجموعة من مبادئ الاستثمار المسؤول المتعلقة بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتم تطبيق هذه المبادئ في السنة المالية ٢٠٢٣.

الرسوم

في ظل ارتفاع مستويات أنشطة الإقراض، يظل مصدر الدخل الرئيسي للصندوق هو الرسوم المفروضة على الائتمان القائم. ويتكون معدل الرسم الأساسي (أي سعر الفائدة) على تمويل الصندوق من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة مضافا إليه هامش ثابت يُعبر عنه بنقاط الأساس، كما ورد بالنقاش في الجزء ٢. وفي إبريل ٢٠٢٣، قرر المجلس التنفيذي تثبيت هامش معدل الرسم البالغ ١٠٠ نقطة أساس حتى نهاية إبريل ٢٠٢٤.

ويفرض الصندوق كذلك رسوما إضافية على مبالغ الائتمان الكبيرة التي تتجاوز حدا مقررا نسبة إلى حصة البلد العضو (رسوم إضافية حسب مستوى الموارد)، وتُطَبَّق رسوم أعلى في حالة تجاوز

الشكل البياني ٣-١: نموذج الدخل



المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الخطوط الخضراء تمثل العناصر التي أُضيفَت إلى نموذج الدخل في عام ٢٠٠٨.
[١] حتى ٢٨ إبريل ٢٠٢٣، لم تكن البلدان الأعضاء قد اعتمدت سياسة توزيع الأرباح.

هذا الحد المقرر لفترة زمنية معينة (رسوم إضافية حسب مدة السداد) (راجع الجدول ٢-١).

وبالإضافة إلى الرسوم الدورية والرسوم الإضافية، يفرض الصندوق كذلك رسوم خدمة، ورسوم التزام، ورسوما خاصة. فيفرض الصندوق رسم خدمة قدره ٠,٥٪ على كل عملية سحب من حساب الموارد العامة. وفي بداية كل فترة مدتها ١٢ شهرا، يُحمَّل رسم التزام على المبالغ المتاحة للسحب بموجب اتفاقات الاستفادة من حساب الموارد العامة خلال تلك الفترة. وفي وقت السحب، يُرد رسم الالتزام (ما عدا الاتفاقات المبرمة في إطار خط السيولة قصيرة الأجل، حيث لا يُرد رسم الالتزام في هذه الحالة). ويفرض الصندوق كذلك رسوما خاصة على الرسوم التي تأخر سدادها، وذلك خلال الستة أشهر الأولى فقط من تراكم المتأخرات على البلد العضو.

الفائدة التعويضية والفوائد على القروض

على جانب النفقات، يدفع الصندوق فوائد (فائدة تعويضية) لبلدانه الأعضاء مقابل مراكزهم الدائنة في حساب الموارد العامة (المعروف باسم «مراكز شرائح الاحتياطيات المعوضة»). وسعر الفائدة التعويضية الأساسي يساوي سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة. كذلك يدفع الصندوق فائدة على القروض القائمة في إطار اتفاقات الاقتراض الجديدة بسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة (الاتفاقات الجديدة للاقتراض، راجع قسم «التمويل»).

اقتسام الأعباء

يمكن تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء توزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة على نحو متساو بين الأعضاء المدينين والدائنين.

مجموع الدخل الشامل

كان مجموع الدخل الشامل لصندوق النقد الدولي في السنة المالية ٢٠٢٣ قد بلغ ١,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٣ مليار دولار)، انعكاسا بصفة أساسية للدخل الناتج عن ارتفاع مستويات نشاط الإقراض، ودخل الاستثمار، والمكاسب والخسائر النابعة من إعادة قياس الأصول والخصوم في خطط مزايا العاملين في صندوق النقد الدولي، وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، «منافع الموظفين»).



الأرجنتين

المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي

بقيام السودان بتسوية متأخراته للصندوق منذ يونيو ٢٠٢١، لم يتبق أي متأخرات طويلة الأمد مستحقة للصندوق. ولتجنب المتأخرات ومعالجتها، يُطبق الصندوق استراتيجية تعاونية معززة بشأن المتأخرات. وتتكون الاستراتيجية من ثلاثة عناصر: الوقاية والتعاون المكثف والإجراءات التصحيحية. والوقاية هي خط الدفاع الأول ضد ظهور حالات جديدة من المتأخرات، وتشمل، ضمن جملة أمور، رقابة الصندوق على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء، وشرطية السياسات المقترنة باستخدام موارد الصندوق، وتقييم قدرة البلدان الأعضاء على السداد، وتقييمات الضمانات الوقائية لدى البنوك المركزية في البلدان الأعضاء التي تحصل على موارد الصندوق، والمساعدة الفنية المقدمة من الصندوق. ويتضمن التعاون المكثف البرامج التي يراقبها خبراء الصندوق لمساعدة الأعضاء المتأخرين عن السداد في تحقيق أداء مرض على مستوى السياسات والمدفوعات، ومن ثم تسوية المتأخرات المستحقة للصندوق في نهاية المطاف. وأخيرا، تطبق الإجراءات التصحيحية — وفق جدول زمني تصعيدي — على البلدان الأعضاء التي تُستحق عليها التزامات مالية متأخرة دون أن تتعاون بكفاءة مع الصندوق لمعالجة متأخراتها.

التمويل

يقدم صندوق النقد الدولي التمويل للبلدان الأعضاء من خلال أربع قنوات، ويحقق جميعها هدفا مشتركا يتمثل في تحويل العملات الاحتياطية إلى البلدان الأعضاء: الإقراض العادي (بشروط غير ميسرة) من حساب الموارد العامة، والإقراض بشروط مُيَسَّرة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، والإقراض الأطول أجلا من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة (ورد جميعها بالمناقشات في الجزء ٢)، ومن خلال إدارة حقوق السحب الخاصة التي تتيح للبلدان الأعضاء الحصول على عملات احتياطية مقابل حيازاتها من حقوق السحب الخاصة.

وأهم خاصية يتسم بها الهيكل المالي للصندوق هي تطوره المستمر. فقد قام الصندوق بتأسيس وتنقيح مجموعة متنوعة من تسهيلات وسياسات الإقراض على مدار السنوات لمعالجة الأوضاع المتغيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي والعمل مع البلدان الأعضاء طبقا لاحتياجاتها وظروفها الخاصة.

الحصص: من أين يأتي الصندوق بأمواله

توفر البلدان الأعضاء في الصندوق، والتي يبلغ عددها ١٩٠ بلدا عضوا، الموارد اللازمة لتقديم القروض من خلال مدفوعات الحصص في الأساس، والتي تتحدد على أساسها أيضا حقوقها في التصويت. وتعد القروض متعددة الأطراف والقروض الثنائية خط الدفاع الثاني والثالث في أوقات الأزمات. وتتيح هذه الموارد للصندوق طاقة مالية تقدر بحوالي تريليون دولار لتقديم قروض بشروط غير ميسرة لدعم البلدان الأعضاء. وتُموَّل عمليات

مساهمات الموارد

تحدد حصص العضوية الحد الأقصى للموارد المالية التي يلتزم البلد العضو بتقديمها للصندوق.

القوة التصويتية للبلدان الأعضاء

تعد حصص العضوية محددا أساسيا للقوة التصويتية للبلد العضو في قرارات الصندوق. ولكل بلد عضو صوت واحد مقابل كل ١٠٠ ألف وحدة حقوق سحب خاصة من حصته إضافة إلى الأصوات الأساسية (التي يتساوى فيها كافة الأعضاء).

الأدوار المتعددة لحصص العضوية

كذلك يستند الحد الأقصى للتمويل الذي يمكن للبلد العضو الحصول عليه من الصندوق وفق شروط الاستفادة المعتادة إلى حصص العضوية.

وتحدد حصص العضوية نصيب البلد العضو من التوزيع العام لحقوق السحب الخاصة.

الحصول على التمويل

توزيعات حقوق السحب الخاصة

الإقراض الميسر، وعمليات التمويل طويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة لمواجهة التحديات الهيكلية الأطول أجلا، ومساعدات تخفيف أعباء الديون لصالح البلدان منخفضة الدخل من خلال صناديق استئمانية منفصلة تقوم على المساهمات.

ولكل بلد عضو حصة تتحدد بوجه عام على أساس مركزه في الاقتصاد العالمي. ويبلغ مجموع قيمة الحصص في الصندوق ٤٧٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٤١ مليار دولار).[١] وتستند قيمة حق السحب الخاص، وهو وحدة الحساب في الصندوق، إلى سلة عملات (راجع القسم بعنوان «حقوق السحب الخاصة»).

كذلك تخضع الحصص للمراجعة بانتظام كل خمس سنوات على الأقل عادة. وتجُرى حاليا المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص ويُتوقع استكمالها في موعد أقصاه ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣، وهي تتيح فرصة لتقييم كفاية الحصص ككل وكذلك كفاءة توزيعها بين البلدان أعضاء الصندوق. ورفع المجلس التنفيذي تقريرين إلى مجلس المحافظين عن تقدم سير العمل في المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص أثناء السنة المالية ٢٠٢٣، يطلعه فيهما على المناقشات الجارية. وتستند هذه المراجعة إلى إصلاحات الحوكمة التي تم تنفيذها في إطار مراجعة عام ٢٠١٠ (المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص)، بما في ذلك جهود حماية حصص البلدان الأعضاء الأشد فقرا وأسهمها المانحة لحق التصويت. والصيغة الحالية المستخدمة في تحديد الحصص، التي اتُفِقَ عليها في ٢٠٠٨ ويُسترشد بها منذ ذلك الوقت، تخضع للمراجعة أيضا في الوقت الراهن.

[١] لم يوافق اثنان من البلدان الأعضاء بعد، هما إريتريا وسوريا، على الزيادة المقترحة في حصة العضوية لكل منهما في ظل المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. ومتى وافق هذان البلدان على زيادة الحصص الخاصة بهما، ودفعا مقابلها، سيصل مجموع حصص العضوية في الصندوق إلى ٤٧٧ مليار حق سحب خاص.

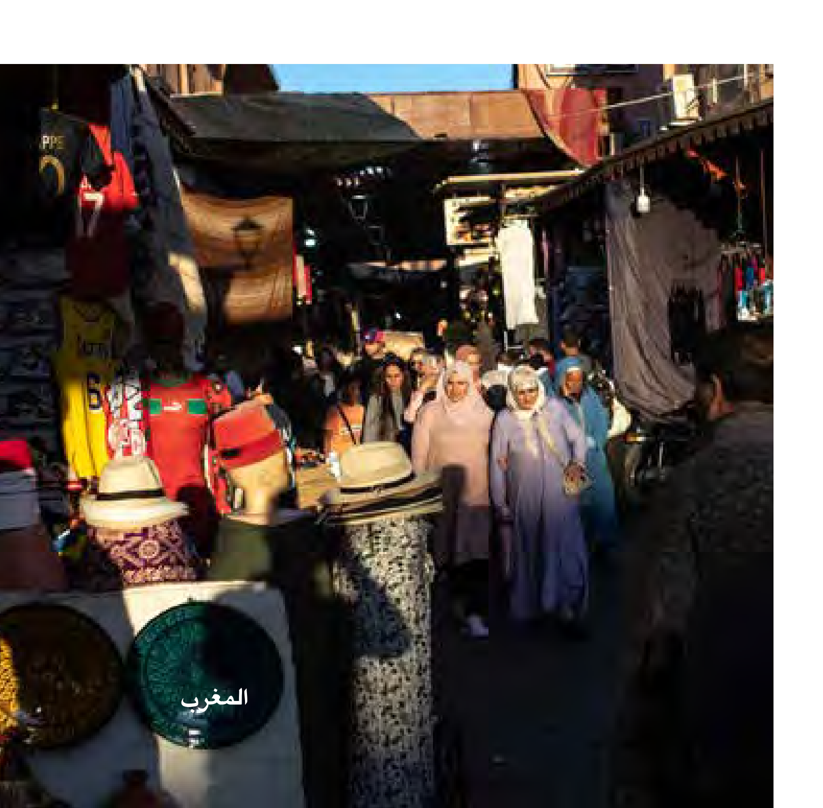
مدفوعات الحصص

بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١٦، تم استيفاء الشروط المطلوبة لتنفيذ زيادات الحصص المتفق عليها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. وأدى ذلك إلى مضاعفة إجمالي الموارد المستمدة من حصص العضوية لتصل إلى ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٤٣ مليار دولار) مقابل حوالي ٢٣٨,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣٢١ مليار دولار). وحتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٣، سدد جميع البلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددها ١٩٠ بلدا مدفوعات حصصها ما عدا اثنين من البلدان الأعضاء، وهو ما يشكل أكثر من ٩٩٪ من مجموع الزيادات في الحصص، وبلغ مجموع الحصص ٤٧٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٤١ مليار دولار).

اقتراض صندوق النقد الدولي

كما أشير آنفا، فإن صندوق النقد الدولي مؤسسة تموَّل من حصص العضوية. غير أن الموارد المقترضة لايزال لها دور كبير بوصفها موارد مكملة للموارد المستمدة من الحصص من خلال الاتفاقات الجديدة للاقتراض واتفاقات الاقتراض الثنائية التي تشكل خط الدفاع الثاني والثالث، على الترتيب، بعد حصص العضوية.

والاتفاقات الجديدة للاقتراض هي عبارة عن مجموعة من الاتفاقات الائتمانية مع ٤٠ مشاركا يبلغ إجمالي مساهماتهم ٣٦٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وكان حجم الاتفاقات الجديدة للاقتراض قد ازداد بمقدار الضعف ليصل إلى حوالي ٣٦١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في ١ يناير ٢٠٢١، وحُدِّدَت فترة جديدة لهذه الاتفاقيات حتى نهاية عام ٢٠٢٥. ويمكن تفعيل موارد الاتفاقات الجديدة للاقتراض عندما تنشأ الحاجة


المغرب

إلى تكملة موارد الصندوق لمنع أو مواجهة ضعف النظام النقدي الدولي. ويقتضي هذا التفعيل قبول عدد من المشاركين يمثل ٨٥٪ من مجموع الاتفاقات الائتمانية للمشاركين المؤهلين للتصويت والحصول على موافقة المجلس التنفيذي. وفُعِّلَت الاتفاقات الجديدة للاقتراض عشر مرات في الفترة بين إبريل ٢٠١١ وفبراير ٢٠١٦، وهو تاريخ آخر تفعيل لها.

وكما أُشير سلفا، تشكل اتفاقات الاقتراض الثنائية خط دفاع ثالث بعد حصص العضوية والاتفاقات الجديدة للاقتراض. وبدأ تفعيل الجولة الحالية من اتفاقات الاقتراض الثنائية (٢٠٢٠) في ١ يناير ٢٠٢١، وبمدة مبدئية غايتها ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قابلة للتمديد لعام آخر. وحتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٣، تعهد ٤٢ دائنا ثنائيا في ظل اتفاقات الاقتراض الثنائية لعام ٢٠٢٠ بأن يقدموا للصندوق مبلغ ائتمان إجمالي يعادل نحو ١٤٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ويُشترط لتفعيل الموارد المتاحة في ظل اتفاقات الاقتراض الثنائية أن يكون المبلغ المتوافر للتمويل بخلاف ذلك من موارد الصندوق قد انخفض إلى دون المستوى الحدي المقرر وهو ١٠٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة وإما تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض أو عدم توافر موارد غير ملتزم بها في ظل الاتفاقات الجديدة للاقتراض. وتفعيل اتفاقات الاقتراض الثنائية يقتضي موافقة عدد من الدائنين الثنائيين يمثل ٨٥٪ من مجموع مبالغ الائتمان المتعهد بها.

حقوق السحب الخاصة

حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام ١٩٦٩ ليكون مكملا للاحتياطيات الرسمية الخاصة ببلدانه الأعضاء. ويُستخدم حق السحب الخاص كوحدة حساب في الصندوق وبعض المنظمات الدولية الأخرى. وحق السحب الخاص ليست عملة ولا استحقاقا على الصندوق، إنما هو استحقاق محتمل على عملات البلدان الأعضاء القابلة للاستخدام الحر. ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة (جميع الأعضاء في الوقت الحالي) مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر.

وتتحدد قيمة وحدة حق السحب الخاص حاليا على أساس سلة مكونة من خمس عملات: الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني. وتخضع العملات المدرجة فيها لمراجعة دورية؛ وقد أجريت آخر مراجعة لتقييم سلة عملات حقوق السحب الخاصة في مايو ٢٠٢٢، وبدأ العمل بسلة العملات المحدثة بتاريخ ١ أغسطس ٢٠٢٢.

وحتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٣، خُصِّصَ للبلدان الأعضاء ما مجموعه ٦٦٠,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل نحو


الكاميرون

٨٩٠ مليار دولار)، وهو ما تضمن تخصيص أغسطس ٢٠٢١ بقيمة ٤٥٦,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وهو أكبر تخصيص لهذه الحقوق في التاريخ، وذلك في سياق جائحة كوفيد-١٩. وأتاح هذا التوزيع سيولة إضافية للنظام الاقتصادي العالمي — تمثل عنصرا مكملا لاحتياطيات البلدان من النقد الأجنبي وتحد من اعتمادها على الدين المحلي أو الخارجي الأعلى تكلفة. ويمكن للبلدان استخدام حيز الإنفاق الذي يتيحه توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة لدعم اقتصاداتها وتكثيف جهودها في التصدي للأزمة.

ولتعظيم المنافع المحققة من هذا التوزيع، يشجع الصندوق البلدان ذات المراكز الخارجية القوية على تحويل بعض حقوق السحب الخاصة طواعية إلى البلدان الأكثر احتياجا. وتعهدت بعض البلدان الأعضاء بالفعل بإقراض مخصصاتها من حقوق الحسب الخاصة في صورة موارد قروض أو توليد مساهمات دعم لصالح الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والذي يقدم قروضا ميسرة للبلدان منخفضة الدخل. وعلاوة على ذلك، فإن الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة الذي بدأ عمله في أكتوبر ٢٠٢٢ يهدف إلى الاستفادة من حقوق السحب الخاصة المُحَوَّلة التي تمثل مصدر تمويله الأساسي، ويقدم تمويلا أطول أجلا بتكلفة معقولة لدعم البلدان التي تنفذ إصلاحات للحد من المخاطر، بما فيها تلك المرتبطة بتغير المناخ، ومن أجل التأهب لمواجهة الجوائح. كذلك قدم الصندوق المشورة الفنية حول استخدام حقوق السحب الخاصة لبنوك التنمية متعددة الأطراف التي تعقد مناقشات في الوقت الحالي مع المساهمين المحتملين حول خياراتها للحصول على حقوق السحب الخاصة المُحَوَّلة. وفي فبراير ٢٠٢٣، وافق صندوق النقد الدولي على خمسة بنوك تنمية متعددة الأطراف جديدة باعتبارها من حائزي حقوق السحب الخاصة المعتمدين.

المساءلة

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدا، ويطبق نظاما من الضوابط والتوازنات لضمان المساءلة — بدءا من عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وحتى إدارة المخاطر وتقييم سياساته وعملياته. وبالمثل، يُتوقع من موظفي صندوق النقد الدولي مراعاة أعلى المعايير الأخلاقية والمعايير السلوكية في مكان العمل.

الولايات المتحدة



الضوابط والتوازنات

يُجري صندوق النقد الدولي تدقيقا لجميع عملياته. وتهدف آليات التدقيق إلى تحسين الحوكمة والشفافية والمساءلة، وتتضمن شركة تدقيق خارجي، ولجنة تدقيق خارجي مستقلة، ومكتب التدقيق والتفتيش الداخلي.

ولجنة التدقيق الخارجي مستقلة عن الصندوق وعن مجلسه التنفيذي، وتتبع مجلس المحافظين وهي مسؤولة عن الإشراف على التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي والمحاسبة وإعداد التقارير المالية وإدارة المخاطر ووظائف الرقابة الداخلية في الصندوق.

ومكتب التدقيق والتفتيش الداخلي هو وظيفة مستقلة مهمتها تقديم الضمانات والاستشارات لحماية وتعزيز الصندوق. وترتكز مهامه على محورين: (١) وضع إطار منهجي منضبط لتقييم فعالية الحوكمة، وعمليات إدارة المخاطر، والضوابط الداخلية في الصندوق، والعمل على تحسينها؛ و(٢) العمل كجهة استشارية وداعمة لتحسين أساليب عمل الصندوق من خلال إسداء المشورة بشأن أفضل الممارسات ووضع حلول رقابية فعالة من حيث التكلفة. ولضمان الاستقلالية عن الإدارات والمكاتب الأخرى داخل الصندوق، يتبع هذا المكتب المدير العام مباشرة، ويعمل تحت الإشراف الوظيفي للجنة التدقيق الخارجي. وقد شمل برنامج عمل مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي في ٢٠٢٣ عددا من المجالات الرئيسية، منها دعم برامج التحديث في الصندوق، والتحول إلى نموذج عمل هجين، واعتبارات تعزيز سرية البيانات.



إدارة المخاطر المؤسسية

مكتب إدارة المخاطر هو وظيفة مركزية مهمتها إدارة المخاطر، وهو خط الدفاع الثاني في هيكل إدارة المخاطر والحوكمة داخل الصندوق. ويقوم بدور مستقل في الرقابة على مختلف المخاطر، بما في ذلك فحص المخاطر المؤسسية في الخط الأول لضمان مراعاة المخاطر الأكثر حدة عبر وظائف الصندوق الأساسية وشؤونه المالية وأنشطته الأخرى. كذلك يضطلع المكتب بالقيادة والابتكار الضروريين للكشف عن المخاطر وتقييمها وقياسها ومراقبتها وإبلاغها، ووضع الخطط اللازمة لمعالجتها. ويعمل المكتب على تعزيز وتوجيه تنفيذ إطار الإدارة المؤسسية للصندوق والتشجيع على إرساء ثقافة قوية لإدار المخاطر على مستوى الصندوق ككل.

وفي ديسمبر ٢٠٢٢، وافق المجلس التنفيذي على سياسة الصندوق لإدارة المخاطر المؤسسية، بما في ذلك الإطار وخارطة الطريق ودرجة تحمل المخاطر، وذلك استنادا إلى ممارسات إدارة المخاطر التي يطبقها الصندوق حاليا. وتغطي السياسة جميع المخاطر المؤسسية التي تواجه الصندوق، وتهدف في جوهرها إلى إيجاد ثقافة فعالة لإدارة المخاطر ودعمها وتشجيع ممارسات التقييم الذاتي. وفي مارس ٢٠٢٣، وافق المجلس التنفيذي على إطار لصياغة بيان القدرة على تحمل المخاطر ودرجات تحمل المخاطر.

وتدعم هذه السياسات مجتمعة إعداد تقارير المخاطر المؤسسية ومعالجات المخاطر بحيث يتسنى إدارة المخاطر ضمن حدود تحمل المخاطر التي تمت الموافقة عليها. وإدارة المخاطر المؤسسية هي عملية متكاملة لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل لتعزيز صنع القرارات القائمة على المخاطر بحيث يمكن للصندوق أداء المهام الموكلة إليه.

ويتضمن نطاق السياسة المعتمدة لإدارة المخاطر المؤسسية إجراء تقييمات وتحليلات استشرافية لمختلف المخاطر عبر أنشطة الصندوق لتعزيز عملية صنع القرارات القائمة على المخاطر: المخاطر الاستراتيجية، ومخاطر الأنشطة، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر المالية، ومخاطر السمعة، والمخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة. وفيما يلي تسعة عناصر مرتبطة ببعضها البعض تمثل ركائز إطار إدارة المخاطر المؤسسية: (١) دمج معلومات المخاطر في عملية صنع القرارات الاستراتيجية، و(٢) درجة تحمل المخاطر، و(٣) حوكمة المخاطر والتصعيد، و(٤) ثقافة المخاطر، مدعومة بالتدريب والتواصل، و(٥) البيئة الرقابية، و(٦) مواجهة المخاطر ومعالجتها، و(٧) سياسات المخاطر، و(٨) البنية التحتية لبيانات المخاطر، و(٩) عمليات إدارة المخاطر.



التعلم من التجربة

يُجري مكتب التقييم المستقل عمليات تقييم مستقلة وموضوعية حول مختلف القضايا استنادا إلى المعايير المرتبطة بمهام الصندوق. وهو مستقل تماما عن إدارة الصندوق العُليا وموظفيه، كما يعمل بشكل مستقل عن المجلس التنفيذي. ويتمثل الغرض من المكتب في تقوية ثقافة التعلم داخل الصندوق، وتعزيز مصداقية الصندوق لدى الأطراف الخارجية، ودعم مسؤوليات الحوكمة المؤسسية والإشراف التي يضطلع بها المجلس التنفيذي. وفي السنة المالية ٢٠٢٣، ركزت تقييمات مكتب التقييم المستقل على استجابة الصندوق العاجلة تجاه جائحة كوفيد-١٩، وأنشطة تنمية القدرات، والتعاون مع الدول الصغيرة النامية. كذلك نشر مكتب التقييم المستقل مؤخرا كتابا حول الدروس المستفادة من عقده الثاني وما سيواجهه من تحديات. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن مكتب التقييم المستقل عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://ieo.imf.org.



العمل بالتعاون مع الجمهور

يجتمع صندوق النقد الدولي بانتظام مع القادة السياسيين وسلطات البلدان ويتعاون بشكل دوري مع مجموعة كبيرة من ممثلي القطاع الخاص ووسائل الإعلام والأطراف المعنية غير الحكومية مثل المجتمع الأكاديمي ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء البرلمانات والنقابات العمالية وقادة الشباب. وتتيح فرص الحوار الثنائي تلك للصندوق شرح مناهجه والتعلم من الآخرين بغرض تحسين مشورته بشأن السياسات.



الانضباط الخُلُقي وسلوك الموظفين

يساعد مكتب مسؤول الانضباط الخلقي المؤسسة في الحفاظ على أعلى معايير السلوك الخُلُقي وعلى سمعة الصندوق وموظفيه من حيث الاستقامة والنزاهة والحياد. وهو مكتب مستقل يديره مستشار الانضباط الخُلُقي ومسؤول مكتب الانضباط الخُلُقي، الذي يعمل تحت إشراف المدير العام مباشرة. ويقدم المكتب المشورة للإدارة العليا وإدارة الموارد البشرية حول المعايير الأخلاقية داخل الصندوق، كما يوفر إمكانات التدريب والتوعية، ويقدم المشورة والإرشاد لجميع موظفي الصندوق بسرية حول قواعد السلوك. ويشرف المكتب على عملية الإقرار السنوي بشأن مراعاة السلوك الاخلاقي والقيم الأساسية، وكذلك على برنامج الإفصاح المالي.

ويضطلع مسؤول الشكاوى بإيجاد حلول غير رسمية للمشكلات المرتبطة بالموظفين بسرية واستقلالية ودون تحيز. ويوجد في الصندوق كذلك مسؤول شكاوى مستقل لتقديم مساعدة غير متحيزة ومستقلة في حل المشكلات المرتبطة بالوظائف. ويطرح مكتب التحقيقات الداخلية استفسارات ويُجري تحقيقات في ادعاءات سوء السلوك، بما فيها حالات انتهاك مدونة قواعد السلوك. ويتيح الصندوق الخط الساخن للإبلا غ عن التجاوزات، والذي يديره طرف خارجي مستقل، لتلقي بلاغات الاشتباه في سوء سلوكيات موظفي الصندوق، سواء من موظفي الصندوق أو الجمهور العام بسرية ودون الكشف عن الهوية.

وبتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٢٢، أقر المجلس التنفيذي للصندوق خطة تنفيذية لمواصلة تعزيز إطار الحوكمة المؤسسية ونزاهة التحليلات. وتأتي هذه الخطة التنفيذية استجابة لمراجعة الضمانات الوقائية المؤسسية التي نظر فيها المجلس التنفيذي بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢. وقد تم إجراء المراجعة بنزاهة تامة، حيث شارك فيها مجموعة توجيهية منبثقة عن المجلس التنفيذي، والإدارة العليا للصندوق، ومجموعتان من خبراء الصندوق، ومجموعة من الخبراء الخارجيين رفيعي المستوى. وخلصت المراجعة إلى أن آليات الضمانات الوقائية في الصندوق قوية بوجه عام، وحددت عدة مجالات لمواصلة تحسين أطر البيانات ونزاهة التحليلات وتعزيز سلاسة عمل نظام الصندوق للمنازعات الداخلية وفعاليته. وتتضمن خطة تنفيذ مراجعة الضمانات الوقائية المؤسسية مجموعة شاملة من إصلاحات السياسات والعمليات تنفيذا للتوصيات الواردة في المراجعة، وتستند إلى أربعة محاور أساسية: سلامة البيانات والتحليلات، والقيادة، وبناء الثقة وزيادة الشفافية في إطار حل المنازعات والنزاهة، وتعزيز نظام حل المنازعات وإجراءاته. ويخضع سير التنفيذ للرقابة عن كثب، كما يتعين اعتماده من جانب مكتب التدقيق الداخلي بشكل مستقل.

تقييمات الضمانات الوقائية

عندما يقدم الصندوق تمويلا إلى أحد البلدان الأعضاء، عادة ما يجري تقييما للضمانات الوقائية للحصول على تأكيدات معقولة بأن البنك المركزي لهذا البلد قادر على إدارة الموارد التي يحصل عليها من الصندوق، وعلى توفير بيانات نقدية موثوقة عن البرنامج الذي يدعمه الصندوق.

في نهاية إبريل ٢٠٢٣

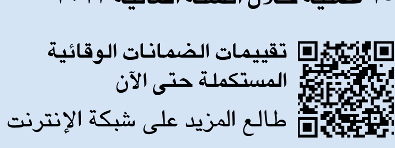


٣٨١ عملية تقييم

تم إجراؤها، تغطي

١٠٦ بنوك مركزية

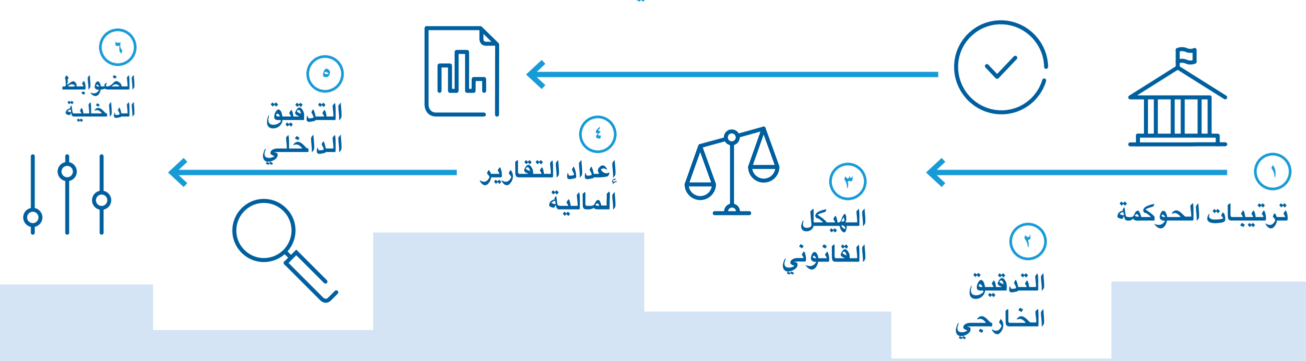
١٥ عملية خلال السنة المالية ٢٠٢٣



تقييمات الضمانات الوقائية المستكملة حتى الآن

طالع المزيد على شبكة الإنترنت

تتضمن هذه التقييمات تقييم عمليات البنوك المركزية في ستة مجالات:



وتتضمن هذه التقييمات تقييم عمليات البنوك المركزية في ستة مجالات وهي: (١) ترتيبات الحوكمة، و(٢) آلية التدقيق الخارجي، و(٣) الهيكل القانوني والاستقلالية، و(٤) إطار إعداد التقارير المالية، و(٥) آلية التدقيق الداخلي، و(٥) نظام الضوابط الداخلية. ومنذ عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية إبريل ٢٠٢٣، كانت قد أُجريت ٣٨١ عملية تقييم تغطي ١٠٦ بنوك مركزية، تم استكمال ١٥ منها خلال السنة المالية ٢٠٢٣.

كذلك يراقب الصندوق التقدم الذي تحرزه البنوك المركزية في عملها على تحسين أطر الضمانات الوقائية لديها وتنفيذ توصيات الصندوق في تقييمات الضمانات الوقائية. وتستمر المراقبة ما دام ائتمان الصندوق قائما. ويخضع حوالي ٨٤ بنكا مركزيا للمراقبة في الوقت الحالي. وازدادت أنشطة المراقبة فأصبحت تغطي حوالي ٢٢ بنكا مركزيا إضافيا مقارنة بمستوياتها قبل الجائحة بسبب التمويل المقدم للبلدان الأعضاء بغرض معالجة تأثير جائحة كوفيد-١٩.

ويُجري الصندوق كذلك مراجعات للضمانات الوقائية المالية في خزانات الدول إذا تقدم أحد البلدان الأعضاء بطلب استفادة استثنائية من موارد الصندوق متضمنا توجيه جزء كبير من الأموال — ٢٥٪ على الأقل — نحو تمويل ميزانية الدولة. ونصت مراجعة سياسة الضمانات الوقائية لعام ٢٠٢٢ على توسيع نطاق مراجعات الضمانات الوقائية المالية ليشمل الانكشافات الائتمانية المجمعة الكبيرة التي تتضمن توجيه ما لا يقل عن ٢٥٪ من الموارد لتمويل الميزانية. وخلال السنة المالية ٢٠٢٣، تم استكمال مراجعتين للضمانات الوقائية المالية، إلى جانب عملية واحدة كانت لا تزال قيد التنفيذ في نهاية العام.

وكجزء من مراجعات الضمانات الوقائية، تضمنت أنشطة التواصل الخارجي تنظيم ندوات إقليمية حول الضمانات الوقائية عن طريق الحضور الشخصي خلال السنة المالية ٢٠٢٣ في معهد التدريب لصالح إفريقيا في موريشيوس، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط بالكويت، ومعهد فيينا المشترك في النمسا. وألقت الندوات الضوء على أهم الممارسات الدولية في مجالات الضمانات الوقائية، وكانت بمثابة منتدى أتاح لمسؤولي البنوك المركزية تبادل الخبرات. وعلاوة على ذلك، تم تنظيم منتدى رفيع المستوى لحوكمة البنوك المركزية في دبي شارك فيه مسؤولو البنوك والمدققون الخارجيون. وغطت الفعاليات أحدث التطورات في قضايا الحوكمة والتحول الرقمي، مثل التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية.



المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة

تحتل الاستدامة البيئية والمبادرات الإنسانية موضع الصدارة في برنامج المسؤولية الاجتماعية المؤسسية في الصندوق.



المغرب

الشكل البياني ٣-٢: انبعاثات الصندوق المطلقة من غاز الاحتباس الحراري، والانبعاثات لكل موظف ٢٠١٠-٢٠٢٢

(انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

كثافة الانبعاثات

٨٠ ألف
٧٠ ألف
٦٠ ألف
٥٠ ألف
٤٠ ألف
٣٠ ألف
٢٠ ألف
١٠ ألف
صفر

٢٥
٢٠
١٥
١٠
٥
صفر

٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٢ ٢٠١٣ ٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢

النطاق ١: الانبعاثات المتنقلة، والوقود المُشترى، والانبعاثات الهاربة

النطاق ٢: شراء الكهرباء

النطاق ٣: انتقالات الموظفين، والسفر لأغراض العمل، وخدمة توصيل الرسائل، والشحن، والسلع المُشتراة،

وكثافة الانبعاثات الناتجة عن المخلفات (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/الموظف الواحد)

مجموع انبعاثات عام ٢٠٢٢ يساوي ٦٤٪ من مستوى انبعاثات ما قبل الجائحة عام ٢٠١٩، كما تراجع حجم الانبعاثات لكل موظف عام ٢٠٢٢ بنسبة ٤٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٩.

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية.

البرازيل

الاستدامة البيئية

الصندوق ملتزم بالحد من تأثير عملياته على البيئة. ومع خروج المؤسسة من مرحلة الجائحة واستئناف عملياتها المعتادة، يظل تغير المناخ من أهم المخاطر المهددة للنمو والرخاء على المدى الطويل. وفي ظل هذه التهديدات، توسع الصندوق في أنشطته المرتبطة بتغير المناخ ودعم البلدان الأعضاء في إقرار وتنفيذ مجموعة من سياسات التخفيف والتكيف. وفي الوقت الحالي، يتخذ الصندوق خطوات لدعم تحقيق الاستدامة البيئية المستهدفة في نطاق عملياته.

ومنذ عام ٢٠١٠، عكف الصندوق على قياس بصمته الكربونية، وتم اتخاذ خطوات للحد من الانبعاثات. وسجلت انبعاثات عمليات المقر الرئيسي تراجعا هائلا، ولكن زيادة التعاون مع البلدان الأعضاء نتج عنها المزيد من الانبعاثات بسبب السفر لأغراض العمل. وفي عام ٢٠٢١، تم إنشاء مجلس الاستدامة البيئية باعتباره خطوة هائلة نحو الحد من تأثير عمليات الصندوق. ويتولى المجلس تقديم المشورة والإرشاد لإدارة الصندوق العليا بشأن القضايا البيئية التشغيلية التي تواجه المؤسسة — وهي خطوة أساسية نحو تحديد المراحل والأهداف اللازمة لقياس التقدم المحرز على نحو أكثر دقة.

ومع استئناف العمليات المعتادة، عاد موظفو الصندوق إلى المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية — وتم استئناف جميع رحلات البعثات بالكامل. ونتيجة لذلك، سجلت البصمة الكربونية للصندوق ارتفاعا هائلا مقارنة بمستوياتها المتدنية في السابق أثناء الجائحة (راجع الشكل البياني ٣-٢). ورغم ذلك، يظل مجموع الانبعاثات وانبعاثات كل من موظفي الصندوق أدنى كثيرا مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، وهو ما يعكس إلى حد كبير انخفاض تنقلات العاملين في بيئة العمل الحالية في أعقاب الجائحة وتراجع رحلات البعثات. ولكن من المتوقع تسجيل زيادات إضافية خلال عام ٢٠٢٣.



العطاء معا (Giving Together)

برنامج «العطاء معا» هو برنامج الصندوق الخيري الذي تدعمه تبرعات الموظفين والمتقاعدين، ويساهم فيه الصندوق بمبالغ معادلة لقيمة التبرعات.

وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، أدت أزمات عديدة، بما في ذلك الكوارث المرتبطة بالمناخ، وحرب روسيا في أوكرانيا، وأزمة تكلفة المعيشة إلى تفاقم التحديات التي تواجه المواطنين حول العالم. وتحرك مجتمع صندوق النقد الدولي في مواجهة هذه التحديات الإنسانية بتقديم دعم هائل خلال السنة المالية ٢٠٢٣. وبفضل إجمالي التبرعات من الموظفين والمتقاعدين، والمساهمات المعادلة من جانب الصندوق، والمنح والتبرعات التي تلقتها حملة «العطاء معا»، قدم البرنامج أكثر من ٥٫٢ مليون دولار لدعم قضايا خيرية خلال السنة المالية. ويتضمن ذلك تبرعات من الموظفين والمتقاعدين ومساهمات معادلة من الصندوق بقيمة ٤٫٧٥ مليون دولار (راجع الشكل البياني ٣-٣).

حملة العطاء وجهود الإغاثة من الكوارث

خلال الفترة من ١ نوفمبر ٢٠٢٢ إلى ٦ يناير ٢٠٢٣، ساهم نحو ٦٤٪ من العاملين في حملة العطاء للسنة المالية ٢٠٢٣. ونجحوا إلى جانب المتقاعدين في جمع تبرعات ومساهمات معادلة من الصندوق بقيمة ٣٫٣ مليون دولار لدعم المؤسسات في منطقة واشنطن العاصمة وعبر أنحاء العالم.

كذلك نظم برنامج «العطاء معا» في الصندوق حملات جمع تبرعات لدعم جهود الإغاثة من الكوارث الطبيعية في ملاوي وموزامبيق ونيجيريا وباكستان وسوريا وتركيا واليمن. وتم توجيه المساهمات التي بلغ مجموعها ٦٠٠ ألف دولار إلى منظمات الإغاثة الدولية التي تقدم مساعدات وإعانات حيوية للأطفال والأسر المتضررة على أرض الواقع في هذه البلدان.

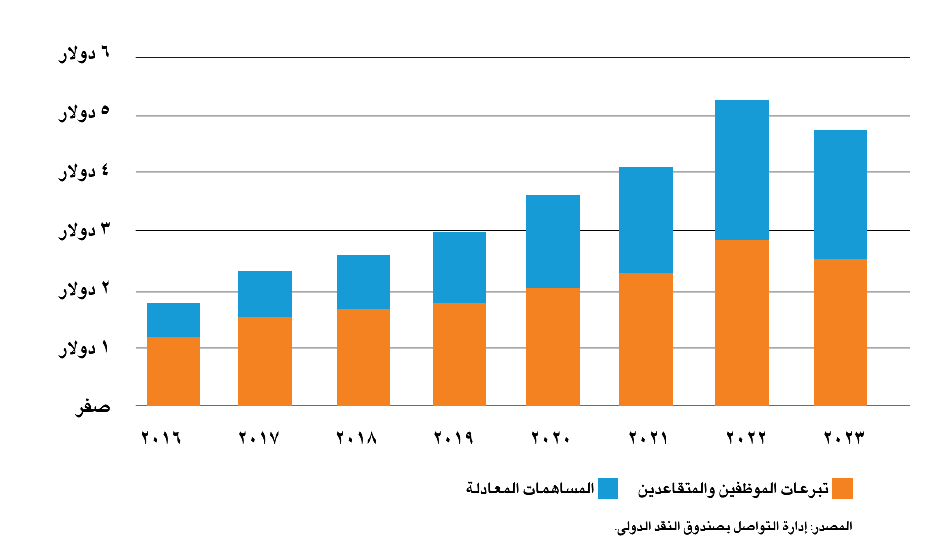
المنح والتبرعات المؤسسية

يسعى الصندوق لمساعدة المؤسسات الخيرية في منطقة واشنطن العاصمة والمجتمعات المحلية حول العالم على الخروج من الفقر والأزمات بدعم المبادرات المجتمعية من خلال علاقات الشراكة والمنح السنوية. وخلال السنة المالية ٢٠٢٣، بلغت المنح والتبرعات المؤسسية المقدمة من حملة «العطاء معا» إلى المنظمات الخيرية حول العالم ٤٥٥ ألف دولار. وركزت العديد من المنح هذا العام على البرامج والخدمات التي دعمت المجموعات الملونة والنساء والشباب. وإجمالا، تم تقديم منح إلى ٣٥ منظمة تخدم السكان المعوزين في ١٦ بلدا عبر أربع قارات.

وقدمت الإدارة العليا تبرعات مؤسسية بقيمة إجمالية بلغت ١٢٠ ألف دولار خلال البعثات الموفدة إلى الاقتصادات النامية، بما في ذلك البوسنة والهرسك، والكاميرون، وتشاد، ودومينيكا، وموريتانيا، ومولدوفا، والمغرب، وزامبيا لدعم المنظمات الخيرية الأهلية.

الشكل البياني ٣-٣: التبرعات والمساهمات المعادلة

(ملايين الدولارات الأمريكية، السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٢٣)



المصدر: إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي.

من بين الجهات المتلقية لتبرعات برنامج «العطاء معا» في السنة المالية ٢٠٢٣

٦٣٢ ألف دولار

لدعم الأعمال الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث

٤٥٥ ألف دولار

منح لصالح المؤسسات الخيرية حول العالم تم تقديمها إلى

٣٥

مؤسسة في

٤

قارات



موريتانيا

التنوع والعدالة والشمول

في أغسطس ٢٠٢٢، حصل صندوق النقد الدولي على شهادة «المكاسب الاقتصادية من المساواة بين الجنسين» (EDGE) للمرة الثالثة. ففي عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩، حصل الصندوق على المستوى الأول «EDGE Assess» من الشهادة المكونة من ثلاثة مستويات. وتقديرا للتقدم المحرز على مدار السنوات السابقة، قرر المدققون المعتمدون من مؤسسة «EDGE» منح الصندوق المستوى الثاني من الشهادة «EDGE Move». وفي يناير ٢٠٢٣، قدم مكتب التنوع والشمول «تقرير مستجدات التنوع والشمول» لعام ٢٠٢٢ للمجلس التنفيذي. وتضمن التقرير موجزا عن التقدم الذي أحرزه الصندوق تجاه استيفاء معايير عام ٢٠٢٥، وأهم المبادرات المنفذة منذ تقرير التنوع والشمول الصادر عن الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وخطة عمل العامين التاليين. ويتواصل تزايد أنصبة الموظفين من المناطق غير الممثلة بالقدر الكافي، سواء على مستوى المساهمين الفرديين أو على مستوى المديرين، غير أن التقدم المحرز غير متوازن، ويتعين بذل المزيد من الجهود لبلوغ المعايير الخاصة بمستوى المديرين بنهاية السنة المالية ٢٠٢٥. وتم استئناف بعثات التوظيف عن طريق المقابلات الشخصية، وإن كان الصندوق قد استفاد من الدروس المستمدة من الجائحة من خلال مواصلة العمل على الوصول إلى مجموعة أكبر من المرشحين عبر المقابلات الافتراضية. ويواصل الصندوق إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق التوازن بين الجنسين، لا سيما في المستويات العليا، حيث تشغل النساء ٤٠٪ من وظائف رؤساء الإدارات. ويعمل الصندوق على توسيع نطاق جهود التنوع والشمول ليتضمن العرق والسلالة، فضلا عن السعي إلى توفير بيئة عمل شاملة ومناسبة للجميع، بما في ذلك أصحاب الإعاقات.

العمل التطوعي

بالتزامن مع إرخاء القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، وجد موظفو صندوق النقد الدولي سبيلا للتأثير في مجتمعاتهم من خلال العمل التطوعي. فقد شارك موظفو الصندوق فرادى ومجموعات في أنشطة خيرية خلال السنة، بما فيها تعبئة وتغليف أدوات النظافة الشخصية لضحايا الأزمات الإنسانية والتبرع بدراجات لسكان البلدان النامية.

وعلاوة على ذلك، وفي يوم الخدمة تكريما لذكرى مارتن لوثر كينغ الابن، شارك موظفو الصندوق في فعالية تطوعية نظمها برنامج «العطاء معا» بالشراكة مع مؤسستي «Horton's Kids» و«Nourish Now» غير الهادفتين للربح، وهما من المنظمات الساعية إلى تحسين صحة وسلامة الأطفال والأسر المعرضين للخطر في الأحياء التي تعاني من نقص الخدمات في واشنطن العاصمة. وقام موظفو الصندوق بجمع مكونات غير قابلة للتلف لتجهيز وجبات صحية ومغذية يمكن للأسر طهيها في المنزل بسهولة.

١ أغسطس ٢٠٢٣

السيد رئيس مجلس المحافظين:

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٣، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم ٧(أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، تُعرض الميزانيتان الإدارية والرأسمالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٣، بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي، في الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت. ويعرض الملحق السادس والرابط الإلكتروني www.imf.org/AR2023 الكشوف المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٣ لكل من إدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف. وقد خضعت عملية التدقيق الخارجي لإشراف لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد جاك إيتوڤنان (رئيسا)، والسيد لين بابيه، والسيد حسين إيزنغوما، وذلك وفقا لأحكام القسم العشرين(ج) من النظام الداخلي للصندوق.

مع فائق الاحترام والتقدير،

كريستالينا غورغييفا
المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي



يمكنك الحصول على التقرير السنوي ٢٠٢٣ وتنزيله إلكترونيا إلى جانب «الكشوف المالية» والموارد الإضافية على الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي.
www.imf.org/AR2023

أعد هذا التقرير السنوي قسم الناشر بإدارة التواصل في صندوق النقد الدولي، بالتشاور مع مجموعة مختلفة من إدارات الصندوق. وأشرف كل من كريستوف روزنبرغ وليندا كين على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير، في ظل توجيهات لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة فيليب جينينغز. وباشر بيتر ووكر مهام المحرر الرئيسي، وتولت نسيم أميني عباس مهام المحرر ومدير المشروع. وشغلت دينيس بيرغيرون منصب مدير الإنتاج. وقام بترجمة النسخة العربية وإعدادها للنشر موظفو شعبة اللغة العربية التابعة لقسم الخدمات اللغوية في صندوق النقد الدولي.

© حقوق الطبع والنشر: صندوق النقد الدولي ٢٠٢٣. جميع الحقوق محفوظة.

التصميم: Feisty Brown, feistybrown.com
تصميم الصفحة الإلكترونية: Cantilever, cantilever.co

الصور الفوتوغرافية:
الغلاف الأمامي: IMF Photo/Mosaab El Shamy
الصفحتان ٢–٣: IMF Photo/Mohamed Somji
صفحة ٦، في الأعلى والوسط والأسفل: IMF Photo/Kim Haughton
صفحة ٧: IMF Photo/Mosa`ab Elshamy
الصفحتان ٨–٩: IMF Photo
الصفحتان ١٠–١١: IMF Photo/Kim Haughton
صفحة ١٤: IMF Photo/Lisa Marie David
صفحة ١٥: IMF Photo/Kim Haughton
الصفحتان ١٦–١٧: IMF Photo/Andrew Caballero–Reynolds
صفحة ١٩: IMF Photo/Lisa Marie David
صفحة ٢٠–٢١: IMF Photo/Lena Mucha
الصفحتان ٢٢–٢٣: IMF Photo/Jake Lyell
الصفحتان ٢٤–٢٥: IMF Photo/Kim Haughton
صفحة ٢٦: IMF Photo/Jake Lyell
صفحة ٢٧: IMF Photo/Daouda Corera
صفحة ٢٨: IMF Photo
صفحة ٢٩: Shutterstock/Michel Arnault
صفحة ٣٠: Shutterstock/cfalvarez
صفحة ٣١: IMF Photo/Lena Mucha
صفحة ٣٢: IMF Photo/Andrew Caballero-Reynolds
الصفحتان ٣٤–٣٥: Shutterstock/Marius Dobilas
صفحة ٤١: IMF Photo/Bruno Deméocq
صفحة ٤٤: IMF Photo/Jake Lyell
الصفحتان ٥٠–٥١: Unsplash/Riccardo Chiarini
صفحة ٥٠، في الأسفل: IMF Photo/life14.com
الصفحتان ٥٢–٥٣: IMF Photo/Tom Brenner
صفحة ٥٣ في الوسط: IMF Photo: Eric Kampherbeek
الصفحتان ٥٤–٥٥: IMF Photo
الصفحتان ٥٦–٥٧: IMF Photo
صفحة ٦٠: IMF Photo/Mosa`ab Elshamy
صفحة ٦٣: IMF Photo/Sarah Pabst
صفحة ٦٤: IMF Photo/Mosa`ab Elshamy
صفحة ٦٥: IMF Photo/Daniel Beloumou
صفحة ٦٦: IMF Photo/Sarah Silbiger
الصفحتان ٧٠–٧١: IMF Photo/Mosa`ab Elshamy
الصفحتان ٧٢–٧٣: IMF Photo/Raphael Alves
صفحة ٧٥: IMF Photo/Daouda Corera





ARABIC

مطبوعات الصندوق